أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بالتعاون
مع جامعة الأقصى ماجستير الدبلوماسية
والعلاقات الدولية

# دور الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة
# 2006 - 2015

# The Role of the Palestinian Diplomacy in Lifting the Siege on the Gaza Strip 2006- 2015.

إعداد الباحثة

**إيمان أكرم القوقا**

إشراف الدكتور

**جميل جمعة سلامة**

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص
الدبلوماسية والعلاقات الدولية

1437هـ – 2015 م

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
Management & Politics Academy for Postgraduate Studies
مسـار النخبة

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

# نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **إيمان أكرم سعيد القوقا**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

**"دور الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة 2006-2015"**

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 07 رجب 1437 هـ، الموافق 2016/04/14 م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| د. جميـــل جمعـــة ســـلامة | مشرفاً ورئيســاً | ..... |
| أ. د. أسـامة محمـد أبـو نحـل | مناقشاً خارجيــاً | ..... |
| د. أحمـــد جـــواد الواديـــة | مناقشاً داخليــاً | ..... |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

**واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.**

والله ولي التوفيق،،،

**رئيس الأكاديمية**

**د. محمد إبراهيم المدهون**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعـة - بنايـة رقـم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

**إقرار**

أنا الموقِع أدناه مُقدِّم الأطروحة، التي تحمل عنوان:

**دور الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة 2006 - 2015**

**The Role of the Palestinian Diplomacy in Lifting the Siege on the Gaza Strip 2006- 2015.**

أُقِر بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الأطروحة، إنَّما هي نتاج جهدي الشخصي الخاص، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الأطروحة ككل أو أي جزءٍ منها، لم يُقدَّم من قبل؛ لنيل أيَّة درجة علميَّة، أو بحثٍ علمي، لدى أي مؤسَّسة تعليميَّة، أو بحثيَّة أخرى.

**Declaration**

I declared that the work provided in this thesis entitled:

----------

----------, is the researcher's own work, unless otherwise referenced, and not submitted elsewhere, for any other degree or qualification.

**اسم الطالب: إيمان أكرم سعيد القوقا**

**التوقيع:** إيمان القوقا

**التاريخ:**

**Student's name:**

**Signature :**

**Date:**

﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(سورة البقرة، الآية: 32)

# الإهداء

أهدي هذه الدراسة إلى مني بلَغَ من حسن الخلُق ورجاحة العقل وثبات العقيدة غاية ليس وراءها مدى لناظر ولا لهاية لمستزيد . . إلى قدوتي ونور عيني **محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.**

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار، إلى والدي الغالي أطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومنحني ببره ورد جميله.

إلى من حصّنني بدعائها المتصل بالسماء ، ونذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلل . . أمي الحبيبة.

إلى بنياتي الحبيبات شروق قرة عيني وشهد فخر جبيني وهلا بك صممت ثوب صباي

إلى من تحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي إخوتي وأخواتي.

إلى من احتضنتني سنين عمري ولا زلت أمشي في ظلها . . فلسطين الحبيبة.

إلى من هم أكرم منا مكانة . . ومن ذا ينازعهم الخلد شهداء فلسطين؟!

إلى من ضحوا لتحريرهم من أجل حرية غيرهم . . الأسرى والمعتقلين.

إلى أصدقائي وزملائي الأوفياء الذين لم يترددوا في مد يد العون . . إلى كل من أسهم في إنجاح هذا العمل، سائلا المولى عز وجل أن يجمعني بهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

الباحثة

# شكر وتقدير

اللهم لك الحمد على نعمك العظيمة، وآلائك الجسيمة، ولك الشكر شكرًا لا ينتهي أوله، ولا يَنْفَد آخره، حيث أكرمتني بإتمام هذا العمل المتواضع، ورجائي أن تتقبله مني، وأن تجعله خالصاً لوجهك الكريم.

انطلاقاً من قوله تعالى: (وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) وامتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الدراسة وأخص بالذكر: أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور جميل سلامة حفظه الله على قبوله الإشراف على هذه الدراسة ومتابعته لها منذ الخطوات الأولى من خلال تقديم النصح والإرشاد إلى أن خرج هذا العمل بهذه الصورة .. فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها سواء بتقديم الملاحظات القيمة أو التوجيهات التي من شأنها إثراء هذه الدراسة، والشكر موصول للأخ الفاضل الدكتور خليل حماد لتفضله مشكورا بتدقيق الرسالة لُغوياً.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان لأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ممثلة برئيسها الدكتور محمد المدهون.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور رضوان محمود بارود والذي كان عوناً لي في إعداد هذه الدراسة بالشكل المطلوب، كما وأتقدم بالشكر للأخوة الأفاضل كل باسمه ولقبه الذين أجريت معهم العديد من المقابلات حول موضوع الدراسة.

كما أشكر كل من ساعدني على إنجاز هذه الدراسة سواء بإسداء معروف أو بتقديم خدمة أو بدعاء في ظهر الغيب، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

وختاما آمل من الله أن أكون قد وفقت في إعداد هذه الدراسة بالطريقة التي تخدم عموم الدارسين وتنفع أبناء شعبي وأمتي وذلك طمعا في رضى الرحمن تبارك وتعالى.

**الباحثة**

# ملخص الدراسة

تعتبر الانتخاباتُ التشريعية الفلسطينية الثانية 2006، نقطةً فاصلة في التحول في المشهد السياسي الفلسطيني، حيث أن انتخاب حركة المقاومة الإسلامية "حماس" لم يلق قبولاً إسرائيلياً ولا دولياً ولا إقليمياً وحتى من بعض الفصائل الفلسطينية، مما أدى إلى حدوث انقسام داخلي في بنية النظام السياسي الفلسطيني وفرض الحصار على قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الدبلوماسية الفلسطينية بشقيها الرسمي والشعبي لرفع الحصار عن قطاع غزة خلال الفترة (2006–2015)، وناقشت الدراسة مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني، والمواقف الدولية من نتائج الانتخابات، المتغيرات السياسية التي أثرت بالقضية الفلسطينية محلياً وإقليمياً ودولياً، إلى جانب ذلك معرفة الحصار بكافة أشكاله وآثاره على مناحي الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية، وتوضيح مدى انعكاس وتأثير الانقسام بين شطري الوطن فلسطينياً وعربياً ودولياً. أيضاً، ألقت الدراسة الضوء بتوسع على أنشطة وفعاليات الدبلوماسية الرسمية و الشعبية في السعي لرفع الحصار.

استخدمت الباحثة في الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، نظراً لتناسب هذه المناهج مع موضوع الدراسة ، كما رفدت الباحثة الدراسة بالكثير من الرؤى من خلال المقابلات التي أجرتها مع القيادات الفلسطينية السياسية والمهنية بقطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها أن الحصارَ لا يزال قائماً ولم تفلح أي من الدبلوماسية الرسمية أو الشعبية في رفع الحصار الذي أثر بشكل واضح على كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وادخل المواطن في العديد من الأزمات وزاد من معدلات البطالة ووصل الفقر إلى مستويات غير مسبوقة. وظهر واضحاً، أن الانقسام شتت الجهود واضعف الموقف الفلسطيني وأحبط الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وأعطى فرصة لإسرائيل للتهرب من الالتزامات الدولية وعملية السلام وحل الدولتين. كما أثبتت الدراسة أن النشاط الشعبي والأهلي غير الرسمي أكثر فعاليةً في التأثير على المجتمع الدولي واستقطاب الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة.

وأوصت الدراسة بضرورة مواصلة العمل الدبلوماسي الرسمي والشعبي جنباً إلى جنب لرفع الحصار وابتكار أساليب جديدة، والإسراع في إنهاء الانقسام لما له من آثار سلبية على قضية الحصار ومجمل الوضع الفلسطيني، وتكثيف العمل من أجل فتح معبر رفح البري، ورفع دعاوي قضائية أمام

المحاكم الدولية والإسرائيلية، وتدويل قضية الحصار لتصبح قضية رأي عام دولي إنساني، والمحافظة على مستوى الرأي العام الدولي الذي عملت المؤسسات الشعبية على حشده، واستمرار التواصل مع المنظمات الدولية والعربية والإسلامية لإدامة حيوية الأنشطة واستمرار المطالبة برفع الحصار، وضرورة قيام حوار بناء وجدي بين حركتي حماس وفتح لإيجاد قواسم مشتركة توحد مسيرة الشعب الفلسطيني لفك الحصار والتحرك نحو الهدف الوطني، وهو التحرر والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية.

# Abstract

The second Palestinian legislative elections in 2006 was a turning point in the Palestinian political scene because electing the Islamic Resistance Movement "Hamas" was not accepted by Israel nor by the international and regional communities, not even by some Palestinian factions which lead to the Palestinian political division and imposing the siege on the Gaza Strip.

This study aims to identify the role of the Palestinian official and popular diplomacy which attempts to lift the siege on the Gaza Strip during the period 2006-2015. The study discusses the Palestinian political system development, the international attitudes of the elections' results, the political changes that befell the Palestinian issue locally, regionally and internationally, siege forms and effects on economic and social life. Division between the two parts of Palestine, and its implications on the Palestinian, Arab and international levels also discussed. The study also sheds light on the expansion of the activities of the official and popular diplomacy to lift the siege.

The researcher used the historical method, the descriptive and analytical approach, in addition to systems' analysis approach to conduct this research. The researcher supported the study with many visions and opinions through the interviews she did with the Palestinian political, professional leaders, and key persons in the study topic in the Gaza Strip.

The study findings reveals that all attempts to release the siege is failed, and neither the official nor the public diplomacy succeed in lifting the siege. This long siege on Gaza has significant impact on political, economic and social aspects. In addition, unemployment rates increased, poverty has reached unprecedented levels, and people suffering were maximized. It appeared clearly that the division has destroyed efforts and weakened the Palestinian position as well as frustrated the Palestinian people inside and outside the country. It also gave Israel the opportunity to escape from the international obligations and the peace process as well as the two states solution. The study also demonstrated that the popular and civil informal activities are more effective in influencing the international community and attracting support and solidarity with the Palestinian people and it just cause.

The study recommended the need to continue the official and popular diplomatic activities side by side to lift the siege and to invent new methods for this purpose. It also recommends ending the division as soon as possible because of its negative effects on the issue of the siege and the entire Palestinian situation. Also, it recommends intensifying efforts in order to open

the Rafah crossing, and instituting lawsuits before international and Israeli courts in this regard. Moreover, making the siege an issue of public opinion and maintaining the level of the international support that has been achieved by popular institutions. This is in addition to maintaining the connections with the international, Arab and Islamic organizations to sustain activities that demand lifting the siege. It is also necessary to establish a constructive and serious dialogue between Hamas and Fatah to find common grounds for unity to lift the siege on the Palestinian people and move toward the national goal of liberation and independence to establish the Palestinian state.

# فهرس المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| آية قرآنية | أ |
| الإهداء | ب |
| شكر وتقدير | ت |
| ملخص الدراسة باللغة العربية | ج |
| ملخص الدراسة باللغة الانجليزية (Abstract) | خ |
| فهرس المحتويات | ذ |
| فهرس الجداول | ض |
| فهرس الأشكال | ط |
| **الفصل الأول**<br>**الإطار العام للدراسة** | 23-1 |
| المقدمة | 2 |
| مشكلة الدراسة | 4 |
| أهداف الدراسة | 5 |
| أهمية الدراسة | 6 |
| حدود الدراسة | 7 |
| مصطلحات الدراسة | 7 |
| منهج الدراسة | 9 |
| مجتمع الدراسة | 9 |
| عينة الدارسة | 10 |
| أدوات الدراسة | 10 |
| مصادر الدراسة | 10 |
| الدراسات السابقة | 10 |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الفصل الثاني**<br>**التحولات في النظام السياسي الفلسطيني وأثرها على فرض الحصار على قطاع غزة** | **24-67** |
| تمهيد | **25** |
| **المبحث الأول: متغيرات النظام السياسي الفلسطيني(1948 – 2015)** | **27** |
| مقدمة | **27** |
| المطلب الأول:- النظام السياسي الفلسطيني ( 1948 - 1993) | **28** |
| المطلب الثاني:- التحولات في النظام السياسي الفلسطيني مابين عامي(1994-2005) | **31** |
| المطلب الثالث- تحولات النظام السياسي (2006- 2015). | **33** |
| **المبحث الثاني: صور الحصار المفروض على قطاع غزة وآثاره وانعكاسات الانقسام على استمراره** | **46** |
| مقدمة | **46** |
| المطلب الأول: أشكال وصور الحصار على قطاع غزة منذ العام 2006- 2015 | **47** |
| المطلب الثاني:- الآثار المترتبة على استمرار الحصار. | **53** |
| المطلب الثالث:- انعكاسات الانقسام على استمرار الحصار | **65** |
| **الفصل الثالث**<br>**دور الدبلوماسية الرسمية في رفع الحصار عن قطاع غزة** | **68-106** |
| تمهيد | **69** |
| **المبحث الأول دور الرئاسة والحكومة الفلسطينية** | **70** |
| المطلب الأول:- دور مؤسسة الرئاسة | **71** |
| المطلب الثاني:- دور الحكومات الفلسطينية المتعاقبة | **77** |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| المطلب الثالث:- وزارة الخارجية الفلسطينية | 89 |
| **المبحث الثاني دور المجلس التشريعي الفلسطيني** | 94 |
| مقدمة | 95 |
| المطلب الأول: الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 | 95 |
| المطلب الثاني:- : فعاليات وانجازات المجلس التشريعي في مواجهة الحصار | 96 |
| **المبحث الثالث دور منظمة التحرير الفلسطينية** | 99 |
| المطلب الأول:- أجهزة ومؤسسات م.ت.ف | 100 |
| المطلب الثاني:- جهود منظمة التحرير الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة | 102 |
| **الفصل الرابع**<br>**دور الدبلوماسية الشعبية في رفع الحصار عن قطاع غزة** | 155-107 |
| تمهيد | 107 |
| **المبحث الأول دور الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية** | 108 |
| مقدمة | 108 |
| المطلب الأول:- الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية | 109 |
| المطلب الثاني:- دور الفصائل الوطنية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة | 118 |
| **المبحث الثاني اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار** | 126 |
| مقدمة | 126 |
| المطلب الأول:- نشأة اللجنة الشعبية وتشكيلها | 127 |
| المطلب الثاني: أنشطة وفعاليات اللجنة منذ بدء الحصار على قطاع غزة | 128 |
| **المبحث الثالث دور منظمات المجتمع المدني** | 131 |
| مقدمة | 131 |
| المطلب الأول:- خريطة المجتمع المدني وتأثيره | 132 |
| المطلب الثاني:- فعاليات ومبادرات منظمات المجتمع المدني | 134 |

| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الخاتمة | 155 |
| النتائج والتوصيات والمقترحات | 158 |
| قائمة المراجع | 162 |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | الجداول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة | 22 |
| .2 | نتائج الانتخابات التشريعية الثانية لعام 2006 | 34 |
| .3 | عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007 | 50 |
| .4 | مستوى الدخل الشهري للصيادين من العام 2006 وحتى العام 2013 | 52 |
| .5 | عدد ساعات قطع الكهرباء خلال العامين 2013- 2014 | 57 |
| .6 | يقارن كميات الغاز الواردة خلال شهري يونيو وديسمبر 2014 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع | 59 |
| .7 | عدد التحويلات للخارج من 2011-2014 | 62 |
| .8 | إحصائية للجمعيات في قطاع غزة حسب موقعها الجغرافي (المحافظات) | 133 |
| .9 | المشاريع التي نفذتها جمعية قطر الخيرية وتكلفتها | 149 |
| .10 | المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في قطاع غزة خلال العامين 2013-2014 | 150 |
| .11 | المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في قطاع غزة خلال برنامج الدعم الصحي والأمن الغذائي لعامي 2013-2014 | 152 |
| .12 | المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في قطاع غزة خلال برنامج الدعم التعليمي والثقافي لعامي 2013-2014 | 152 |
| .13 | المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في قطاع غزة خلال برنامج خطوات نحو التنمية لعامي 2013-2014 | 153 |

# فهرس الأشكال


| رقم الشكل | الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| .1 | التوزيع النهائي لمقاعد المجاس التشريعي | 35 |
| .2 | عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007. | 50 |
| .3 | مستوى الدخل الشهري للصيادين من العام 2006 وحتى العام 2013. | 52 |
| .4 | عدد ساعات قطع الكهرباء خلال العامين 2013- 2014. | 57 |
| .5 | يقارن كميات الغاز الواردة خلال شهري يونيو وديسمبر 2014 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع. | 59 |
| .6 | إحصائية للجمعيات في قطاع غزة حسب موقعها الجغرافي (المحافظات). | 133 |

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدارسة
- أدوات الدراسة
- مصادر الدراسة
- الدراسات السابقة

## المقدمة:

تعتبر الدبلوماسية أحد أهم الأدوات التي يُعتمد عليها في تنفيذ وتحقيق أهداف ومصالح الدول والشعوب. ولم يعد دور الدبلوماسية ووظيفتها يعتمد على الشكل التقليدي الذي يحصر وظيفتها في التمثيل الدبلوماسي، والمفاوضات، وإدارة الخلافات بين الدول بطريقة سلمية، وتعزيز العلاقات بينها، وإنما أصبح لها أبعاد جديدة تواكب التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، كما أن التطور الحاصل في وسائل الاتصال أضاف للدبلوماسية بعداً إنسانياً وشعبيا (عمارة، 2014: 2). وتُعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة، والدفاع عن رعاياها ومصالحهم في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافةً إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردود أفعال محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية (عبد الهادي، 1995: 36).

وقد اتسع نطاق ومجالات الدبلوماسية الحديثة ، وأصبحت تعمل في نطاق العلانية ومتابعة وسائل الإعلام، وكذلك تحت تأثير المؤسسات الديمقراطية ويقظة الرأي العام. ولذلك تنبهت الدبلوماسية الرسمية للدور الفعال لمساهمة القوى الجماهيرية ومنظماتها الأهلية التي تمارس الدبلوماسية الشعبية واستفادت منها لتعزز دور القنوات الرسمية في إدارة العلاقات الخارجية. كما أن علاقات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأكاديمية ساهم في تطوير الممارسة الدبلوماسية وشجع السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي على خلق علاقة إيجابية مع هذه المنظمات وأيضا مع وسائل الإعلام (عبوشي، 1990: 73).

إن الدبلوماسية بأشكالها المختلفة أداه ووسيلة ناجعة على المستويين الإقليمي والدولي لحل العديد من المنازعات والمشاكل في عالم اليوم سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، بما في ذلك معالجة أنواع الحصار والحظر والمقاطعة المختلفة التي تفرضها الدول كشكل من أشكال الضغوط التي تمارس لتحقيق المكاسب وفرض الشروط التي تحقق المصالح السياسية والاقتصادية. كما أن ممارسةَ الحصار بأشكاله المختلفة مورس بشكل كبير من الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية على العراق وإيران والعديد من الدول مثل كوبا إلى عهد قريب وكوريا الشمالية، وهي نماذج متعددة لأشكال الحصار الذي شكلت فيه الدبلوماسية أدواراً متفاوتةَ الأثر والنتائج. إلا أن الحصار المفروض من قبل إسرائيل وجهات دولية وإقليمية على قطاع غزة والقوى السياسية التي أفرزتها انتخابات ديمقراطية بمراقبة

دولية كان شكلاً مختلفاً من أنواع الحصار الذي يُفرض على شعب بأكمله مارس حقه المكفول قانوناً باختيار ممثليه وقيادته كما تفعل باقي الشعوب المتحضرة في العالم (بارود، 2006).

وإذا كانت ممارسة العمل الدبلوماسي من أعمال السيادة التي تُمارسها الدول المستقلة، باعتبارها نشاطاً مؤسساتياً يُمارس بعد قيام الدولة، فإن الدبلوماسية في حالتنا الفلسطينية قد جاءت استثناء على هذه القاعدة، فقد نشأت وتطوّرت في ظروف معقدة مختلفة عن نظيراتها في معظم دول العالم، حيث إنها نشأت تحت احتلال وفي ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة، إضافةً إلى أنها بدأت عملها من خارج الأراضي الفلسطينية، ومن ثم في مناطق محددة من الوطن الفلسطيني وأخذت بالتوسع والتطور تدريجياً وساهمت بشكل بارز في النضال المستمر من أجل إقامة دعائم الدولة وتحقيق الاستقلال الكامل (أبو صوي، 2011: 1).

ومن ناحية أخرى، كان للدبلوماسية الشعبية الفلسطينية دوراً هاماً ومؤثراً وداعماً للدبلوماسية الرسمية ورديفاً لها في داخل الوطن وخارجه واستطاعت أن تتخطي الحواجز الدبلوماسية، وتعالج قضايا غابت عنها الدبلوماسية الرسمية أو أخفقت فيها.

إن الحصار المفروض بصوره المختلفة السياسية والاقتصادية والإنسانية الذي فرض على قطاع غزة منذ العام (2006م) بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، استحوذ على اهتمام الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية منها والشعبية بهدف رفع الحصار، وحشد الدعم الدولي للضغط على إسرائيل من أجل تحقيق هذا الهدف. هذه الأشكال من الممارسات الدبلوماسية مرت بمراحل من المد والجزر، والنجاح في خطوات والإخفاق في مراحل أخرى، لكن الدبلوماسية الفلسطينية وبخاصة الشعبيةُ منها استمرت في بذل الكثير من الجهود في محاولات مستمرة لكسر هذا الحصار البري والبحري والتخفيف من معاناة مواطني قطاع غزة . ولقد طال هذا الحصار كافة مناحي الحياة وأثر بصورة كبيرة على عمل العديد من القطاعات الحيوية مثل: المستشفيات ومحطات معالجة المياه ومشاريع البنية التحتية وقطاع الطاقة والكهرباء والمنشآت والمباني، وبسبب نقص المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية والتنمويةِ، فقد توقفت المشاريع الزراعية والصناعية، مما أثر بصورة كبيرة على المجال الاقتصادي وأدى إلى ارتفاع غير مسبوق بنسب الفقر والبطالة.

ومن المعروف أن الحصار هو شكلٌ من أشكال العقاب الجماعي ويتنافى مع المبادئ والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، لم تكتفِ إسرائيل بالحصار على قطاع غزة، فقد شنت ثلاث اعتداءات أثناء

الحصار كان أولها في ديسمبر (2008)، وثانيهما في نوفمبر (2012)، وثالثهما في يوليو (2014) أدت هذه العدوانات المتتابعة إلى تدمير البنية التحتية والاقتصادية، كما تسببت في استشهاد الآلاف من الفلسطينيين وتدمير العديد من المنازل والمنشآت الخدمية، وكذلك طالت المرافق الصحية ودور العبادة. ولفظاعة ما ارتكبته إسرائيل من جرائم والتي وثقتها التقارير الحقوقية والإعلامية فقد صنفت بأنها جرائم حرب كما جاء في تقرير غولدستون وغيره من التقارير الدولية.

وعلى مدار سنوات الحصار المستمر على قطاع غزة، كان هناك العديد من مظاهر الدبلوماسية الفلسطينية بشقيها الرسمي والشعبي ، والتي شملت العديد من الفعاليات مثل الزيارات الدبلوماسية الرسمية، واللقاءات، والمؤتمرات، والقوافل، والوفود، وحملات كسر الحصار براً وبحراً، وقد مُورست من قبل الدبلوماسية الفلسطينية على كل المستويات من أجل كشف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وحشد الدعم الدولي للضغط على الاحتلال الإسرائيلي وكشفه أمام العالم أملاً في رفع هذا الحصار أو تخفيفه.

وفي هذه الدراسة سنفحص دور وفاعلية الدبلوماسية الفلسطينية (الرسمية والشعبية) في محاولات رفع الحصار عن قطاع غزة خلال الفترة من العام 2006 وحتى عام 2014، وسنناقش أشكال وصور الدبلوماسية الفلسطينية التي تم استخدامها في مواجهة الحصار، كما سنتعرف إلى طبيعة الحصار المفروض على القطاع وصوره المختلفة، أيضاً سنبحث التغير في النظام السياسي الفلسطيني وانعكاسات الانقسام على استمرار الحصار.

## مشكلة الدراسة:

يعيش قطاع غزة معاناة الحصار نتيجة إغلاق الحدود البرية والبحرية وتقييد حركة الأفراد والبضائع، هذا الحصار الذي امتد لعدة سنوات وما زال قائماً ومستمراً حتى الآن خلف آثارا على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. ولقد ازدادت الأوضاع تدهوراً أثناء الحصار وبعد العدوان الأخير على قطاع غزة مما زاد من حجم المعاناة اليومية للمواطن الفلسطيني وزاد من معدلات البطالة والفقر والذي لم تغير من حدته تشكيل حكومة الوفاق الوطني والتي كان من أهدافها رفع الحصار عن قطاع غزة. خلال هذه السنوات مارست الدبلوماسية الفلسطينية على المستوى الرسمي والشعبي جهوداً متواصلة وفعاليات مكثفة تخللها العديد من اللقاءات بين مختلف الفصائل

والتنظيمات من أجل رفع الحصار أو على الأقل تخفيف آثاره. وعلى الرغم كل هذه الجهود لم يشعر المواطن الفلسطيني بأي انفراج حقيقي في الأوضاع القائمة.

ويعتقد المواطن الفلسطيني بأن الانقسام الذي حصل في بنية النظام الفلسطيني نتيجةً لفوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية عام (2006) سبباً مباشراً لرفض المجتمع الدولي للتعامل مع الحكومة المنتخبة مما شجع إسرائيل على فرض الحصار على القطاع وعزز الانقسام بين الشعب الفلسطيني وقياداته. وأصبح للنظام السياسي حكومتان منفصلتان وغاب التنسيق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي بدوره عزز انقسام الشعب الفلسطيني وأطال أمد الحصار.

وتكمن مشكلة الدراسة في أن جهوداً دبلوماسية كبيرة بذلت لرفع الحصار عن قطاع غزة على المستويين الرسمي والشعبي في محاولةٍ لتغيير الواقع المعاش وتحرير السكان في قطاع غزة من السجن الكبير الذي يقبع به منذ سنوات عديدة. وهذه ظاهرة ملفتٌة للنظر وتحتاج إلى تقصي أسباب استمرار الحصار والتعرف على الممارسات الدبلوماسية التي رافقت هذه الحقبة الزمنية والدور الذي لعبته كل الأطراف من أجل تحقيق هذه الغاية برفع الحصار عن قطاع غزة الصابر الصامد، وهذا ما تحاول هذه الدراسة تحقيقيه.

**السؤال الرئيس للدراسة:**

**ما دور الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة خلال الفترة من 2006-2015م؟**

**ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:**

1. ما التغيرات في النظام السياسي الفلسطيني وتداعياتها منذ العام 2006-2015؟
2. ما طبيعة الحصار المفروض وآثاره على قطاع غزة منذ العام 2006-2015؟
3. ما أشكال وصور الدبلوماسية الفلسطينية التي تم استخدامها في مواجهة الحصار؟
4. ما مدى فاعلية دور الدبلوماسية الفلسطينية بشكليها الرسمي والشعبي في مواجهة الحصار في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية؟

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الآتي:

1- التعرف على التغيرات الحاصلة في النظام السياسي الفلسطيني وتداعياتها منذ العام 2006-2015.

2- تسليط الضوء على طبيعة الحصار وأنواعه وآثاره على قطاع غزة منذ العام 2006-2015.

3- توضيح أشكال وصور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والشعبية التي تم استخدامها في مواجهة الحصار في تلك الفترة.

4- تقييم مدى فاعلية الدبلوماسية الفلسطينية التي مُورست في هذه الفترة بشكليها الرسمي والشعبي في مواجهة الحصار في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

5- تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات لصناع القرار والقوى الوطنية وأهل والاختصاص في المجال لمساعدتهم في رفع هذا الحصار أو على الأقل تخفيفه أو تحجيمه.

## أهمية الدراسة:

**تكمن أهمية الدراسة في التالي:**

**<u>الأهمية النظرية:</u>**

تنبع أهمية الدراسة الحالية كونها تناقش موضوع الحصار والذي له الأثر الكبير على مواطني قطاع غزة على وجه الخصوص والمجتمع الفلسطيني بالعموم والذي أصبح مؤرقاً ومقلقاً للجميع. وأيضاً كون الدبلوماسية تعتبر وسيلة فعالة في حل الكثير من الأزمات والنزاعات والمشاكل التي تواجه الدول والتي مُورست بشكليها الرسمي والشعبي من قبل الحكومات والتنظيمات والمؤسسات الفلسطينية في هذا السياق في محاولة لرفع الحصار عن قطاع غزة. وكذلك قليل من الدراسات السابقة تطرقت إلى موضوع الحصار، ولم تناقش دور وجهود الدبلوماسية الفلسطينية المتواصلة في فك الحصار. لذلك من المتوقع أن تضيفَ هذه الدراسة إلى المكتبة الفلسطينية والحياة الأكاديمية والسياسية الفلسطينية ما يوثق هذه الجهود ويلقي الضوء على الكثير من الجوانب التي تواكب هذه المرحلة.

**الأهمية التطبيقية**

تمهد هذه الدراسة الطريق أمام الباحثين في تخصصات شبيهة للاستفادة من موضوع البحث ونتائجه وتوصياته وبخاصةٍ أن موضوع الدراسة يتناول دورَ وأداء الدبلوماسية الفلسطينية خلال فترة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، مليئةً بالأحداث والظواهر الجديرة بالبحث والدراسة. وتفيد هذه الدراسة بمخرجاتها في وضع بحث أكاديمي متكامل لدى صناع القرار في الشأن الفلسطيني يتمحور حول دور الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة، وتقييم أداء هذه الدبلوماسية بمستوييها الرسمي والشعبي في رفع هذا الحصار نجاحاً وإخفاقاً. وهذا يعتبر إثراء ورافداً مهماً للدروس المستفادة التي لابد من اعتبارها في الأنشطة والفعاليات المستقبلية.

وفي هذا السياق، فإن لهذه الدراسة أهمية خاصة للباحثة حيث إنها أولى خطواتها في مجال الدبلوماسية والسياسة. فالاطلاع على ما كتب ووثق في هذه الفترة بالإضافة إلى اللقاءات والمقابلات والبحث والتقصي ساهم – بشكل كبير – في اتساع المدارك وإتقان مبادئ البحث وتكوين شبكة من العلاقات الأكاديمية والمهنية والتي سيكون لها الأثر الواضح في مسارها المهني والعلمي والأكاديمي.

**حدود الدراسة:**

1- **الحد الموضوعي:** تناولت الدراسة دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والشعبية في رفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

2- **الحد الزمني:** اقتصرت الدراسة الحالية على فترة حكم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لقطاع غزة بعد فوزها في الانتخابات وحدوث الانقسام ، وهي الفترة من العام 2006 وحتى العام 2015 .

3- **الحد المكاني:** طبقت هذه الدراسة على قطاع غزة لكونه واقع تحت الحصار.

4- **الحد البشري:** اقتصرت هذه الدراسة على القائمين على العمل الدبلوماسي الفلسطيني الرسمي والشعبي على حد سواء وتشمل بذلك الرئاسة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الخارجية والمجلس التشريعي الفلسطيني والفصائل وأعضاء اللجنتين الحكومية والشعبية لكسر الحصار ومنظمات المجتمع المدني.

**مصطلحات الدراسة:**

**الدبلوماسية (Diplomacy):** هي تلك القوة الناعمة التي تتطلب امتلاك مهارات الحوار والإقناع والكياسة والذكاء والفطنة وسعة الحيلةِ، لتسيير الدفة نحو الجهة المطلوبة لتحقيق المبتغى بالطرق السليمة المقبولة دون مواجهة مكروهة (عطورات، بدون: 5).

**الدبلوماسية الرسمية (Official diplomacy):** هي فن الحوار والمخاطبة من جهات مسئولة تمثل الدولة من اجل التوصل إلى أكبر قدر من المكاسب الاستراتيجية على حساب الفريق الدبلوماسي الخصم، وكثيرا ما يستشهد الناطقين بالعربية بقول الخليفة المسلم الأموي معاوية بن أبي سفيان " لو كانت بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إن شدوها أرخيتها وإن أرخوها شددتها " (الشامي، 1994: 20).

**الدبلوماسية الشعبية (Popular Diplomacy):** هي نوع من أنواع الاتصال الذي يستخدم كأسلوب من أساليب تغيير اتجاهات الرأي العام ولاسيما في الأزمات، وهو أصلاً جزء أو أداة من أدوات العلاقات العامة، وتعتمد الدبلوماسية الشعبية على النشاط البشري لتغيير المفاهيم والوظائف الاجتماعية في أي مجتمع تحقيقاً لمهامها وأهدافها، وتقوم بتفعيل هذه الوظائف بعضها مع بعض عن طريق الاتصال الشخصي بأسلوب مقبول على المستوى الشعبي، لأن الدبلوماسية هي باب مفتوح للتحاور والتبادل والتواصل الإنساني بكل مصداقية ووضوح في الرسالة المنقولة شخصياً (عبد الهادي، 1995: 101).

**الحصار(Siege):** هو إيقاع الضيق والحبس والمنع على فرد أو أكثر من الناس وعلى جماعة معينة من الناس أو دولة من الدول أو حتى مجموعة من الدول تتحالف فيما بينها تحت أهداف أو غايات معينة، لتحقيق أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية من وراء هذا الحصار (أبو جاموس، 2014: 12).

## منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وحل الإشكال المطروح ، وتساؤلاته، استعانت الباحثة ببعض المناهج العلمية وهي كالتالي :

1- **المنهج التاريخي:** لدراسة تسلسل الأحداث التاريخية في قطاع غزة لاسيما وقائع الحصار خلال الفترة من 2006-2015.

2- **المنهج الوصفي التحليلي:** لدراسة واقع قطاع غزة خلال الفترة من 2006-2014م، ووصف صور الحصار على قطاع غزة، وأنواع ومظاهر الدبلوماسية الفلسطينية التي تم استخدامها في مواجهته وكسره، وتحليل هذا الدور وتقييمه.

3- **منهج تحليل النظم:** حيث استخدمت الباحثة منهج تحليل النظم للوقوف على العلاقة بين المتغيرات الموضوعية لموضوع الدراسة.

## مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني المتمثل في وزارة الخارجية الفلسطينية واللجنة الحكومية والشعبية لكسر الحصار والمجلس التشريعي وكذلك الجهاز الدبلوماسي الشعبي الذي يضم الفصائل الفلسطينية و بعض منظمات المجتمع المدني، والتي كان لها دورٌ فاعلٌ في محاولة رفع الحصار عن قطاع غزة من خلال تسيير الوفود والقوافل الإغاثية لقطاع غزة والعديد من الفعاليات الأخرى.

## عينة الدارسة:

تم اختيار عينة الدراسة من الشخصيات الفلسطينية البارزة الرسمية والشعبية التي كان لها حضورٌ ونشاطٌ ملحوظ في المشهد الوطني لرفع الحصار عدد 16 شخص، كذلك أخذ في الاعتبار مقدرة هذه الشخصيات على رفد الدراسة بالمعلومات القيمة والحقيقية.

**أدوات الدراسة:**

تم إجراء 16 مقابلة معمقة مع الشخصيات البارزة في وزارة الخارجية الفلسطينية في غزة، والمجلس التشريعي واللجنة الحكومية لكسر الحصار واللجنة الشعبية لكسر الحصار والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني .

**مصادر الدراسة:**

1- **مصادر أولية:** المقابلات

2- **مصادر ثانوية:** الدراسات السابقة والكتب والمراجع والدوريات والتقارير والمواقع الإلكترونية.

**الدراسات السابقة:**

**أولاً:- الدراسات الفلسطينية المحلية:**

**1. دراسة (عمارة، 2014):**

**بعنوان: دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة.**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية في أثناء الحصار على محافظات غزة (2006 - 2013م) من خلال التعرف إلى طبيعة الأزمة الصحية، وعلى واقع الدبلوماسية الفلسطينية ووظائف البعثات الدبلوماسية الفلسطينية، والأزمات الصحية التي واجهت القطاع الصحي خلال الحصار الإسرائيلي على محافظات غزة، ودور الحكومة في غزة في إدارة الأزمة الصحية، وفعالية الدبلوماسية الشعبية كبديل لدور الدبلوماسية الرسمية. واستخدم الباحث منهج إدارة الأزمات وهو المنهج الذي يعبر عن النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، ويكون حسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تميز بها.

وخلصت الدراسة إلى أن قرار إطلاق تحرك سياسي ودبلوماسي فلسطيني جديد موحد هو الأنسب للإجابة عن استحقاقات وتساؤلات المرحلة، وأن هناك توجيهاً للجهود الفلسطينية نحو الجبهة الخارجية عبر القيام بالجولات الدبلوماسية الواسعة، متعددة الاتجاهات، وهناك توجهاً نحو بناء علاقة

متميزة مع البلدان العربية، بحيث تكون واضحة وصريحة وقادرة على استثمار البعد الإقليمي بهدف تدعيم الجبهة التفاوضية الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بضرورة التعامل بجدية ومسؤولية أكبر من السابق مع استحقاقات العمل السياسي والدبلوماسي، وضرورة إعادة بناء الاستراتيجية السياسية الدبلوماسية الجديدة.

**2. دراسة (البزم، 2014):**

**بعنوان: أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني 1996 – 2012 دراسة ميدانية.**

هدفت الدراسة للتعرف إلى أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، فتناولت نشأة النظم الانتخابية وأهم أنواعها، ونتائج الانتخابات التشريعية الأولى والثانية وأثر ذلك على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وشكل السلطة الحاكمة. واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي. بالإضافة إلى استخدام الاستبانة والتي من خلالها تم استطلاع آراء أساتذة الجامعات الفلسطينية في السياسة والقانون، والتي تؤثر في الرأي العام ، ولها القدرة على التأثير في كثير من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الانتخابي الفردي للانتخابات التشريعية الأولى عام (1996) نتج عنه مجلس تشريعي ذو لون سياسي واحد تسيطر عليه حركة فتح، مما انعكس على مؤسسات السلطة الفلسطينية المختلفة في المجالات الاجتماعية والحزبية، وأن مبدأ الشفافية لعب دوراً مهماً في تحديد نتائج الانتخابات التشريعية الأولى والثانية، وأن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام (2006م) لم تؤسس لنظام سياسي مستقر مما نتج عنه حالة الانقسام بين شقي الوطن وبين أبناء الشعب الفلسطيني. وأن هذا الانقسام السياسي جعل المجلس التشريعي يعاني من حالة شلل شبه كامل في الاستمرار بمهامه التشريعية والرقابية.

وأوصت الدراسة بإنهاء الانقسام السياسي وتطبيق الاتفاقيات التي وُقعت بين حركتي فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية، وتعديل قانون الانتخابات الفلسطيني وفتح المجال أمام المرشحين المستقلين للمشاركة في انتخابات تشريعية قادمة.

**3. دراسة (أبو جاموس، 2014):**

**بعنوان: المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة.**

هدفت الدراسة إلى معرفة المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، فكان لابد من التطرق لمفهوم المسؤولية الدولية في القانون الدولي وشروطها، والبحث في نظرية المسؤولية الجماعية ونظرية الخطأ ونظرية التعسف في استعمال الحق ونظرية المخاطر. وتعرضت الدراسة إلى الوضع القانوني للدولة الفلسطينية من حيث الطبيعة القانونية لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وبيان حق تقرير المصير، وطبيعته القانونية، ومدى أحقية الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ثم التعرض للإقرار الدولي بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة. وكذلك الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة قبل وبعد الانسحاب من القطاع، كما تم مناقشة المركز القانوني لقبول فلسطين دولة غير عضو(مراقب)، ومكانتها الجديدة والآثار المترتبة على هذه المكانة سواءً الإيجابية منها أم السلبية. استخدم الباحث المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون، وذلك في إطار وصف الوقائع وتحليل القواعد القانونية الدولية ومعرفة مدى انطباقها على الوقائع ذات العلاقة.

وخلصت الدراسة إلى أن الاحتلال يتحمل للمسؤولية الجنائية والمدنية نتيجة ممارسته للحصار والعدوان على قطاع غزة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على ملاحقة المسئولين الإسرائيليين المتهمين بارتكاب جرائم دولية تمثلت في ممارسة العقاب الجماعي وتجويع السكان المدنيين وتدمير الأعيان المدنية وانتهاك الحق في الحياة وغيرها من الممارسات المخالفة للاتفاقيات الدولية.

كما أوصت الدراسة بإتباع مجموعة من الآليات القانونية المتاحة لملاحقة المتهمين الإسرائيليين بارتكاب الجرائم.

**4. دراسة ( نتيل، 2014):**

**بعنوان: الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية في إدارة الأزمات وحل المنازعات، بتسليط الضوء على المفاوضات كأداة دبلوماسية لتنفيذ القرارات السياسية الخارجية لحل الأزمة السياسية الدولية من خلال البعثات الدبلوماسية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، منهج صنع القرار، ومنهج المصلحة القومية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الدبلوماسية والتفاوض، ولا يمكن خوض العملية التفاوضية بدون وجود الدبلوماسية، وأن المفاوضات أفضل وسيلة من بين الوسائل الدبلوماسية التي نصت عليها الأمم المتحدة لتسوية النزاعات الدولية، كما أن البعثات الدبلوماسية تلعب دوراً هاماً في حل الأزمات الدولية. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز خاصة لإدارة الأزمات والعمل على تدريب الأفراد الذين لهم علاقة بالعمل الدبلوماسي، والوفود التفاوضية، والقائمين على حل الأزمات، بحيث يتناسب تدريب كل فرد مع طبيعة عملة، والعمل بتناسق تام فيما بينهم لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً.

**5. دراسة (الشيخ عيد، 2013):**

**بعنوان: تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية – حماس**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تطور علاقات حركة حماس الدولية، مروراً بمراحل العلاقة المختلفة في دوائرها الثلاث (العربية والإسلامية والأجنبية) كون حركة حماس حركة تحرر وطني، وهذا ما يعكس أهمية هذه الدراسة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث عمل على وصف وتحليل علاقات حركة حماس الدولية، وأثرها على القضية الفلسطينية، إلى جانب استخدامه للمنهج التاريخي للوقوف على تفاصيل بعض الأحداث التاريخية.

وخلصت الدراسة إلى أن علاقات حركة حماس العربية والإسلامية بدأت مع ظهور الحركة ونشأتها، غير أن علاقاتها مع الدول الأجنبية ظهرت وتبلورت بعد إبعاد قيادتها إلى جنوب لبنان أواخر عام (1992م)، كما شكل فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام (2006م) علامة فارقة في تطور العلاقات وانفتاحها على أطراف دولية جديدة، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي والتي ساهمت بشكلٍ كبير في إعادة صياغة العلاقات في شكل جديد لاسيما على الصعيد العربي والإسلامي. كما أن حركة حماس نجحت في إقامة علاقات متوازنة بين جميع الأطراف الدولية دون الدخول في سياسة المحاور المتناحرة، وحافظت على قراراتها وتوجهاتها بما يحفظ مصالحها وحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني بعيداً عن الضغوط الخارجية والإقليمية والدولية. وأوصت الدراسة بتعزيز حركة حماس لعلاقاتها على المستوى الرسمي مع الدول التي تولي القضية الفلسطينية أهمية كبيرة وبشكل خاص في الدول الإسلامية كماليزيا وأندونيسيا وباكستان والتي ينبغي أن يكون لها دورٌ أكبر في القضية الفلسطينية.

**6. دراسة (إسماعيل، 2012):**

**بعنوان: الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة.**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى قدرة نموذج بناء المؤسسات الذي يستخدمه سلام فياض واستناداً إلى نماذج أخرى متشابهة على رأسها النموذج الإسرائيلي في فرض أمر واقع على الأرض وصولاً للدولة الفلسطينية المستقلة وبخاصةٍ بعد مضي ما يقارب عقدين من الزمن من الدبلوماسية الدولية التي أخذت على عاتقها تنفيذ بنود اتفاقيات السلام وفي مقدمتها اتفاقية أوسلو التي لم تشر بأي من بنودها إلى موضوع الدولة الفلسطينية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للإجابة على الأسئلة التي تم طرحها، واستخدمت المقابلات الفردية مع عدد من القادة والمحللين السياسيين، والخرائط التي تبرز الواقع الجيوسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام (1967).

وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلاف في الظروف التي واكبت نموذج البناء بين الفلسطينيين والإسرائيليين من حيث طبيعة دعم الدول العظمى، الوضع السياسي، الظروف الجغرافية، توفر الموارد، توفر الإدارة الدولية والمحلية، وضوح الهدف والرؤيا واعتماد القرارات الدولية كأساس قانوني لإعلان الاستقلال. ورغم المعيقات تمكنت حكومة فياض من تحقيق العديد من الإنجازات وبخاصةٍ فيما يتعلق بإعادة إصلاح وبناء المؤسسات الفلسطينية، ولكن كل ذلك مهدد بسبب غياب السيادة وإجراءات الاحتلال على أرض الواقع. كما نجح في تغيير الرأي العام الدولي في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا لصالح القضية الفلسطينية.

وأوصت الدراسة على ضرورة اعتبار إزالة الاحتلال أساساً لنموذج دولة المؤسسات، وعدم اعتبار إزالة الاحتلال ودولة المؤسسات خطين متوازيين مع بعضهما، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تبني نموذج جديد لدولة المؤسسات.

**7. دراسة ( أحمد، 2011):**

**بعنوان: جريمة حصار قطاع غزة.**

هدفت الدراسة إلى توضيح جريمة الاحتلال الصهيوني بفرض الحصار على قطاع غزة، واستعراض ظروف القطاع تحت ظل هذا الحصار من إغلاق للمعابر وقطع الموارد الحياتية وانتهاكات جسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني وكرامته. واستخدم الباحث منهج الاستقراء وجمع المعلومات الدقيقة

من مصادرها. وخلصت الدراسة إلى أن الاحتلال الصهيوني فرض الحصار على قطاع غزة بهدف تحقيق مطالبه وإذلال الشعب الفلسطيني، وإسقاط حكومة حماس المنتخبة. وأن هذا الحصار أدى إلى إغلاق المعابر ومن ثم إلى التضييق الشامل على المرضى وطلاب العلم ورجال الأعمال والحجاج. وأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي هو المسئول عن حياة المواطنين وعيشهم بمستوى ملائم لكرامة الإنسان وفي هذا الإطار تعتبر سياسة الحصار مخلة بكافة القوانين الدولية التي نصت على التزام المحتل بجملة من الواجبات تجاه الشعوب المحتلة.

كما أوصت الدراسة إلى ضرورة البحث في قضية الحصار من زوايا قانونية أعمق مما تم بحثه في هذه الدراسة، وأوصت مراكز حقوق الإنسان بضرورة تتبع جرائم الاحتلال المستمرة، وفضحها وإدانتها إعلامياً من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وحثت المجتمع الإسلامي والدولي والإقليمي والمحلي بضرورة العمل على رفع الحصار عن قطاع غزة ودحر الاحتلال وتحقيق الحرية.

**8. دراسة (أبو صوي، 2011):**

**بعنوان: الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي**

هدفت الدراسة التعرف على الوضع الفلسطيني في ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وركز على المعاهدات الدولية والقوانين الوضعية ذات الصلة، والكتابات والآراء الفقهية والدارسات المعدة بهذا الخصوص.

وخلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية هي فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية، والعمل على احترام حقوق وهيبة الوطن بالخارج، وإدارة الشؤون الدولية، وتوحيد ومتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة، وأن فلسطين هي شخصاً من أشخاص القانون الدولي ممثلةً بمنظمة التحرير الفلسطينية. كما يجب إبقاء منظمة التحرير الفلسطينية كصاحب الحق في ممارسة وإدارة العملية الدبلوماسية ممثلةً بدائرتها السياسية، وبالتالي عدم قانونية الاتفاقات التي ترمي إلى نقل صلاحيات الدائرة السياسية بمنظمة التحرير إلى وزارة الخارجية الفلسطينية. والسلطة الفلسطينية بحد ذاتها هي جهاز من أجهزة منظمة التحرير وهي غير قائمة على الصعيد الدولي. ويتمتع المبعوث الدبلوماسي الفلسطيني بالخارج بعدة حصانات تشمل: الحصانة الشخصية، والحصانة القضائية، والحصانة المالية.

**9. دراسة (الحولي وجرادة، 2011):**

**بعنوان: العدوان الإسرائيلي على سفينة الحرية دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون**

هدفت الدراسة إلى دراسة العدوان الإسرائيلي على سفينة الحرية دراسةً مقارنةً بين الشريعة والقانون. واستخدم الباحثان المنهج التحليلي التأصيلي للنصوص الشرعية والقانونية التي تنظم هذه الدراسة. وخلصت الدراسة إلى ان الفوضى أصبحت إحدى العلامات المميزة للحياة الدولية المعاصرة في ظل فرض الحصار المشدد على قطاع غزة ومنع سفن الإغاثة الدولية من كسر هذا الحصار الظالم، ولذا يجدر بنا ألا نكتفي بالاقتصار على الإقلال، أو إزالة الأسباب التقليدية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بل العمل على تلافي كل الأسباب الخفية، والكامنة لكل مظاهر تلك الفوضى. وأن إسرائيل تعتقد أنها تملك حصانةً شاملةً ضد المقاضاة والمساءلة عن سلوكياتها الإجرامية، لكن سوف تحاسب إسرائيل عاجلاً أم آجلاً حيث إن الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل في العدوان على سفينة الحرية تشكل جريمة مركبة من عدة جرائم: كالقتل العمد العدوان والتعذيب والإرهاب والتخويف وأخذ الرهائن والهجوم على المدنيين وامتهان الكرامة الإنسانية والاستيلاء على الممتلكات وانتهاك سيادة الدولة التركية. وأوصت الدراسة بتشكيل محكمة عربية عليا بقرار من جامعة الدول العربية وأخرى إسلامية بقرار من منظمة المؤتمر الإسلامي، تختص بالنظر في ملاحقة المتهمين الإسرائيليين الذين يرتكبون جرائم بحق الشعب الفلسطيني والعربي والإسلامي.

**10. دراسة (الدجني، 2010):**

**بعنوان: فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني.**

هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر الذي أحدثته حركة حماس على النظام السياسي الفلسطيني بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت عام (2006). حيث تناولت الدراسة نشأة وبيئة النظام السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى خصائص وأسس النظام السياسي الإسلامي، وتطرقت إلى الحركات الإسلامية وخصوصا حركة الإخوان المسلمين. واستخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج البنيوي الوظيفي. وخلصت الدراسة إلى أن دخول حركة حماس في الانتخابات التشريعية هو مصدر قوة للنظام السياسي الفلسطيني، وبذلك يبتعد عن أحادية الرؤية والبنية، بالإضافة إلى أنها اكتشفت معضلات النظام السياسي.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة استكمال بنية النظام السياسي الفلسطيني دستوريا وضرورة التوفيق ما بين الثقافة السياسية الإسلامية والثقافة السياسية الوطنية.

**ثانياً:- الدراسات العربية:**

**1. دراسة (منيرة، 2009): بعنوان: دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية**

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية. حيث توسعت أنشطة الدبلوماسية غير الرسمية، بشكل سمح لمختلف شرائح المجتمع بالتدخل في قضايا السياسة الخارجية، ودفعهم لإيجاد الوسائل والطرق لتحقيق الأهداف وإحلال السلام والحوار بين الشعوب على أعلى المستويات. وأصبحت هذه الدبلوماسية تعمل من خلال برامج جامعية ومراكز للفكر ومعاهد دراسية تعنى بالديمقراطية ومنظمات غير الحكومية تعنى بحل النزاعات ووقف الحروب. وهذه النوع من الدبلوماسية يعكس الوجه الآخر للدبلوماسية الرسمية. والمظهر الأساسي للدبلوماسية غير الرسمية الحركات الشعبية أو العامة غير الرسمية الممثلة بالجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والروابط المهنية ونقابات العمال ورجال الأعمال من القطاع الخاص والأحزاب السياسية والنخبة الحاكمة وجماعات الضغط.

وخلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية غير الرسمية تستهدف مخاطبة الشعوب والرأي العام بصورة غير رسمية تشمل بذلك كل الجوانب والأنشطة التي تنخرط في السياسة الخارجية بهدف رعاية مصالحها على الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، لذلك فهي ترتبط بأمرين متكاملين هما: دعم المصالح الوطنية والقومية للدولة، وتحسين صورة الدولة تجاه العالم وإيصال المعلومات والتأثير في الجماهير الأجنبية من أجل الوصول إلى الحوار والتعاون بين الشعوب. مما جعل الدبلوماسية الشعبية مفهوم تتناوله أدبيات العلاقات الدولية والسياسية الخارجية وتحظي من خلالها بأهمية كبرى لدى الكثير من الشعوب وذلك في ظل التحولات العالمية التي وضعت على المحك سيادة الدولة القومية وعرضتها للكثير من الاختبارات التي وصلت بالبعض لحد القول المبالغ من أننا في عصر بدون دول وبدون سيادة.

وأوصت الدراسة بمضاعفة أنشطة الدبلوماسية غير الرسمية وتفعيل برامجها وآفاق التعاون المشترك بين الدول وذلك لما لهذه الأداة من دور في تنفيذ السياسات الخارجية للدول وتعزيز آلية الحوار وسياسات التعاون بين الشعوب والأمم.

**2. دراسة: (سعد، 2009): بعنوان: حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**

هدفت الدراسة إلى تقديم صورة موضوعية شاملة عن تجربة الانتخابات الفلسطينية وتشكيل الحكومة بقيادة حماس، وما واجهته من صعوبات وتحديات ومحاولات إسقاط وإفشال محلياً وإقليمياً ودولياً. وتهدف أيضاً إلى التعرف إلى الوضع الداخلي الفلسطيني ومحاولات سحب صلاحيات الحكومة، كما تتطرق الدراسة إلى الحصار الإسرائيلي السياسي والعسكري والاقتصادي، بالإضافة إلى الحصار الدولي ومنع المساعدات والموقف الروسي والأوروبي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في وصف الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلى أن فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مثّل نقطة تحول في مسار القضية الفلسطينية. وأعطى رسالةً مهمة بأن مشروع المقاومة الذي تقوده حماس لا يزال خياراً قوياً ومتصاعداً. وتمكنت حماس أن تكسب لنفسها وخطها المقاوم شرعية سياسية وشعبية. وكان سلوك العديد من الأطراف الفاعلة تجاه حماس وفوزها وتشكيلها للحكومة، وحالة الحصار التي عاشها الشعب الفلسطيني أمراً يستحق نظرة فاحصة لتعامل لا يراعي أدنى معايير الخيار الديمقراطي وحقوق الإنسان.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع برنامج وطني فلسطيني وفق القياسات الفلسطينية وليس وفق القياسات الأمريكية والإسرائيلية. برنامج يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني ويعيد القضية الفلسطينية إلى هدفها الأساسي، وهو التخلص من الاحتلال، وليس مجرد الاهتمام في كيفية إدارة الوضع تحت الاحتلال.

**3. دراسة مصطفى، نادية (2007) الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي.**

تضمنت الدراسة أربعة محاور حيث جاء المحور الأول تحت عنوان خطاب الدبلوماسية الشعبية تجاه العالم العربي التحليل و الفاعلية ،حيث تضمن مفاهيم الدبلوماسية الشعبية الأمريكية التي تنشط بصورة غير رسمية، مع تحليل لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم العربي وفق هذا النوع من الدبلوماسية غير الرسمية، ثم جاء المحور الثاني تحت عنوان دور المراكز التي تنشط من خلال الدبلوماسية الشعبية الأمريكية في المجال الأكاديمي وقد أخذت مؤسسة فولبرايت نموذجاّ، ثم المحور الثالث تحت عنوان صناعة الصورة الامريكية في العالم العربي تضمن استراتيجية الإعلام الامريكي في

صناعة الصورة الأمريكية في العالم العربي، وأخيراً المحور الرابع الذي كان عبارة عن تقييم الجهود الأمريكية لتحسين صورتها في العالم.

**ثالثاً:- الدراسات الأجنبية:**

**1. دراسة (Coman, 2011):**

**بعنوان: الدبلوماسية العامة في الولايات المتحدة في أزمة: تحليل الحالة الرومانية من خلال وسائل الإعلام الرومانية والسفارة الأمريكية.**

**U.s. mediated public diplomacy in a crisis: romanian case analysis of romanian media versus u.s. embassy framing.**

هدف هذا البحث إلى دراسة حالة الدبلوماسية الرسمية للولايات المتحدة في رومانيا، من خلال تحليل توثيق وسائل الإعلام الرومانية بالمقارنة مع توثيق السفارة الأمريكية لأزمة الدبلوماسية الرسمية في عام( 2004م) حيث وفاة النجم الروماني تيو بيت، في حادث سيارة سببه أفراد البحرية الأمريكية الذين يخدمون في السفارة الأمريكية، وتركز حالة الأزمة الدبلوماسية الرسمية على الجهود الدبلوماسية الأمريكية لمنع تلف صورتها، وتوضح أيضاً اهتمام وسائل الإعلام بالكتابة عن هذا الموضوع. ويستند التحليل في هذه الدراسة على التحقيق في أوجه التشابه والاختلاف في الأطر المستخدمة في تحرير المعلومات للصحافة والمقالات الإخبارية لبناء صورة عن نفس الحدث، وتوظف الأطروحة مفهوم "انتمان" عن الدبلوماسية العمومية الوسيطة للولايات المتحدة عند تحليل عملية تأطير اثنين من الفاعلين الرئيسيين المعروضين في نموذجه: وسائل إعلام الأمة المستهدفة والدبلوماسية الأمريكية الإعلامية والعمومية (المسئولون الأمريكيون في ذلك البلد)، يستخدم نموذج "بينويت" لشرح أفضل لأطر تحرير البيانات الصحفية، وقد تم اختيار تحليل التأطير كوسيلة من وسائل البحث النوعي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الصور تم إنشاؤها بواسطة وسائل الإعلام أو من خلال الجهود الدبلوماسية العمومية (من خلال تحرير البيانات الصحفية) عندما يبنون واقع معين لنفس الأزمة الدبلوماسية العمومية. وقد تم تحليل ثلاثة صحف رومانية رئيسة وطنية يومية والنشرات الصحفية للسفارة الأميركية. وكشفت النتائج أن الصحافةَ الرومانية أطرت الأزمة الدبلوماسية العمومية بطريقة مختلفة من تأطير المسئولين الأمريكيين لها. يبدو أن الولايات المتحدة فشلت في تعزيز تأطير الأزمة الدبلوماسية العمومية إلى وسائل الإعلام الرومانية وبالتالي للجمهور.

1. دراسة **(Muhammad, Javtd And Qayyum,Abdiul,2011):**

**بعنوان: دور السياسات والمساعدات الخارجية للنمو في باكستان**

**Foreign aid-growth nexus in pakistan: role of macroeconmic policies.**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان من خلال البحث في السياسات الاقتصادية الكلية ودمجها في معادلة انحدار متعدد استخدم فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لقياس النمو، والمساعدات والتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة. وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات أثرت إيجاباً على النمو في باكستان مع اشتراط وجود السياسات الكلية الجيدة، وقياساً على النتائج التجريبية السابقة؛ فإن هناك علاقةً سلبيةً بين المساعدات والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، لكن التفاعل بين المساعدات والسياسة الاقتصادية أعطى نتيجةً هامة وإيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وأوصت الدراسة إلى وجود حاجة ضرورية لتنفيذ تدابير السياسة العامة المناسبة من أجل تحقيق الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال السيطرة على تلك الأمور بما يخدم فعالية المعونة.

2. دراسة **(Azzam, Tamimi, 2007)**

**بعنوان: حماس... الفصل غير المكتوب.**

**Hamas: Unwritten Chapter**

هذه الدراسة هي محاولة لتناول عدم الاتزان في تناول تاريخ حماس المحاصر، حيث يقدم الباحث فيها تفسيراً وعرضاً دقيقاً لأصول حركة حماس ونشأتها في فلسطين وعلاقتها بالإخوان المسلمين، كما تقدم الدراسة تحليلاً لقيم حركة حماس ومعتقداتها بحيث تميز بين ما ه أساسي وما هو هامشي في مكانتها مع بحث واختبار لكيفية تطور الفكر السياسي والأيديولوجي للحركة عبر السنين، موضحاً كيفية الانتقال من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الجهاد، كما تناقش الدراسة ردود فعل حماس للتحديات التي تواجهها حيث يتم مناقشتها جنباً إلى جنب مع علاقتها السياسية مع الأصدقاء والأعداء، وقدرتها على تجاوز انتكاسات ومحن عديدة وخطيرة مرت بها الحركة، إضافة إلى ذلك يناقش الباحث ويعرض تفسيراً لكيفية نمو حماس لتمثل بديلاً في عقول الكثير من الفلسطينيين للرموز السابقة في الصراع وهي منظمة التحرير الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ويؤكد الباحث أن

هناك اختلافاً بين دراسته والكتب الأخرى التي تتناول حركة حماس بأنه يناقش حماس في سياق عالمي عوضاً عن وضعها في سياق علاقتها مع إسرائيل.

**التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، نلاحظ أن جميع هذه الدراسات حديثة حيث إنها أُجريت خلال الفترة من عام (2000–2015)، لذلك فهي لها أهمية كبيرة في استعراض مراحل متعددة من سنوات الحصار. وعلى الرغم من أن تركيز هذه الدراسات على مواضيع متعددة ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية، إلا أن هذه الدراسات رغم أهميتها فهي لم تتناول الدبلوماسية بشكليها الرسمي والشعبي ودورها في رفع أو تخفيف الحصار عن قطاع غزة من خلال حشد الرأي العام ومن خلال حث كافة الشعوب لشحذ الهمم للتصدي للحصار الخانق الذي فرض على قطاع غزة وعلى الشعب الفلسطيني، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى اختلاف المكان والزمان التي أُجريت فيه هذه الدراسات. فجاءت هذه الدراسة للتركيز على دور الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والشعبية في مواجهة أزمة الحصار على قطاع غزة.

وفي الجدول رقم(1) سنوضح الفجوة البحثية من خلال عرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة مسبوقة بإيضاح استفادة الباحثة من الدراسات السابقة وبعد ذلك سيتم طرح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

**وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة من خلال:**

- بناء تصور حول طبيعة هذه الدراسة.
- إعداد المقدمة وصياغة المشكلة للدراسة.
- بناء الإطار النظري للدراسة.
- الاستفادة من مراجع الدراسات السابقة.

**جدول رقم(1) يوضح الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

| الدراسات السابقة | الفجوة البحثية | الدراسة الحالية |
|---|---|---|
| – دراسة (البزم، 2014). أوضحت أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، بينما دراسة(أبو جاموس، 2014). فأوضحت المسؤولية الدولية المترتبة على حصار إسرائيل لغزة، ودراسة (عمارة، 2014). ناقشت دور الدبلوماسية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على غزة<br>– دراسة (نتيل، 2014). ناقشت الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي، ودراسة( شهاب، 2013 ). ركزت على دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار، دراسة<br>– دراسة (الشيخ عيد، 2013) أوضحت تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية – حماس.<br>– دراسة (الدجني، 2010) أوضحت فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006 وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، فيما أوضحت دراسة(أحمد،2011) جريمة حصار غزة. | – معظم الدراسات السابقة تناولت جانب واحد من الدبلوماسية، سواء الرسمية أو الشعبية.<br>– بعض الدراسات مثل دراسة (عمارة، 2014) تحدثت عن فعالية الدبلوماسية الشعبية كبديل لدور الدبلوماسية الرسمية.<br>– العلاقات الدولية لحركة حماس التي كانت حاكمة لقطاع غزة نوقشت في دراسة (الشيخ عيد، 2013)، أو في الضفة الغربية مثل دراسة (إسماعيل، 2012)<br>– لم تركز الدراسات السابقة على المتغيرات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية والتي كان لها الأثرُ الكبير على فرض الحصار على قطاع غزة.<br>– لم تركز الدراسات السابقة على التحولات في النظام السياسي الفلسطيني منذ عام 1994 وحتى عام (2014). | هذه الدراسة تعتبر الدراسة الأولى على مستوى فلسطين التي تناولت الدبلوماسية بشكليها الرسمي والشعبي، وكيف كان لها دور في رفع الحصار على قطاع غزة.<br>ركزت الدراسة الحالية على:<br>– دور الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة.<br>– ربطت بين التغير في الوضع السياسي الفلسطيني منذ العام 2006–2015، وحدوث الحصار.<br>– أظهرت صور الحصار على قطاع غزة، وكيف أثر هذا الحصار بجميع أشكاله على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.<br>– أوضحت مظاهر الدبلوماسية التي تم استخدامها المتمثلة بالجانب الرسمي والشعبي لرفع الحصار عن قطاع غزة. – ربطت بين دور الدبلوماسية الفلسطينية في قطاع غزة وكذلك الضفة الغربية في رفع الحصار عن قطاع غزة. |

**ما يميز الدراسة الحالية:**

- شمولية موضوع الدراسة حيث إنها غطت الأدوار المختلفة التي لعبتها أطراف الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار.
- ربطت بين التحولات في النظام السياسي الفلسطيني الناتج عن الانتخابات التشريعية (2006 م) وحدوث الحصار.
- أعطت الدراسة اهتماماً واضحاً ببحث ظاهرة خاصة بالشعب الفلسطيني وبخاصةٍ قطاع غزة وحجم المعاناة وغياب الدور الدولي ومنظماته عن العمل والضغط لإنصاف الشعب الفلسطيني وإقرار حقه الشرعي بالاستقلال.
- تمثل هذه الدراسة إضافةً نوعيةً إلى المكتبة الفلسطينية والحياة الأكاديمية والسياسية الفلسطينية.

في بداية هذا الفصل، قدمنا لموضوع الدراسة وأوضحنا المفاصل الرئيسة لمحتوى هذه الدراسة والتي ستشمل الدبلوماسية ودورها وشقيها الرسمي والشعبي، التغيرات الحادثة في النظام السياسي الفلسطيني الناتج عن الانتخابات، وعرجنا على بعض الأمثلة للدول التي تعرضت للحصار، وذكرنا أن الحصار مخالف للأعراف والقانون الدولي. كما أن هذه الرسالة سنتكلم عن أشكال الحصار وأثره على كل مناحي الحياة لسكان قطاع غزة. ومن ثم استعرضنا مشكلة الدراسة والمبررات لتنفيذها وأهدافها. أيضاً، احتوى الفصل الأول على أسئلة الدراسة وحدودها، ومصطلحات ومنهجية الدراسة، كذلك العينة المبحوثة، وأدوات البحث، كما استعرضت الباحثة الدراسات السابقة حول الموضوع محلية وعربية وأجنبية. وأنهت الباحثة فصل الإطار العام للدراسة بإيضاح الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

في الفصل التالي سنتطرق إلى التحولات في النظام السياسي الفلسطيني وأثرها على فرض الحصار على قطاع غزة.

# الفصل الثاني
# التحولات في النظام السياسي الفلسطيني وأثرها على فرض الحصار على قطاع غزة

- المبحث الأول:- متغيرات النظام السياسي الفلسطيني (1948-2015).
  - المطلب الأول:- النظام السياسي الفلسطيني (1948-1993).
  - المطلب الثاني:- التحولات في النظام السياسي الفلسطيني (1994-2005).
  - المطلب الثالث:- تحولات النظام السياسي الفلسطيني(2006-2015).
- المبحث الثاني:- صور الحصار المفروض على قطاع غزة وانعكاسات الانقسام على استمراره.
  - المطلب الأول:- أشكال وصور الحصار على قطاع غزة منذ عام (2006-2015).
  - المطلب الثاني:- الآثار المترتبة على استمرار الحصار.
  - المطلب الثالث:- انعكاسات الانقسام على استمرار الحصار.

**تمهيد:**

نشأ الفكر السياسي الفلسطيني وملامحه التنظيمية داخل حركة عربية واسعة في سياق مواجهة التطورات السياسية العاصفة في نهاية عصر السلطنة العثمانية وبداية الانتداب البريطاني، حيث بدأت الأمة العربية في البحث عن هوية وكيانة ومن ضمنها الشعب الفلسطيني. وحسب بعض الباحثين، بدأ تمايز الفكر السياسي الفلسطيني عن محيطه العربي عام 1920(حوراني، 2000: 22).

ومنذ صدور تصريح بلفور المشئوم في 2 نوفمبر 1917 وحتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، عمل الفلسطينيون على بناء مؤسسات سياسية فلسطينية، برغم أن الظروف المحيطة في تلك الفترة لم تكن تسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم بشكل ديمقراطي كامل. فعصبة الأمم أصدرت صك الانتداب عام (1922) حيث لم يحتو أي من بنوده على بند يتيح للفلسطينيين إنشاء مؤسسات سياسية تمثلهم وتقود نضالهم التحرري، فلجأوا إلى التحايل القانوني من خلال تسمية الأحزاب السياسية بالجمعيات وترخيصها وفقاً للقانون العثماني الذي كان سارياً في عهد الانتداب (الحوت، 1986: 80).

فقد أنشأ الفلسطينيون في الفترة ما بين عامي (1917 –1964) العديد من المؤسسات السياسية التي عبرت عن الفكر السياسي الفلسطيني، مما دعا بعض المفكرين مثل ممدوح نوفل أن يطلق عليها مرحلة "ظهور ونهوض الوطنية الفلسطينية، ورسم ملامح صورة الكيان الفلسطيني، وبداية تبلور وتشكل نظام سياسي فلسطيني موحد على الأرض ومن أهم مهامه، وقف استنزاف بيع الأراضي للحركة الصهيونية وبدعم من حكومة الانتداب" ( نوفل، 1999: 28).

في هذه الفترة، عملت النخب والقيادات الفلسطينية على تأسيس تنظيمات ومؤسسات سياسية مثل الجمعيات الإسلامية والمسيحية والنادي العربي والمنتدى الأدبي وجمعية الإخاء والعفاف. وعقدت هذه التنظيمات العديد من المؤتمرات أفرزت ثلاث مؤسسات سياسية فلسطينية رئيسة هي اللجنة التنفيذية العربية، واللجنة العربية العليا، والهيئة العربية العليا (الحوت، 1986: 80–90).

وفي الأول من أكتوبر (1948) دعت الهيئة العربية العليا إلى عقد مؤتمر في قطاع غزة الذي أقر تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي وعدد من الوزراء، وشكل مجلس وطني برئاسة الحاج أمين الحسيني يضم ممثلي الشعب الفلسطيني. وأعلن المجلس استقلال فلسطين استقلالاً تاماً، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، واعترفت دول الجامعة العربية بهذه الحكومة ما عدا الأردن (الشعيبي، 1979: 21).

وجاءت بعد ذلك تجربة منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت في عام (1964) لتضع بنية نظام سياسي فلسطيني ذات ملامح أكثر وضوحاً في بناء المؤسسات السياسية الفلسطينية. وحظيت منظمة التحرير بإجماع القمة العربية عام 1974 كإطار جامع ممثل للشعب الفلسطيني. وصاحب هذه المرحلة تأسيس للِأحزاب والحركات والقوى السياسية الفلسطينية، وأفرز العمل السياسي فيما بعد الوصول لاتفاق أوسلو عام 1993 وإقامة السلطة الفلسطينية عام 1994، مروراً بالانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى عام 1996م والثانية عام 2006 وإفرازاتها على الساحة الفلسطينية، وكذلك الأحداث التي عصفت بالساحة الفلسطينية منتصف يونيو (2007)، وما تلاها من تشديد للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وآثار هذا الحصار على كافة الصعد والقطاعات الفلسطينية وانعكاسات الانقسام على استمراره وتأجيج مظاهره. (مطر،2010).

وبناءً على ما سبق سنقوم في هذا الفصل بإلقاء الضوء على مراحل تأسيس وتشكيل النظام السياسي الفلسطيني، والتحولات التي طرأت على هذا النظام عقب توقيع اتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء الانتخابات التشريعية الأولى عام (1996)، وستناقش الدراسة إفرازات الانتخابات التشريعية الثانية عام (2006) التي أنتجت الحصار إلى جانب انسداد أفق مسيرة التسوية ، وهذا بعد فشل قمة كامب ديفيد وحصار الرئيس ياسر عرفات ، وقصف مقار السلطة الوطنية الفلسطينية في المبحث الأول. كما سنتطرق إلى أشكال وصور الحصار وآثاره على مختلف مناحي الحياة الفلسطينية، وانعكاسات الانقسام على استمراره في المبحث الثاني.

# المبحث الأول
# متغيرات النظام السياسي الفلسطيني (1948-2015)

## مقدمة:

إن قدرات وسمات أي نظام سياسي تقاس بالسياسات التي يتبعها وينفذها، وهذه السياسات هي مخرجات لبنية النظام والعوامل المؤثرة فيه. كما أن استقلالية النظام وما يتمتع به من قدرات ذاتية، يعكس مرونة النظام وتفاعل محدداته الداخلية باتجاه التحول الديمقراطي والتنمية، وأيضاً تمكنه من صياغة تعاملاته ومطالبه الخارجية. أي أن وجود الدولة القومية ذات السيادة هو شرطٌ أساسي لوجود النظام السياسي، ولقدرته على صوغ وتنفيذ السياسات. وهذا يقودنا إلى معضلة الإقرار بوجود أو عدم وجود نظام سياسي فلسطيني في ظل الظروف القائمة خاصة عند الحديث عن القدرة الكامنة في النظام على التغيير، وانتهاج سياسات محددة باتجاه التحولات المطلوبة والتي تحقق طموحات الشعب الفلسطيني. ولإيضاح حيثيات النظام السياسي الفلسطيني لابد من أن نعرج في البداية على تعريف لمفهوم النظام السياسي، فالنظام السياسي لأي دولة يحدده هيكل نظام الحكم والمؤسسات السياسية العاملة فيه، وطريقة ممارسة السلطة (بشير، 2013: 25).

### مفهوم النظام السياسي:

عرف النظام السياسي بأنه: "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، وتبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة، وأهدافها، وطبيعتها، ومركز الفرد منه وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر علي المجتمع، وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها" (ثابت، 2008: 73). ويتصل مفهوم النظام السياسي بعمليات صنع القرار السياسي في المجتمع، وهو مجموعة من العناصر المادية المستندة إلى السلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ، التي تتفاعل وتتشابك في إطار سياسي معين. والنظام السياسي له خصائص متميزة عن غيره من النظم الاجتماعية، إذ يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، ويحتكر الحكام السلطة وأدوات الإكراه المادي. والنظام السياسي هو مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية صنع القرار السياسي" (يوسف، 2009: 12-13).

كما عرف جابريل ألموند النظام السياسي بأنه "نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات، والذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف ويؤديها في مواجهة المجتمعات الأخرى، ويمارس هذه الوظائف باستخدام الإكراه والقسر المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه له شرعياً أم استبداداً. فالنظام السياسي هو القيم الشرعي على أمن المجتمع، والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير وإصلاح وتحديث" (القدرة، 2014: 9). بينما يرى نوفل أن: "النظام السياسي الفلسطيني هو منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، والمعارضة في الداخل والخارج، المشاركة وغير المشاركة في السلطة والمنظمة" (نوفل، 2006: 27).

ونرى أن النظام السياسي الفلسطيني هو حالة مختلفة عن غيره من الأنظمة السياسية في العالم وله خصوصية نظراً لعدم إقامة دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، مما شكل حالة استثنائية، وخاصةَ أن الاستقلال السياسي يحتاج إلى مقومات تساهم في ترسيخ بناء النظام على أسس واضحة.

## المطلب الأول:- النظام السياسي الفلسطيني (1948 - 1993م)

في هذا المبحث قامت الباحثة بالمرور على المراحل التاريخية لتطور النظام السياسي الفلسطيني والتحولات السياسية التي طرأت عليه من مرحلة إلى أخرى وما أنتجته هذه التغيرات والتحولات وأثرها على النظام السياسي الفلسطيني والأهداف الوطنية العامة.

في العشرينات من القرن الماضي تشكلت ملامح أول نظام سياسي فلسطيني، وقد تمحور هذا النظام حول مفهوم المؤتمرات الذي أنتج لجنة تنفيذية شكلت المركز للنظام السياسي الفلسطيني، واكتسب النظام شرعيته من شعبيته لوجود إجماع فلسطيني حول الأهداف الوطنية العامة. وفي منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي واجه ذلك النظام تحديات أضعفته واستبدلت به نظاماً مبنياً على شرعية ثورية سرعان ما تعرضت بدورها لتحديات وتناقضات داخليه قضت على أهمية استقلالية القرار الفلسطيني ( الشقاقي، 1995: 15).

وكانت المؤتمرات الوطنية السبعة، التي عقدت ما بين عامي 1919 – 1928، النواة الأولى نحو التمثيل السياسي الفلسطيني، وبالتحديد الميثاق الوطني الأول في تاريخ الشعب الفلسطيني المنبثق عن المؤتمر الخامس في أغسطس 1922، في مدينة نابلس، وكان نص الميثاق "نحن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر الفلسطيني الخامس المعقود في نابلس، نتعهد أمام الله والتاريخ والشعب على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى

استقلال بلادنا، وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة، وسوف لا نقبل وطناً قومياً يهودياً أو هجرة يهودية (عودة، 2009: 53).

وسنستعرض مراحل تشكيل النظام السياسي الفلسطيني بهويته الوطنية الواضحة:

**أولا:- حكومة عموم فلسطين**

نظراً للظروف السياسية الفلسطينية، تبلورت فكرة التدخل العربي في تحديد القيادة السياسية الفلسطينية في فترة الحرب العالمية الثانية، وذلك قبل انعقاد مجلس الجامعة العربية في بلدوان بسوريا في يونيو (1946) وكان التنافس الحزبي الفلسطيني على من يمثل فلسطين في الجامعة العربية قد بلغ ذروته، فانقسمت القوى السياسية الفلسطينية إلى فريقين، فريق يمثل بقايا اللجنة العربية العليا التي حلها الانتداب البريطاني في سبتمبر 1937 ، وكانت بقيادة جمال الحسيني من الحزب العربي الفلسطيني، وفريق آخر سميّ الجبهة العربية يتكون من رؤساء الأحزاب السياسية الفلسطينية وقيادات يسارية عمالية والزعماء المستقلين، ومنهم أحمد حلمي عبد الباقي. وهنا دعا الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام كلا الفريقين إلى بلودان، وبعد مشاورات عربية فلسطينية تم التوافق على هيئة جديدة نواتها أربعة أشخاص فقط اثنان من اللجنة العربية والاثنان الآخران من الجبهة العربية، وبهذا تكونت الهيئة العربية العليا برئيسها المفتي الحاج أمين الحسيني (الأزعر، 1996: 17). ومع انتهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين وصدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر (1947) عملت الهيئة العربية العليا على قيام كيان يمثل الشعب الفلسطيني، فقامت في شهر مارس وأبريل والنصف الأول من مايو عام1948 بإقناع الدول العربية لإنشاء حكومة عموم فلسطين (البرغوتي، 2010: 50-53).

ونشطت الجامعة العربية في اجتماعاتها في سبتمبر 1948 لتحقيق مشروع إنشاء حكومة لفلسطين، فوافقت الحكومات العربية باستثناء حكومة الأردن على إنشاء حكومة عموم فلسطين، ودعت الهيئة العربية العليا إلى عقد مؤتمر في غزة بتاريخ 1 أكتوبر 1948 وتم دعوة 150 شخصية فلسطينية ليتم تشكيل المجلس الوطني برئاسة الحاج أمين الحسيني، وانتخب المجلسُ الوطني حكومةً أسماها حكومة عموم فلسطين برئاسة السيد أحمد حلمي عبد الباقي، وتعد حكومة عموم فلسطين إحدى التجارب الفلسطينية رغم محدوديتها، لأنها أكدت على ضرورة تمثيل الشعب الفلسطيني بحكومة فلسطينية تعبر عن الهوية الفلسطينية في الاجتماعات والقمم العربية(الوحيدي، 1996: 319-320).

وترى الباحثة أن ميلادَ حكومة عموم فلسطين ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي العربي وأن فترة إنهاء الانتداب البريطاني ترك حالة من الفراغ السياسي في فلسطين في تلك الفترة بسبب غياب وجود نظام سياسي فلسطيني يوظف الظروف السياسية من أجل المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، وأنه كان يتوجب على القيادة السياسية الفلسطينية فور جلاء الانتداب البريطاني القيام بتشكيل نظام سياسي وإعلان قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف باعتبارها كانت فرصة تاريخية مهمة، ولكن للأسف الشديد فإن الحركة الصهيونية كانت الأسرع في التقاط الفرصة وعملت فوراً على إعلان قيام "دولة إسرائيل" في 15 مايو (1948).

**ثانيا:- منظمة التحرير الفلسطينية**

نشأت مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية في عام (1964) بقيادة أحمد الشقيري وبدعم عربي رسمي، مستفيدة من التراكم والتجارب السابقة لتضع بنية نظام سياسي فلسطيني ذي ملامح أكثر وضوحا في بناء المؤسسات السياسية الفلسطينية ، وحظيت منظمة التحرير بإجماع القمة العربية عام 1974 كإطار جامع ممثل للشعب الفلسطيني ، وصاحب هذه المرحلة تأسيس للِأحزاب والحركات والقوى السياسية الفلسطينية. ولقد شكل تأسيس منظمة التحرير علامةً تاريخيةً هامةً وفارقة في مسيرة النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني، باعتبارها إطاراً ائتلافياً لفصائل وحركات النضال الفلسطيني المسلح، حيث اعتبر هذا الحدث بداية كيان سياسي فلسطيني له سياسية فلسطينية والممثلة بمنظمة التحرير للتعبير عن هويته الوطنية وتطلعاته التحريرية، وشكل بداية تكوين النظام السياسي الفلسطيني في إطار الأدوار السياسية والاجتماعية والتنظيمية التي لعبتها المنظمة في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، مما جعل منها كياناً سياسياً، جامعاً امتلك في بعض جوانبه خصائص الدولة (البزم،2014: 38).

**ثالثاً:- السلطة الوطنية الفلسطينية**

شكل اتفاق أوسلو الذي وُقع مبدئياً في العاصمة النرويجية (أوسلو) في 19 أغسطس 1993، ثم وقع رسمياً في 13 سبتمبر 1993 في واشنطن مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي، وذلك من خلال إنشاء السلطة الفلسطينية، فكان منعطفاً بارزاً في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث تم تأسيس المجلس التشريعي، وهو من أهم مؤسسات السلطة الفلسطينية (الوحيدي،1996: 469). وتختلف السلطة الفلسطينية عن منظمة التحرير الفلسطينية، فالمنظمة هي كيان سياسي يعتبر الممثل الشرعي

والوحيد للشعب الفلسطيني وفقاً لمقررات القمة العربية في الرباط عام (1974)، أما السلطة الفلسطينية فهي كيان إداري، وسياسي لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي المحدود في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتمتع المنظمة بمهام إشرافية ورقابية على عمل السلطة، تتخطي مجرد النصيحة والمشورة إلى وضع السياسات والخطط ومراقبة التنفيذ (ثابت، 76 :2008).

وأجرت السلطة الفلسطينية الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى في عام (1996)، حيث حصدت حركة فتح الأغلبية المطلقة فيها والانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006 التي فازت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية مماثلة. وتبع هذه الانتخابات أحداث بدأت برفض المشاركة معها في الحكومة ورفض المجتمع الدولي التعامل مع هذه الحكومة، ثم تلاها الأحداث الداخلية التي عصفت بالساحة الفلسطينية منتصف يوليو (2007)، وحسمت حركة حماس خلافها مع حركة فتح بالقوة، مما دفع إسرائيل لفرض الحصار على قطاع غزة، حيث أثر هذا الحصار على كافة الصعد والقطاعات الفلسطينية، وساعد الانقسام على استمرار الحصار وتأجيج مظاهره.

## المطلب الثاني: التحولات في النظام السياسي الفلسطيني ما بين عامي (1994-2005):

حدثت تحولات دراميتيكية في مجريات القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني ما بين عامي (1994-2000) حيث تبنى الرئيس الأمريكي الديمقراطي بيل كلينتون حراكا نشطا لتسوية القضية الفلسطينية من خلال تعزيز الاتصالات بين منظمة التحرير وإسرائيل، وأثمرت هذه الاتصالات عن توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر (1993) وظلت السياسية الأمريكية في هذه الفترة مقبولة من حيث إدارة الصراع، وشكلت زيارة الرئيس كلينتون للأراضي الفلسطينية عام (1996) إشارة إيجابية للسياسة الخارجية، لتسوية القضية الفلسطينية، وبشكل عام ظل هذا الموقف دون تغير حتى الوصول إلى مفاوضات قمة كامب ديفيد عام (2000)، حيث مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغطاً كبيراً على الرئيس ياسر عرفات لقبول العرض الأمريكي الذي يقضي بتقديم ثلاثة خيارات لحل قضية القدس، الأول: تأجيل حلها لمدة تتراوح من سنتين وحتى 25 سنة، والثاني: سيادة فلسطينية على حيين في البلدة القديمة وحكم ذاتي إداري في أحياء حول البلدة القديمة، والثالث: وضع معاكس، أي حكم ذاتي في البلدة القديمة وسيادة في الأحياء المحيطة بها. إلا أن الرئيس عرفات تمسك بالثوابت الوطنية وبذلك انتهت المفاوضات بدون نتائج (جاد، 2002: 45).

أما في عهد الرئيس الأمريكي اللاحق جورج دبليو بوش الثاني، مارست الإدارة الأمريكية الضغط السياسي على السلطة الفلسطينية وعلى الرئيس عرفات في دلالة على تغير السياسة الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية. تمثل هذا الضغط من خلال إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لحصار الرئيس عرفات في المقاطعة برام الله عام (2002)، ومباركة الولايات المتحدة لعملية السور الواقي في الضفة الفلسطينية عام (2003) وضد الرئاسة، وانتهى ذلك بتصفيته سياسياً وجسدياً ( إبراهيم، 2011: 13). وتسلم بعد ذلك الرئيس محمود عباس قيادة منظمة التحرير ورئاسة السلطة الفلسطينية مطلع عام (2005) حيث شهدت هذه الفترة ضغوطاً عديدة على الرئيس والسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال غض الولايات المتحدة الأمريكية الطرف عن التصرفات أحادية الجانب من الطرف الإسرائيلي وعلى رأسها الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005 وكذلك ممارسة العدوان والتدمير والاغتيالات في الساحة الفلسطينية.

بعد هذا العرض الموجز للأحداث خلال الفترة بين عامي (1994– 2005)، نستطيع أن نلخص أبرز التحولات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة في النقاط الآتية:

- تقلص دور منظمة التحرير لصالح السلطة الفلسطينية، وبروز الأزمات في مجال الصلاحيات واتخاذ القرارات.
- اتسم النظام الحزبي "بالأنا" وسيادة القيادة الأبوية، وظهور التناحر في صفوف الفصائل، مما أدى إلى انحدار في النظام السياسي الفلسطيني (الأزعر، 1996: 30).
- هيمنة حركة فتح على النظام السياسي الفلسطيني.
- انتقال العمل السياسي للأحزاب والقوى السياسية من السر إلى العلن أو شبه العلن، بما لا يتعارض والالتزامات الأمنية للسلطة الفلسطينية، وأهمها منع العمل المسلح ضد إسرائيل.
- تراجع تأثير الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات منظمة التحرير لصالح مؤسسات الحقل السياسي الجديد ( السلطة الفلسطينية).
- تراجع أنماط التشكيلات التنظيمية للأحزاب والقوى السياسية، وتحديداً التشكيلات الجماهيرية (طلاب، نساء، عمال، لجان مهنية).
- تولت السلطة الفلسطينية فور تشكيلها، تنفيذ عمليات تشريعية واقتصادية واجتماعية، والتي كان لها وقعها المتراكم على النظام السياسي، وعلى البنية الطبقية والاجتماعية.

- إقامة سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، صنعت آليات جديدة لإنتاج النخب سواء أكان ذلك من خلال انتخاب مجلس تشريعي، أم من خلال خلق مؤسسات وأجهزة ووزارات وهيئات وأجهزة أمن وغير ذلك (هلال، 2002: 61-62).
- انتقلت اخفاقات النظام السياسي الفلسطيني من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية، فانتقلت البيروقراطية والشخصانية والهيمنة والمحاصصة لجسم النظام السياسي الفلسطيني، كذلك طرأ تحول في مصدر الشرعية، فبعد إنشاء السلطة الفلسطينية تحولت الشرعية من المصدر الثوري إلى المصدر النيابي وتم ذلك بعد إجراء انتخابات عام (1996).
- عملت السلطة الفلسطينية ضمن التزامات دولية وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وأهمها اتفاق أوسلو عام (1993).
- عملت السلطة الفلسطينية على بناء نظام سياسي فلسطيني يكون نواة للدولة الفلسطينية الحديثة، التي كان من المفترض حسب اتفاق اوسلو أن يعلن عنها في مايو من عام (1999) (المرجع السابق، 2002: 107).
- عملت السلطة الفلسطينية على الفصل بين السلطات، حيث ضمن المشرع الفلسطيني في القانون الأساسي الفلسطيني بعض الأحكام التي تنظم قواعد الفصل بين السلطات حيث حدد الصلاحيات الرئيسة المناطة لكل من السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية (الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة أمان، 2007: 2).

## المطلب الثالث:- تحولات النظام السياسي (2006- 2015 ).

مع مطلع عام (2006)، الذي استهل سياسيا بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية وما تبعها من تحولات دراماتيكية في النظام السياسي الفلسطيني وحتى عام (2014)، شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتبعات والتفاعلات التي أفرزت الكثير من المواقف والنتائج والتي كان من أبرزها الحصار الخانق على قطاع غزة.

وتعتبر الانتخابات ركيزة أساسية من ركائز النظام الديمقراطي، ولها دورٌ مهمٌ في تعزيز الحكم الديمقراطي، لأنها تسمح للمواطنين باستخدام خياراتهم الشخصية وأصواتهم لاختيار قياداتهم من أجل إدارة شؤون حياتهم. ولقد جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في 25 يناير 2006، في ظل أوضاع سياسية مختلفة. ولم تكن كأي انتخابات قد جرت في المنطقة، فالشعب الفلسطيني يعيش تحت

الاحتلال، ولذلك يعتبر نجاح العملية الانتخابية تحدياً مباشراً له ليثبت للعالم أنه شعبٌ يستحق الحياة، ولهذا شكل يوم الخامس والعشرين من يناير (2006) محطةً فاصلة في مسيرة الحركة الفلسطينية ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، لا تقل أهمية عن بقية الأحداث الكبرى التي حدثت على الساحة الفلسطينية. وتميزت الانتخابات التشريعية الثانية بمشاركة القوى والفصائل ما عدا حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين التي قاطعت الانتخابات (لجنة الانتخابات المركزية، 2006: 145).

وفي يوم 29 يناير 2006، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية النتيجة النهائية بحضور ممثلي القوائم الانتخابية والتي حصلت فيها قائمة التغير والإصلاح على (74) مقعداً، وقائمة حركة فتح على (45) مقعداً، وقائمة أبو علي مصطفى على (3 مقاعد) ، وقائمة البديل على (2مقعد)، وقائمة فلسطين المستقلة على (2 مقعد) ، أما المرشحون المستقلون على مستوى الدوائر فقط حصلوا على 4 مقاعد. والجدول التالي يوضح تفاصيل نتائج الانتخابات. (المرجع السابق، 2006: 226).

**جدول رقم (2) يوضح التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي**

| م | صفة الترشيح | عدد المقاعد في انتخابات الدوائر | عدد المقاعد في انتخابات القوائم | مجموع المقاعد |
|---|---|---|---|---|
| 1 | قائمة التغير والإصلاح ( حركة حماس ) | 45 | 29 | 74 |
| 2 | قائمة حركة فتح | 17 | 28 | 45 |
| 3 | قائمة الشهيد أبو علي مصطفى | 0 | 3 | 3 |
| 4 | قائمة البديل ( الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، وفدا، المستقلين ) | 0 | 2 | 2 |
| 5 | قائمة فلسطين المستقلة ( المبادرة الوطنية ) | 0 | 2 | 2 |
| 6 | قائمة الطريق الثالث ( سلام فياض ) | 0 | 2 | 2 |
| 7 | مستقلين ( دعم من حركة حماس) | 4 | 0 | 4 |
| | **المجمـــــــوع** | **66** | **66** | **132** |

**(لجنة الانتخابات المركزية، 2006: 226)**

**شكل رقم (1) يوضح التوزيع النهائي لمقاعد المجاس التشريعي**

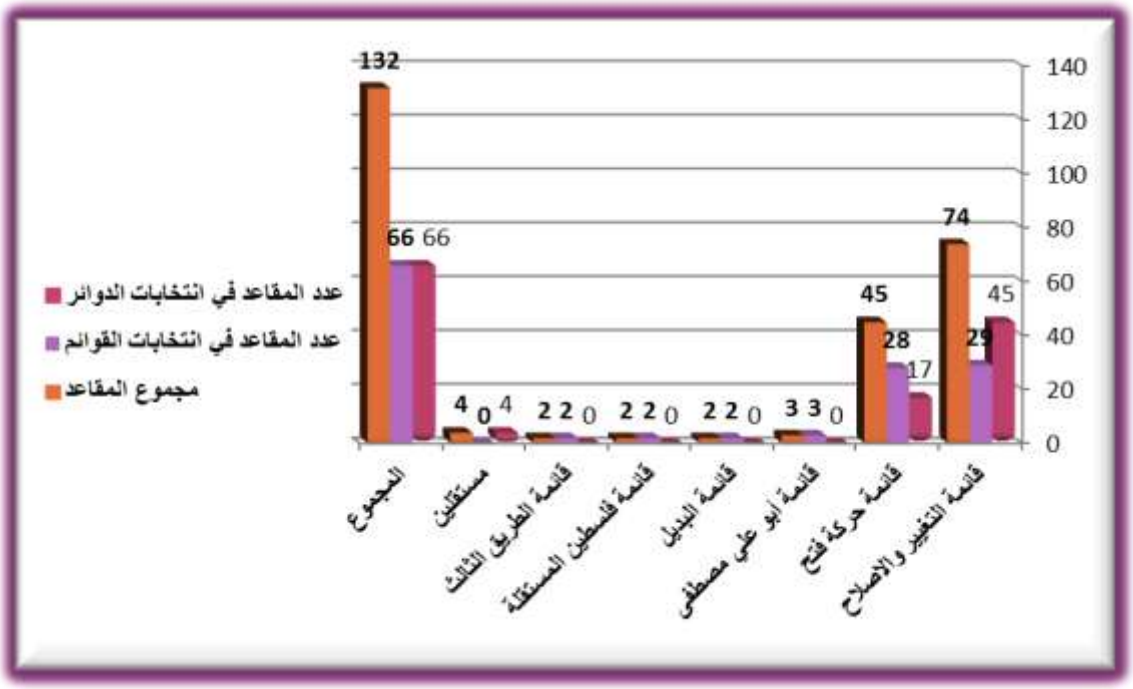


**(لجنة الانتخابات المركزية، 2006: 226)**

والحقيقة أن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية شكل تحولاً مهماً في النظام السياسي الفلسطيني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وشكل مفاجأة لحركة حماس نفسها، حيث تعد هذه التجربة الأولى لكوادر الحركة في مجال السياسة، ومن البديهي أن يكون عند الحركة من القادة من يعرفون كيف تتحرك الأمور السياسية. ويبدو أن حركة فتح لم تكن جاهزة للديمقراطية وللتداول السلمي للسلطة، ولم تكن تتوقع خسارتها للانتخابات ولا هذا الفوز الكبير لحركة حماس (الدجني، 2010: 86).

كذلك، لم تكن إسرائيل ودول عربية إقليمية، إضافةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ودول رئيسة في أوروبا مهيأة أيضاً لتقبل فوز حركة حماس وسيطرتها على النظام السياسي الفلسطيني وإدارة الحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967)، لأنها تقدم خيارات تنقض أوسلو وتهدمه وتعود بالقضية الفلسطينية إلى النقطة التي كانت قبل أوسلو (رزقه، 2009: 2).

وتشير الباحثة أن نتائج الانتخابات عبرت عن مدى التأييد الجماهيري لخيار المشاركة في الانتخابات. وعلى الساحة السياسية الفلسطينية فقد شهدت نقاشاً حاداً بعد فوز حركة حماس في الانتخابات على المستويين الداخلي والخارجي، كلاهما له انعكاساته ومؤثراته على مستقبل الوحدة الوطنية الفلسطينية وعلى المستويين الإقليمي والدولي على حدٍ سواء.

وقد أطلق فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية العديد من المواقف وردود الأفعال على كل المستويات الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية سنقف عليها ونستعرضها في الجزء التالي وهي:

**أولاً:- المواقف الفلسطينية من نتائج الانتخابات التشريعية (2006).**

شكلت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية مفاجأةً للقوى والفصائل الوطنية على الساحة الفلسطينية، لاسيما للقوى المشاركة في هذه العملية، حيث إن نتائج الانتخابات، أثارت حالةً من التساؤل حول أسباب هزيمة فتح في هذه الانتخابات وفوز حماس بها وضعف القوى والفصائل الأخرى. هذا بالإضافة إلى أن هذه النتائج أحدثت حالةً من القلق والإرباك بين صفوف المواطنين والقوى السياسية على حد سواء (أبو عرب، 2008: 98).

وقد تفاجأت حركة فتح من حجم خسارتها، فمنذ اللحظة الأولى لإعلان النتائج غير الرسمية دعا الرئيس محمود عباس الجميع إلى احترام نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت، وقبول إرادة الشعب الفلسطيني الحرة كما عبر عنها من خلال صناديق الاقتراع (موقع أجناد، تاريخ الاطلاع 2015/4/11). ويؤرخ النائب عن كتلة فتح أشرف جمعة، "أن الرئيس محمود عباس أرسل وفداً من حركة فتح في جولة أوروبية من أجل الضغط على الأوروبيين للتعامل مع الفائز في الانتخابات أي حركة حماس". ولكن على الوجه الآخر هناك قيادات متنفذة داخل حركة فتح كان لها رأي مخالف عبرت عنه من خلال تصريحات إعلامية ومسيرات جماهيرية وسلوك سياسي وأمني على الأرض، حيث خرج القيادي الفتحاوي النائب الفائز عن دائرة خان يونس محمد دحلان مطالباً اللجنة المركزية لحركة فتح بالاستقالة ورافضاً أي مشاركة سياسية مع حركة حماس لتشكيل الحكومة الفلسطينية (الدجني، 2010: 86-87).

ويصف بدقة المفكر والكاتب الفلسطيني د. رضوان بارود في مقالة له وضع حركة فتح بعد ثلاثة شهور من الانتخابات بقوله: "مضى أكثر من ثلاثة شهور على الانتخابات التشريعية الفلسطينية

ولا زالت حركة فتح لم تستوعب الهزيمة، ولم تتجرع الوضع الجديد، وما أفرزته الانتخابات من سيطرة مريحة لحركة حماس، مما أعطاها الحق لتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، والتقدم لقيادة الشعب الفلسطيني حسب التفويض الممنوح لها من القاعدة الجماهيرية العريضة". وأضاف: "يتفنن قادة فتح في إطلاق التصريحات كالعادة منذ ظهور نتائج الانتخابات فيصفون ما حدث من هزيمة ثقيلة، بأنه فشل، ومرة أخرى بأنه تراجع، وثالثة بأنه عقاب من الجمهور الفلسطيني، وهذا ترقيق وتخفيف من الواقع أياً كانت المسميات، فالنتيجة واحدة "هزيمة". إن جمهور حركة فتح بصفة خاصة والجمهور الفلسطيني بصفة عامة كان ينتظر أكثر من التصريحات من قيادة فتح، إنه بحاجة إلى عمل، إلى جراحة ناجعة تستأصل المرض وتزيل كل المسببات، ولكن أين نجد الجراحين المهرة والأيدي التي فيها البلسم والشفاء في زمن عز فيه الوفاء للحركة التي أعطتهم الكثير ولم يعطوها إلا الهزيمة والكلام. إن تهرب حركة فتح من المشاركة في الحكومة الفلسطينية في هذه الظروف الحرجة، هو ضرب من المكابرة وعزه النفس – في غير وقتها – أكثر منه عدم التقاء البرامج وهذا يعنى أن فتح كانت بعيدة عن التشافي وعن الإفاقة من الهزيمة التي لحقت بها" (بارود، 2006).

أما **الجبهةُ الشعبية– القيادة العامة**، فقد هنأ أمينها العام أحمد جبريل حركة حماس وحذّرها من وجود مشاريع وخطط من قِبَل جهات، بإثارة الفتنة بين أبناء الشعب الفلسطيني بعد النتائج الباهرة في الانتخابات التي أكّدت الإصرار على خيار المقاومة، الأمر الذي يتطلّب الحيطة والحذر.

وهنأت **لجان المقاومة الشعبية في فلسطين** حركة المقاومة الإسلامية حماس بفوزها، الذي وصفته بـ"المستحق والكاسح" بمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. وقالت اللجان في بيان صادر عنها: إنها تبرق "بأحر التهاني والتبريكات" لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) انطلاقاً من موقفنا الثابت والداعم على الدوام لشعار الإسلام هو الحل، والمتخندق حول خيار المقاومة والبندقية الشريفة. (المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ الاطلاع 2015/4/20).

في حين هنأت **حركة الجهاد الإسلامي** على لسان خالد البطش، القياديّ في الحركة، حركة حماس باسم قيادة الجهاد في الداخل والخارج بالفوز الكبير، وأكّد على العلاقات الطيبة بين الحركتين. في حين أكد إسماعيل هنية "إنّ حماس ستعقد اجتماعاً مع الأخوة في الجهاد الإسلامي ضمن المشاورات التي تجريها حول المستقبل الفلسطيني" (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/4/20).

**ثانياً: المواقف الإقليمية من نتائج الانتخابات التشريعية( 2006).**

انقسمت الدول الإقليمية الفاعلة في المنطقة عقب فوز حماس في الانتخابات وموقفها من ذلك، فبعض الدول رأت أن فوز حركة حماس يشكل خطراً على عملية السلام وعلى مستقبل السلطة الفلسطينية، والبعض الآخر يرى أن فوز حماس هو نصر لمحور الممانعة والمقاومة في المنطقة العربية. **وسنستعرض بعض** المواقف الإقليمية من نتائج الانتخابات التشريعية (2006):

**1- موقف إسرائيل:**

رفضت حكومة حماس الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية الدولية، فشعرت إسرائيل بمأزق سياسي وقانوني، لاعتقادها أن اعتراف حماس بإسرائيل يكسر حاجز التطبيع العربي معها. لذلك أعلنت إسرائيل قطاع غزة كياناً معادياً و قامت منذ اللحظة الأولى بحملات دبلوماسية لمقاطعة حكومة حماس، وقامت بتنفيذ خطوات على الأرض حيث شددت الحصار الاقتصادي على مناطق السلطة الفلسطينية، ومنعت أموال الضرائب الفلسطينية من الوصول إلى خزينة السلطة الفلسطينية، مما تسبب في أزمة اقتصادية أثرت على كافة مناحي الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من دعوات العديد من القوى بضرورة إعطاء الحكومة فرصة، إلا أن إسرائيل أغلقت الأبواب، ومارست نفوذاً على العديد من الدول بثنيها عن التعامل والاعتراف بحكومة حماس (التقرير الاستراتيجي،2006: 51).

**2- موقف تركيا:**

رحبت تركيا بنتائج الانتخابات الفلسطينية، وأعرب رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" عن استعداد بلاده للوساطة بين الحكومة الإسرائيلية وحركة حماس، معلقاً على الفوز الذي حققته حماس بقولة: "يجب احترام خيار الشعب الفلسطيني مُطالباً كلاً من إسرائيل وحركة حماس بقبول الأمر الواقع والعمل سوياً من أجل مصلحة شعبيهما". وأضاف رئيس الوزراء التركي "يمكننا أن نقوم بدور وسيط ما بين إسرائيل وفلسطين" مطالباً المجتمع الدولي أن يعطيَ فرصةً لحكومة لحماس (وكالة معا، تاريخ الاطلاع 2015/5/2).

**3- موقف مصر:**

نظراً لأن مصر لديها من الخصوصية في تعاملها مع الشأن الفلسطيني الكثير، ففلسطين بالنسبة لمصر هي امتداد للأمن القومي المصري، ولها روابط تاريخية وحضارية، فكان التعامل المصري مع فوز

حماس يحتاج إلى دراسة معمقة، كون حماس هي امتداد لجماعة لإخوان المسلمين المحظورة في مصر، ولكن مصر لم تغلق الباب في وجه الحكومة الفلسطينية، بل تعاملت معها، إلا أن هذه العلاقة شابتها في بعض الأحيان توترات ناتجة عن طبيعة التحالفات في المنطقة (التقرير الاستراتيجي، 2011: 11).

**4- موقف الأردن:**

أعرب الملك عبد الله الثاني عن أمله في أن تشكل الانتخابات خطوةً على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أشار الملك الأردني أثناء لقائه أعضاء بالبرلمان الفرنسي، إلى أنه مهما كانت نتائج الانتخابات، فإن حل الدولتين سيبقى الحل المنطقي والمعقول لإرساء الاستقرار والأمن في المنطقة. ودعا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى العودة لطاولة المفاوضات، واعتبر أن العامين القادمين سيكونان حاسمين في مستقبل القضية الفلسطينية (الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/4/30).

**5- موقف قطر:**

منذ اللحظة الأولى لإعلان نتائج الانتخابات التشريعية، رحبت قطر بالعملية الديمقراطية وبفوز حركة حماس، وهذا ما جاء على لسان أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عندما قال "إن قطر ترى أن حماس جاءت بطريقة انتخابية وربما تكون أنزه انتخابات حصلت في العالم العربي، ولذلك علينا أن ندعم حماس في هذه المرحلة" (الدجني، 2010: 86-91).

**ثالثاً:- المواقف الدولية من نتائج الانتخابات التشريعية عام (2006م).**

**أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:**

اعتبر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش "إن نتائج الانتخابات البرلمانية الفلسطينية تمثل "جرس تنبيه" لقيادة حركة فتح التي تتولى السلطة في الأراضي الفلسطينية منذ 10 سنوات، وهي تعكس عدم رضا الناخبين ورغبتهم في التغيير. وأضاف أن حماس لا يمكن أن تكون "شريكا في السلام" طالما أن برنامجها يدعو إلى تدمير إسرائيل (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006: 23).

واستغلت كلاً من إسرائيل والإدارة الأمريكية رفض حركة حماس الاعتراف بكافة الاتفاقيات المبرمة سابقاً بين فتح والجانب الإسرائيلي بما فيها أوسلو، في تبرير فرض حصار شامل على الحكومة الفلسطينية الرافضة لشرعية الوجود الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. ولهذا قامت الإدارة الأمريكية بالتلويح بفرض حصار على حكومة حماس إذا ما لم تنصع لمطالبها في الاعتراف بحق

إسرائيل بالوجود، والقبول بالقرارات الدولية ومطالب اللجنة الرباعية وهو ما لم يلق آذاناً صاغية لدى قادة حماس مما دعا إسرائيل والإدارة الأمريكية إلى تنفيذ تهديداتها وفرض حصار شامل على الشعب الفلسطيني. (ظاهر، 2010: 12).

**ب- موقف اللجنة الرباعية:**

دعت اللجنة الرباعية الدولية في أول رد فعل لها على فوز حماس، إلى "التخلي عن العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود". وذكرت اللجنة في بيان أصدرته وزارة الخارجية الأميركية "أن حلاً يقوم على دولتين يستوجب تخلي جميع المشاركين في العملية الديمقراطية عن العنف والإرهاب وموافقتهم على حق إسرائيل في الوجود ونزع أسلحتهم كما توضح ذلك خريطة الطريق".(وكالة رويتر، تاريخ الاطلاع 2015/5/1).

رفضت حركة حماس دعوة اللجنة الرباعية على لسان ناطقها الإعلامي سامي أبو زهري بقوله: "كان يجب على اللجنة الرباعية أن تطلب وضع نهاية للاحتلال والعدوان الإسرائيلي، لا أن تطالب الضحية بأن تعترف بالاحتلال وتقف مكتوفة اليدين أمام العدوان. وأضاف أبو زهري، أن اللجنة الرباعية تعاقب الشعب الفلسطيني على ممارسته لحقوقه الديمقراطية وإدلائه بصوته، وأن حماس حريصة على إقامة علاقات طيبة مع الدول الغربية" (موقع الرياض، تاريخ الاطلاع 2015/5/1).

وترى الباحثة، أن شروط اللجنة الرباعية على حماس وحكومتها هي شروط ظالمة، وأن ردود الأفعال الفلسطينية والإقليمية والدولية عملت على تأزم النظام السياسي الفلسطيني، فحصار شعب بأكمله نتيجةً لخياره الديمقراطي، سواء أكان هذا الحصار سياسياً أم اقتصادياً، أثر تأثيراً مباشراً على المؤسسات السياسية الفلسطينية، فكان ينبغي على المجتمع الدولي الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية، والتعامل مع الحكومة الفلسطينية المنتخبة انتخاباً حراً وديمقراطياً، عوضاً عن فرض اشتراطات دولية ظالمة.

**ت- موقف روسيا:**

لم تكن سياسة روسيا كباقي أطراف اللجنة الرباعية إزاء حكومة فلسطينية تقودها حماس، بل على العكس من ذلك فقد أبدت نوعاً من التعاطف في سياستها بالتعامل مع حكومة حماس، والتي ارتأت بضرورة منح فرصة لهذه الحكومة، لكي تتمكن من السير قُدماً في العملية السلمية، وانتهجت نهجاً أكثر اعتدالاً من باقي أطراف الرباعية ودعت إلى ضرورة الحوار مع حكومة حماس التي تعتبرها موسكو قوةً فاعلةً في المجتمع الفلسطيني باعتبارها حركة شرعية وليست تنظيماً إرهابياً، من خلال

نجاحها بالانتخابات الفلسطينية والتي أظهرت ثقلها وفاعليتها على الساحة الفلسطينية التي أوصلتها إلى الحكومة من خلال انتخابات نزيهة (ظاهر، 2010: 11).

وترى الباحثة أن إبداء الترحيب والتعاطف لعدد من هذه الدول يرجع إلى الانتخابات التي تمت بدرجةٍ عالية من النزاهة والشفافية، وهذه الانتخابات عكست الصورة للمجتمع الدولي عن مدى تشجيع وتأييد الشعب الفلسطيني لحركة حماس كحركة مقاومة، فكان الأجدرُ احترام هذا الخيار وتأييده.

وترى الباحثة أيضا، أن حكومة حماس لم تعترف رسميا بالاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لكنها أعلنت احترامها لهذه الاتفاقات. فاحترام حماس لهذه الاتفاقات يعني أن في هذه الاتفاقات ما يستحق الاحترام والتقدير، لذلك قامت باحترامها. لكن برغماتية حماس اقتضت منها الوقوف في منتصف الطريق.

**التحولات في النظام السياسي بعد عام (2006):**

برزت بعد الانتخابات التشريعية الثانية تساؤلات هامة حول النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل القضية الفلسطينية، وبخاصةٍ فيما يتعلق بإدارة النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته. لقد خلقت هذه الانتخابات واقعاً جديداً تمثل في بروز تيار إسلامي سياسي جديد. كما أثارت نتائج الانتخابات حالة من التساؤل حول أسباب هزيمة حركة فتح وفوز حركة حماس وضعف القوى والفصائل الأخرى. هذه الحقيقة كشفتها الانتخابات عندما لم تتمكن بعض الفصائل من الوصول نسبة الحسم وهي (2.5%)، الأمر الذي يؤكد هامشية هذه الفصائل داخل المجتمع الفلسطيني (عبد الهادي، 2006: 95).

كما أن نتائج الانتخابات تجاوزت حدود التوقعات التي سبقت العملية الانتخابية، وأحدثت حالة من القلق والإرباك بين صفوف المواطنين والقوى السياسية على حد سواء، حيث نرى أن هذه النتائج خلقت واقعاً جديداً، وكان ذلك مؤشراً للوعي الذي تحلى به الفلسطينيون وتقبلهم نتائج الانتخابات. لكن المشكلة كما يصفها الكاتب أصف قزموز تكمن في مقدرة الحزب أو الفصيل الفائز بالانتخابات على حمل البرنامج السياسي والوطني والعبور به إلى شاطئ الأمان، من خلال تأمين الاحتياجات الضرورية للشعب، وتحمل النتائج والاستحقاقات التي ستنجم عن هذه المسؤولية (قزموز، 2006: 28).

وقد أفرزت الانتخابات انتهاء هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، مما عكس حالة من الشراكة التي تقوم على مبدأ التنافس بين القوى والأحزاب لتغيير الواقع السياسي، وكان فوز حماس بهذه الانتخابات قد أحدث تغيراً في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، بأن أخرج حركة فتح من السلطة إلى

المعارضة، وبالتالي أحدث تغيراً سياسياً بأنه أدى إلى وصول أول حركة إسلامية إلى السلطة وبطريقة ديمقراطية (أبو عرب، 2008: 103-104).

ولم تتحمل حركة فتح خسارتها للانتخابات وخروجها من السلطة إلى المعارضة النسبية فبدأ صراعها مع حركة حماس، فكانت السمة الأبرز التي ميزت الوضع الفلسطيني الداخلي خلال عام (2007)، وهي الانقسام السياسي والجغرافي الناتج عن الصراع الفلسطيني الداخلي، والذي تجاوز الخطوط الحمراء ودخل في مرحلة "كسر العظم". حيث بدأ عام (2007) حالة الخلاف بأشكال مختلفة بين حركتي فتح وحماس، ومن خلفهما الرئاسة والحكومة الفلسطينية.

وتبعاً لذلك، فقد أقدمت حركة حماس على خوض ما أسمته "بمعركة الحسم" ، وتمكنت خلال الفترة 11-14 يونيو2007 من السيطرة على قطاع غزة. ودافعت حماس عما قامت به بأنه كان اضطراراً وليس اختياراً، وأنها لم تستهدف إلا فئة معينة محسوبة على حركة فتح، وأنها لم تقصد في البداية السيطرة على القطاع، ولكن الأمور "تدحرجت" إلى أن وصلت إلى ذلك الحد، رافضةً تسمية ما قامت به انقلاباً. إلا أنه وبغض النظر عن تعريف ما حصل إن كان "حسماً" أو "انقلاباً"، فإن نتائجه كانت وخيمة وكبيرة على الساحة الفلسطينية (التقرير الاستراتيجي، 2007: 44).

وبالرغم من نجاح حركة حماس في سيطرتها على قطاع غزة ومحاولتها لفرض الأمن والأمان ومنع الفلتان الأمني إلا أنها واجهت مناوشات بينها وبين أنصار حركة فتح لم تتوقف، فقد وقعت العديد من المظاهرات التي كانت تنتهي باشتباكات وجرحي وقتلى، وما فعلته حركة حماس في قطاع غزة فعلته السلطة في رام الله للضغط على الحركة، فقد واجه عناصر حركة حماس ما واجهته عناصر حركة فتح في غزة، فكانت المعاملة بالمثل (الدبس، 2010: 102).

وانعكست حالة الانقسام على دور المجلس التشريعي على الرغم من بقاءه رابطاً سياسياً واحداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعطيل سن القوانين والتشريعات، مما ألحق ضرراً كبيراً في البنية السياسية للسلطة الفلسطينية، أفقد النظام السياسي الفلسطيني الاستقرار السياسي، فقد أوجد الانقسام حكومتين منفصلتين حكومة في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض وحكومة مقالة في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية مما شوه النظام السياسي الفلسطيني (عودة، 2009: 149).

ونشير أيضاً من جانب آخر، إلى مدى حالة التدهور والضعف التي وصل إليها النظام السياسي الفلسطيني بسبب الانقسام الداخلي، والذي كان له الأثرُ السلبي في خلق الصراع والتنافس السياسي

الفلسطيني الداخلي، الأمر الذي يلقي على كاهل أي نظام سياسي مقبل مسؤولية جسيمة لا بد من التعامل معها بصورة تتكيف مع الثوابت والتوجهات السياسية. وكذلك نرى أن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتكليفها بتشكيل حكومة فلسطينية، وانتقال حركة فتح إلى صف المعارضة، خلق حالة من الازدواجية بين فتح وحماس في إدارة النظام السياسي الفلسطيني.

إن تضارب المصالح بين البرنامج الذي يقوده الرئيس محمود عباس والبرنامج الذي تقوده حماس، خلق حالة من الانفصام بين الرئاسة والحكومة، مما شكل عقبةً جديدة أمام الفلسطينيين للتعامل مع هذا الواقع، لاسيما وأن برنامج حماس قائم على رفض برنامج حركة فتح المرتبط بسقف أوسلو، حيث استمدت حماس مبرراتها من تعارضها مع برنامج فتح الذي جسد دائماُ البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير. وهنا تبقى المشكلة قائمة بين الرئاسة والحكومة على اعتبار أن الرئاسة متمسكة ببرنامجها الذي أُنتخب عباس على أساسها، والحكومة متمسكة ببرنامجها الذي أُنتخبت أيضاً على أساسها، مما خلق حالة من الجدل فيما يتعلق بما هو مطلوب تحقيقه وإنجازه وبين الثوابت التي أُنتخبت على أساسه كل من الرئاسة والحكومة (أبو عرب، 2009: 100).

لقد أصبح الوضع القائم مثقلاً بالعديد من الإشكاليات والتحديات أمام حماس أثناء ممارستها وإدارتها للعملية السياسية عقب تشكيلها الحكومة، فرئيس السلطة الفلسطينية ينتمي إلى حركة فتح، والحكومة الفلسطينية وأغلبية المجلس التشريعي من حركة حماس، فيما تسيطر حركة فتح على الأجهزة الأمنية التي تتبع بعضها إلى رئيس السلطة محمود عباس، الأمر الذي ساهم في عدم استقرار النظام السياسي الفلسطيني وبروز بوادر أزمة (محسن، 2006). أدى ذلك إلى بروز خلافات ساهمت في فتح المجال أمام بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى إسرائيل لمحاولة إثارة القلاقل على الساحة الفلسطينية، من خلال وضع العراقيل أمام حركة حماس لإدارة الشأن الفلسطيني، مما حد من قدرة حماس على تنفيذ برامجها، الذي أدى بدوره إلى ازدياد حدة الخلافات داخل الساحة الفلسطينية (أبو عرب، 2008: 102).

إن فشل الحكومة الفلسطينية المنتخبة برئاسة حماس في تشكيل حكومة وحدة وطنية أيضاً، ترتب عليه انعكاسات خطيرة على الساحة الفلسطينية طالت القضية الفلسطينية والحركة الوطنية، وهذا أدى بدوره إلى توسيع هوة الخلاف والانقسام السياسي، وانتشار الفتنة التي دفعت إلى الاقتتال الداخلي بين الفئات الفلسطينية ذوي الانتماءات الحزبية والذي تسبب في مئات القتلى والجرحى والخسائر العامة والخاصة حيث انعكس بدوره على مسار القضية الفلسطينية والموقف الدولي تجاه تلك القضية. إلى أن

وصلنا إلى الحصار الخانق الذي مازال مفروضاً على قطاع غزة، وإغلاق المعابر بصورة شبه دائمة مما أثر سلباً على كافة الأصعدة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعني ذلك فشل التجربة الديمقراطية للشعب الفلسطيني، بما جسدته الانتخابات ونتائجها التي رسمت صورة ديمقراطية فريدة في منطقة الشرق الأوسط، وكانت غير مسبوقة في العالم العربي (التقرير الاستراتيجي ، 2010: 47).

**واتسم النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية بعدة سمات أهمها:**

**أ- السمات الإيجابية:**

صاغت الحكومة العاشرة برئاسة حماس برنامجها الذي يحتوى على جملة من الخطوط العريضة والتوجهات في المجالات السياسية والإدارية والتشريعية؛ أبرزها: التمسك بالثوابت الوطنية وتمسكها بالمقاومة و تعزيز الإصلاح ومحاربة الفساد، وتفعيل قيم النزاهة والشفافية والترفع عن استغلال المال العام، وصياغة استراتيجية مجتمعية للتنمية الإدارية والبشرية والاهتمام بالجانب الصحي وتطويره، وتعزيز مكانة المرأة الفلسطينية، ومحاربة الإقصاء السياسي والوظيفي، كما سعت حماس إلى أن تصبح حركةً سياسية بديلة عن السلطة بالفعل، فكان عليها أن تنهج نهجًا جديدًا، ليس فقط على مستوى العمل السياسي والعسكري، ولكن أيضاً على مستوى الخطاب الإعلامي، والتعبير عن المواقف في التعاطي مع المجتمع الدولي والدول العربية (داود، 2011: 35).

**ب- السمات السلبية:**

قبل الحديث عن السمات السلبية ينبغي الإشارة إلى أن تمسك حركة حماس بالثوابت الوطنية، ورفضها لشروط الرباعية الدولية، دفع إسرائيل وجزء من المجتمع الدولي إلى فرض حصار سياسي واقتصادي على الشعب الفلسطيني، لذا قد لا يكون من الإنصاف التعامل مع مقاييس عامة لقياس تجربة حماس في الحكم، وتحديد سمات النظام السياسي الفلسطيني، وقد ندخل في جدلية هل الحصار سمة إيجابية أم سلبية، لأنه لو اعتبرنا أن الحصار والعدوان من العدو هو شيء طبيعي لشعب تحت الاحتلال، فتكون محاربة هذا الحصار عبر كافة أشكال المقاومة هي من الإيجابيات التي تسجل لحركة حماس، أما الصورة الأخرى تتمثل في اعتبار أن نتائج الحصار المؤلمة على الشعب الفلسطيني ، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة نسبة الفقر واغلاق المعابر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، هي سمات سلبية لفوز حماس(الدجني،2010: 34).

ونستنتج من ذلك أن هذا النظام السياسي واقع تحت الاحتلال الذي كان هدفه هو عملية التضييق على أبناء قطاع غزة، وذلك لخنق هذه التجربة الديمقراطية الفلسطينية. بالإضافة إلى أنه بعد فوز حركة حماس فوزاً ساحقاً، أصبح للشعب الفلسطيني قيادتان هما، منظمة التحرير الفلسطينية وتسيطر عليها حركة فتح، والسلطة الفلسطينية وتتقاسمها حركة حماس مع حركة فتح، حيث تسيطر حركة حماس على المجلس التشريعي، وبذلك تشكل الحكومة الفلسطينية، بينما حركة فتح تسيطر على مؤسسة الرئاسة، هذا كله أدى إلى ضعف النظام السياسي الفلسطيني.

## المبحث الثاني

## صور الحصار المفروض على قطاع غزة وانعكاسات الانقسام على استمراره

**مقدمة:**

يعاني سكان قطاع غزة من الحصار الخانق الممتد منذ سنوات، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة حقيقة انعكست آثارها على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتي أدت إلى تدهور وتفاقم الوضع في قطاع غزة بشكل كامل، وظهور العديد من الأزمات، التي أدت إلى وقف الحركة بشكل شبه كلي في قطاع غزة،، وانسداد أفق عملية التسوية، وهذا كله يرجع إلى فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتوليها السلطة عام (2006).

وبذلك تلاحقت التداعيات والمشكلات التي أدت إلى وقوع الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، وتشكيل حكومتين فلسطينيتين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. بعد ذلك تم عزل قطاع غزة تمامًا عن العالم الخارجي، وأغلقت جميع المعابر، ومنع التنقل والحركة بين القطاع ومحيطه، ليؤدي ذلك إلى خضوعه إلى أشد أنواع الحصار البري والبحري والجوي في التاريخ الفلسطيني المعاصر، خصوصاً بعد أن قامت السلطات المصرية بإغلاق معبر رفح وهو المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارجي، ولم تسمح بفتحه إلا في فترات متقطعة ولأعداد محدودة من المسافرين، هذا الوضع ترك آثاراً سلبية وحادة على سكان القطاع المدنيين، خصوصاً على القطاع الصحي، والإنتاجي، والحياة المعيشية للمواطنين، وهو ما دفع حركات تضامنية عالمية للتحرك من أجل إنقاذ قطاع غزة ومواطنيه مما يتعرضون له من معاناة إنسانية غير مسبوقة. لكن تلك الجهود ظلت تستنزف في مواجهات هنا وهناك مع سلطات الاحتلال بصورة أعاقت قدرتها على إنهاء هذا الحصار عن غزة (تقرير مركز حماية حقوق الإنسان – أصدقاء الإنسان الدولية، 2014: 4).

في هذا المبحث سنتناول مفهوم وصور وأشكال الحصار المتعددة، وآثاره المختلفة، كذلك سنلقي الضوء على انعكاسات الانقسام التي ساعدت على استمرار الحصار.

### المطلب الأول: أشكال وصور الحصار على قطاع غزة منذ عام (2006 – 2015).

بدأت تدابير الحصار الإسرائيلي تجاه قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية. ومع أن مثل هذا الحصار ليس حديثَ العهد بالاحتلال الإسرائيلي بل إنه فرض بدرجاتٍ

متفاوتة في المدة الواقعة بين عامي (1995–2000) إلا أنه في هذه المرة كان مركزاً ويهدف إلى خنق القطاع وعزله عن العالم الخارجي (الأشعل، 2010: 289).

وقد أُعتبر هذا الحصار المفروض على قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي بأنه حصارٌ شامل، وانساقت فيه مع الاحتلال الكثير من القوى العالمية، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية وبتأييد من الكونغرس وقف التواصل مع الحكومة الجديدة ووقف كل المساعدات المالية لها، أيضاً تماهي مع هذا الموقف الاتحاد الأوروبي، وبدأت أولى معالم فرض الحصار بإعلان الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة كياناً معادياً، وفرض عقوبات عليه بما في ذلك وقف تحويل المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية، وخفض كميات الوقود والكهرباء التي تغذي قطاع غزة (أحمد، 2011: 29).

وقد عرف الحصار مجموعة من الفقهاء المعاصرين بأنه " التضييق على العدو، والإحاطة به في بلد، أو قلعة، أو حصن، أو غيرها، ومنع الخروج والدخول حتى يستسلم". وعُرف أيضاً بأنه " قيام قوة أو أكثر بمنع جماعة أو دولة من الاتصال مع غيرها أو اتصال غيرها بها بأي صورة متاحة من صور الاتصال" (المرجع السابق، 2011: 25).

**أما صور الحصار فتتمثل بالآتي:**

1- **الحصار البري:** عُرف الحصار البري بأنه "عمل عسكري يهدف إلى منع فئة أو بلد ما من حرية التنقل وقطع الإمداد؛ ليحملها على أمر ما". ويمكن أن نعرف الحصار البري بأنه: الحصر والتضييق والحبس عن السفر من الدخول والخروج من الدولة المحاصرة.

2- **الحصار البحري:** وهو قيام وحدات الأسطول البحري للدولة المحَارِبة بالإضافة إلى قواها الجوية بمنع الاتصال البحري مع مرافئ وسواحل بلاد العدو المحاصر بُغْية شل حركة السفن الحربية الموجودة فيها ومنع تموينها بالمواد الغذائية أو المعدات الحربية (ناطور، 1980: 40). كما عُرف أيضاً بأنه " عمل عسكري يهدف إلى منع فئة أو بلد ما من حرية الملاحة وركوب البحر، ليحملها على أمر ما" (الداية، 2014: 12). نرى بأن تعريف الداية يعكس على أرض الواقع صورة الحصار البحري الذي فُرِضَ على قطاع غزة.

3- **الحصار الجوي:** ويمكن تعريف الحصار الجوي بأنه: " عمل عسكري يهدف إلى منع فئة أو بلد ما من حرية الملاحة الجوية، ليحملها على أمر ما" (المرجع السابق، 2014: 10).

وسنناقش فيما يلي أشكال الحصار الذي فرض على قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في يناير(2006) و لحتى الآن والذي أدى إلى خنق القطاع وعزله عن العالم الخارجي.

## أولا:- الحصار البري:

لا يزال سكان القطاع محرومين من حقهم في حرية الحركة، جراء القيود المفروضة على تنقلاتهم عبر جميع المنافذ والمعابر التي تصل قطاع غزة بالعالم الخارجي والضفة الغربية وإسرائيل. ويتنقل الأفراد من وإلى قطاع غزة عبر معبري بيت حانون شمالاً ومعبر رفح جنوباً، أما البضائع والمنتجات فيتم نقلها وإدخالها من خلال المعابر التجارية.

### أ. المعابر المخصصة لتنقل الأفراد:

- **معبر بيت حانون (إيريز):**

أُغلق معبر بيت حانون " إيريز" أمام المواطنين الفلسطينيين الراغبين بالتوجه إلى الضفة الغربية وإسرائيل إغلاقاً كلياً، وحرم جراء ذلك سكان قطاع غزة من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بجامعاتها ، ومنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس(تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2011: 13).

ومنذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بتاريخ 14 يونيو 2007، لم تسمح سلطات الاحتلال إلا لفئات محددة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: الحالات المرضية الخطيرة، والصحافيين الأجانب، العاملين في المنظمات الدولية الإنسانية، والمسافرين عبر جسر اللنبي إلى الأردن، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل إجراءات معقدة ومعاملة تسيء لكرامة الإنسان. وفي العام الخامس للحصار طال المنع فئات المرضى، والصحافيين الأجانب، والعاملين في المنظمات الدولية الإنسانية، والمسافرين عبر جسر اللنبي. وحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عام 2011 فقد سمحت السلطات الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر2011 لنحو 650 مريضاً باجتياز معبر بيت حانون، بمعدل لا يزيد عن 22 مريض يومياً، ويمثل ذلك نسبة 44% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من عام 2006 (المرجع السابق، 2011: 13).

- **معبر رفح:**

يعتبر معبر رفح الذي يصل بين قطاع غزة ومصر، منفذ له أهمية بالغة لسكان القطاع للخروج من القطاع والدخول إليه، كونه قناة تصل بين قطاع غزة ومصر، بل ليصبح بوابة بين القطاع والعالم الخارجي عموماً، وحتى الضفة الغربية. علماً أن معبر رفح، حين كان يعمل بشكل منتظم، عبر فيه عشرات آلاف الأفراد في الشهر الواحد في كلا الاتجاهين.

وبعد وقوع الجندي جلعاد شاليط في الأسر في يونيو (2006) وسيطرة حماس على القطاع (يونيو 2007)، قامت مصر بإغلاق معبر رفح لمدة دامت 86% من أيام هذا العام. ومنذ يونيو 2007 يخضع معبر رفح لإغلاق ثابت، باستثناء بعض الحالات القليلة وغير المنتظمة التي تفتح السلطات المصرية المعبر فيها، وهي الحالات التي لا تفي سوى لنسبة قليلة فحسب من حاجة سكان القطاع للخروج منه والدخول إليه (موقع مسلك، تاريخ الاطلاع 2015/5/10).

وكان لإغلاق معبر رفح عواقب وخيمة على سكان القطاع، أدت إلى عزل هذا القطاع عن العالم الخارجي، وانعدام الفرصة الحقيقية لمغادرة القطاع، حتى في ظروف الخطر المحدق. وعلى أثره تدهورت الأوضاع في القطاع وخاصة الأوضاع الصحية. وازدياد الإحساس لدى السكان في وسط القطاع بالخنق والعزلة بسبب افتقاد حرية الحركة والتنقل للقطاع من كلا الاتجاهين. (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/5/10).

**ب. المعابر التجارية:**

كرست سلطات الاحتلال معبر كرم أبو سالم، جنوب شرق رفح، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة. وتبعا لذلك، أغلقت سلطات الاحتلال في بداية العام الثالث للحصار معبر ناحل عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود وحولت توريدها إلى معبر كرم أبو سالم. وسبق ذلك أن أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء، وحولت تلك المواد المحدودة إلى معبر كرم أبو سالم (نيوز فلسطين، تاريخ الاطلاع 2015/5/11). وفي بداية العام الرابع للحصار، عرقلت إسرائيل العمل في معبر المنطار (كآرني) أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يوميا، إلى أن انتهت بإغلاقه نهائيا بتاريخ 2 مارس 2011. وقد جاء هذا القرار في سياق خطة هدف

من خلالها الاحتلال لإحكام خنق قطاع غزة، وتكريس معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع (تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2011: 16).

**جدول رقم (3) يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو (2007م):**

| البيان | قبل الحصار يونيو 2007 | مايو 2013 | يونيو 2013 | يوليو 2013 | أغسطس 2013 | سبتمبر 2013 | أكتوبر 2013 | نوفمبر 2013 | ديسمبر 2013 | يناير 2014 | فبراير 2014 | مارس 2014 | أبريل 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعدل اليومي | 570 | 174 | 181 | 212 | 167 | 166 | 168 | 145 | 138 | 158 | 154 | 136 | 152 |
| نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007 | %100 | %30.5 | %31.7 | %37.2 | %29.3 | %29.2 | %29.4 | %25.4 | %24.4 | %27.7 | %27 | %23.8 | %26.6 |

**المصدر: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2014**

**شكل رقم (2)**

**يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو (2007):**

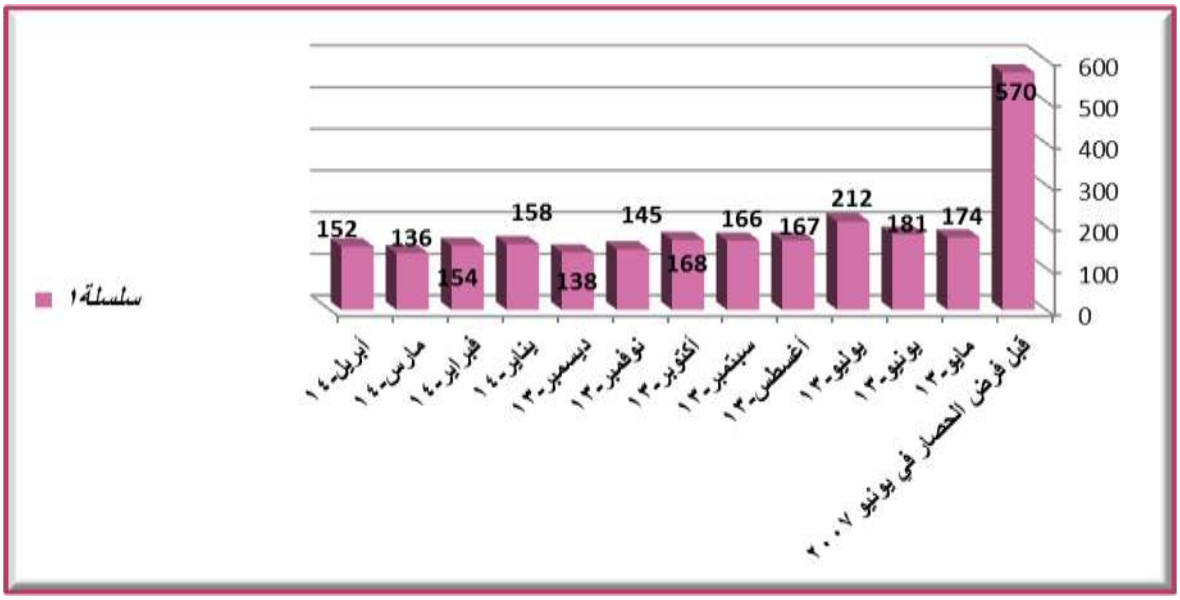


**المصدر: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2014**

## ثانياً:- الحصار البحري:

ويتمثل الحصار البحري المفروض على قطاع غزة في منع القوات البحرية الإسرائيلية، منذ عام (2009)، الصيادين من الوصول إلى مناطق بحرية تبعد لمسافة ثلاثة أميال بحرية عن ساحل غزة حيث توجد الأسماك. وبسبب ذلك توقف موسم الصيد المعتاد، مما نجم عنه ضرراً جسيماً للصيادين الذين يعتمدون بشكل رئيسي في معيشتهم على حرفة الصيد، وكان قطاع الصيد كغيره من القطاعات متضرراً بنقص الوقود، وكذلك نقص المعدات وقطع الغيار والمواد اللازمة لإنشاء المراكب، كل ذلك ساهم في تعطيل وتوقف الصيادين عن العمل، مما تسبب في توسعة باب الفقر والعجز بتقويض معيشة 35000 شخص وانخفض مقدار الإنتاج السمكي إلى 17500 طن في عام (2012) مقارنة بما قبل الحصار في عام (2006) حيث قارب الإنتاج السمكي 40000 طن، وهو يشكل ما يعادل 45% فقط من حاجة سكان قطاع غزة ( تقرير مركز حماية لحقوق الإنسان، 2014: 18).

ونتيجةً لذلك انخفض مستوى الدخل الشهري للصيادين إلى ما دون 25%، وتعرض الصيادين الفلسطينيين للاعتداءات المتكررة، وإطلاق النيران، وقتل وإصابة الصيادين، ومطاردتهم وتفتيشهم وأهانتهم، فيما تعرضت زوارقهم للمصادرة أو الإغراق والتدمير.

**جدول رقم (4) يوضح مستوى الدخل الشهري للصيادين من عام 2006 وحتى عام 2013**

| العام 2006 إلى العام 2008 | العام 2008 إلى العام 2012 | 2013 |
|---|---|---|
| 1500 شيكل | 300 شيكل | 100 -200 شيكل |

**المصدر: تقرير مركز حماية لحقوق الإنسان – أصدقاء الإنسان الدولية (2014)**

**شكل رقم (3) يوضح مستوى الدخل الشهري للصيادين من العام 2006 وحتى العام 2013**

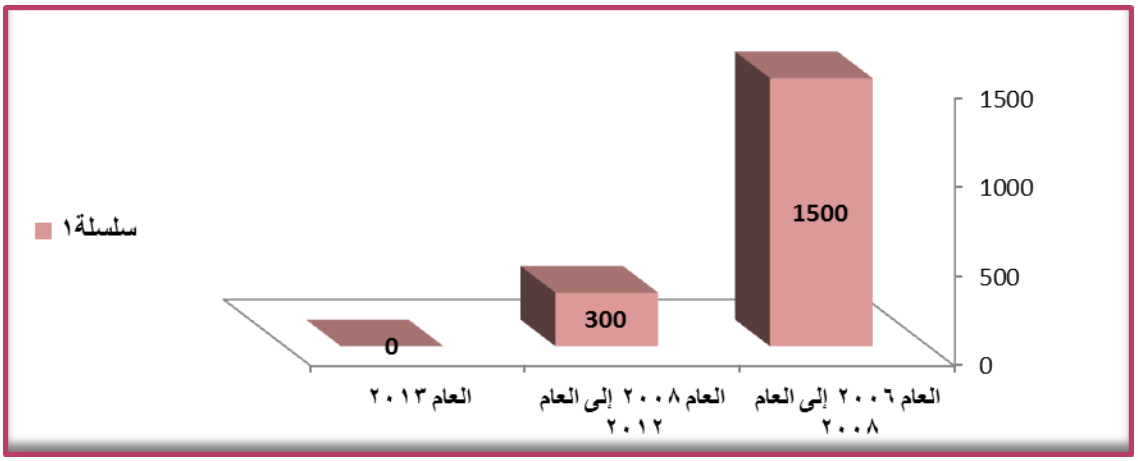


**المصدر: تقرير مركز حماية لحقوق الإنسان – أصدقاء الإنسان الدولية (2014)**

## ثالثا:- الحصار الجوي:

أنشئ مطار غزة الدولي في رفح بالقرب من الحدود المصرية بتمويل من اليابان ومصر والسعودية وإسبانيا وألمانيا بتكلفة بلغت 89 مليون دولار، وتم افتتاحه في 24 نوفمبر (1998م) بحضور الرئيس الفلسطيني عرفات والرئيس الأمريكي كلينتون. وقد اعتبر افتتاح المطار في ذلك الوقت دليلاً على التقدم نحو تكوين الدولة الفلسطينية، حيث كان المطارُ قادراً على نقل 700 ألف مسافر سنوياً، خلال عمله على مدار السنة، وهو المطار الوحيد في الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية.

قامت إسرائيل بحصار قطاع غزة جوياً بتدمير مطار غزة الدولي، حيث توقف عن العمل في ديسمبر 2001 بعد أن ألحق الجيش الإسرائيلي به دماراً فادحاً. فقد دمر الجيش الإسرائيلي محطة الرادار وقامت البلدوزرات الإسرائيلية بتمزيق المدرج إلى أجزاء في يناير (2002). وفي صيف 2006، قصفت إسرائيل المطار وخربت المبنى الأساسي، ومنذ ذلك الحين لا توجد حركة جوية من وإلى قطاع غزة (موقع أخبار العرب، تاريخ الاطلاع 2015/5/15).

## المطلب الثاني:- الآثار المترتبة على استمرار الحصار.

لاشك أن الحصار القاسي المفروض على قطاع غزة ترك ومازال يترك آثاراً مدمرةً على كل القطاعات والمجالات والأمور المعيشية للمواطنين. فقد أنهك الحصار الاقتصاد الفلسطيني ودُمرت البنية التحتية وتشتت شمل العائلات وانتشر الفقر والبطالة وأصبح قطاع غزة كالسجن الكبير. وما زال

الانقسامُ الفلسطيني يشكل العائق الأكبر أمام الفلسطينيون، ولا يزال هذا التشتت والتمزق في النسيج الاجتماعي والسياسي الفلسطيني يؤرق الفلسطينيين أينما وجدوا، وساهم في تأخر قضيتهم وتراجعها بشكل كبير، وبالرغم من المبادرات الكثيرة التي قدمت لنزع فتيل الأزمة، وطي صفحة الماضي، ورغم الحوارات لأشهر طويلة لا تزال حالة الانقسام على حالها، وهذا بدوره أدى إلى انعكاس حالة الانقسام على استمرار فرض الحصار، حتى وصل الحصار إلى ذروته وأثر بشكل كبير على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهنا سنقوم بالتطرق إلى هذه الآثار الناجمة عن الحصار المستمر على قطاع غزة.

## أولاً:- الآثار السياسية:

سعت إسرائيل منذ إعلان حركة حماس مشاركتها في الانتخابات التشريعية إلى تجنيد المجتمع الدولي ضد مشاركة حماس في الانتخابات. فقد قال النائب الأول لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرس عام 2006: "يجب أن لا يسمح لحماس التي تقف وراء معظم الهجمات التي نفذت ضد أهداف إسرائيلية خلال الانتفاضة بالمشاركة في الانتخابات، لأنها لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود". وبعد فوزها في الانتخابات، عممت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني عام 2006 هذه الشروط على جميع سفرائها وقالت بأن "إسرائيل لن تجريَ أي اتصال مع الحكومة التي ستكون في السلطة الفلسطينية طالما لم تعترف بإسرائيل وتتنازل عن العنف والإرهاب، وتنزع الأسلحة من المنظمات الإرهابية، وتوافق على الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (ظاهر، 2010: 12).

وبعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية بأيام قليلة، اجتمعت اللجنة الرباعية وأصدرت بياناً تمهل فيه حركة حماس بين شهرين إلى ثلاثة شهور للالتزام بالشروط المطروحة وإلا ستوقف المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية، وقد قامت الإدارة الأمريكية بقطع المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية. وتبع الإدارة الأمريكية الاتحاد الأوروبي كونه المانح الأكبر للمساعدات للشعب الفلسطيني، كما لعبت الإدارة الأمريكية دوراً بارزاً في تشديد الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية وبدعم من الإسرائيليين بهدف إرغام الحكومة الفلسطينية بالانصياع إلى القرارات الدولية والاعتراف بكافة الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين، انطلاقاً من اتفاق أوسلو والذي ترفضه حكومة حماس بشكل قاطع (ظاهر، 2010: 12).

أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية فقد طالبت حركة حماس الالتزام بشروط الرباعية الدولية والموافقة على المبادرة العربية للسلام عام(2002)، والتي حرضت الجامعة العربية أن تتبنى حماس هذه المبادرة، فقد تمكنت الدبلوماسية الإسرائيلية من حشد التأييد الدولي للشروط التي طرحتها على حركة حماس، والذي بدوره شجع على زيادة الضغط على الحكومة الفلسطينية الجديدة وإظهار العداء لها (الدبس، 2010: 106).

ولم يقتصر الحصار على الصعيد السياسي فقد صعدت إسرائيل حصارها ليصبح عسكرياً أيضاً، فزادت عملياتها العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية لجر حركة حماس وقوى المقاومة الأخرى للمواجهة العسكرية أو إسقاط شعبيتها في حال امتنعت عن الرد، وزادت القوات الإسرائيلية من عمليات الاغتيال والاعتقالات في صفوف المقاومة الفلسطينية. فقد تم اغتيال قادة المقاومة وقادة الأجنحة العسكرية مثل: قائد الجناح العسكري للجهاد الإسلامي في مارس (2006)، واغتالت القائد العام للجان المقاومة الشعبية وقائد القوة التنفيذية، وهددت إسرائيل باغتيال وزراء حماس. وأيضاً، دعا نائب رئيس الوزراء شاؤول موفاز في سبتمبر 2008، لاستئناف سياسة الاغتيالات ضد رموز وقادة المقاومة بمن فيهم هنية رئيس الوزراء. ناهيك عن الاجتياحات لمخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة (الدبس، 2010: 107).

كذلك تعرض قطاع غزة لعدة حروب شنتها إسرائيل وهي: عدوان 2008، وعدوان (2012)، وأخيراً عدوان (2014م). وقد خلفت تلك الاعتداءات دماراً وخسائرَ مادية وبشرية، واستخدمت إسرائيل شتى أنواع الأسلحة والمحرمة منها دولياً، وكان الهدف من العدوان الأخير واضحاً، وهو ضرب قطاع غزة وتصفية المقاومة، وإفشال اتفاق المصالحة وتعطيل عمل حكومة التوافق الوطني. ولقد دفع أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ثمناً باهظاً وكبيراً جداً. (وفا، تاريخ الاطلاع 2015/5/16).

وكانت الاعتقالات للفلسطينيين سياسة ممنهجة ومستمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وطالت كل شرائح الشعب الفلسطيني وحتى نواب المجلس التشريعي تم اعتقالهم والزج بهم في السجون. وحسب مركز الأسرى للدراسات، فإن عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بلغ 5600 معتقلاً بنهاية عام 2014. وأكد رأفت حمدونة مدير مركز الأسرى للدراسات: أن الأسرى موزعين على أكثر من 20 سجن ومعتقل ومركز توقيف وتحقيق في دولة الاحتلال بظروف غير إنسانية، وظروف مخالفة لشروط الحياة الآدمية، ومنع الزيارات والعزل الانفرادي والأحكام الإدارية، ومنع امتحانات الجامعة والثانوية العامة، ومنع إدخال الكتب، وسوء الطعام كماً ونوعاً، والتفتيشات المتواصلة واقتحامات الغرف ليلاً

والنقل الجماعي ، وسياسة الاستهتار الطبي، وخاصةً لذوي الأمراض المزمنة، ولمن يحتاجون لعمليات في السجون كمرضى السرطان والقلب وغيرها.(موقع الأسرى للدراسات، تاريخ الاطلاع 2015/5/16).

**ثانيا:- الآثار الاقتصادية:**

منذ بداية الحصار الخانق في عام2007 شلت حركة الأفراد والبضائع من والى القطاع بشكل يخالف كل التفاهمات والتعهدات التي قطعها الاحتلال أمام المؤسسات الدولية بتسهيل حركة البضائع والأشخاص داخل وخارج المناطق الفلسطينية. وحيث أن قطاع غزة يعتمد بشكل شبه كامل على استيراد البضائع من وعبر إسرائيل، فمنذ حصاره، لم يسمح الاحتلال بإدخال أي من المواد الخام إلى القطاع، ولم يسمح بتصدير أي من منتجات القطاع، مما أدى إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 80%، إضافة إلى الازدياد الحاد في مستوى البطالة ليصل إلى مستوى 65% الأمر الذي حد من قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، بجانب انخفاض مستوى دخل المواطن إلى ما دون 650 دولار سنوياً. (العيلة وحمد، 2008: 1).

وحسب الدراسات الاقتصادية، فان هدف هذا الحصار هو تفكيك البنيان السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وإيصاله إلى حالة من الإحباط والفقر والمعاناة والحرمان، لتصبح الأولوية توفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ولقمة العيش ليصبح الصراع ومقاومة الاحتلال أولوية ثانوية (شقورة، 2011).

وتتمثل الآثار الاقتصادية للحصار في التراجع في الحركة اليومية للشاحنات التجارية الأمر الذي انعكس على قدرات القطاعات الاقتصادية المحلية عن تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية داخل قطاع غزة. وحسب تقرير إحصائي للجنة الشعبية لمواجهة الحصار فقد خلف الحصار خسائر بلغت حوالي 640 مليون دولار شهرياً( تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007: 10).

ونتيجةً لسياسة الحصار المالي والاقتصادي الإسرائيلي وإغلاق المعابر أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام وفي محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة نتج عنها العديد من الآثار السلبية وهي:

1) هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.
2) هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين.
3) إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي.

4) توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.
5) خسارة كل ما أنفقته السلطة الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار لجذب المستثمرين. (تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،2007: 10).

ومن ناحية أخرى، تراجعت مساهمة القطاع الصناعي إلى أقل من 5% حسب التقديرات، بسبب إغلاق حوالي 90% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي مثل إغلاق "منطقة غزة الصناعية" و إغلاق منطقة بيت حانون الصناعية التي كانت تشغل 4500 عامل وتبعة هجرة أكثر من 30% من أصحاب هذه المصانع للخارج (الصوراني، 2010). أيضا، تدمير الكثير من المنشآت العاملة بالصناعة أدى إلى تراجع القطاع الصناعي، وترتب على إغلاق المنشآت انضمام معظم العمال العاملين في هذا القطاع حوالي 35 ألف عامل إلى صفوف العاطلين عن العمل، وكانت أكثر القطاعات تضرراً صناعة الأثاث والملابس والنسيج. إضافة إلى الخسائر الناجمة عن الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في نهاية (2008م)، وبداية سنة (2009م) والتي استهدفت حوالي 700 منشأة صناعية والتي قدرت بـ 35 مليون دولار.( الصوراني،2010).

أما فيما يخص القطاع الزراعي فان الحصار وإغلاق المعابر أدى إلى وقف حركة استيراد المستلزمات الإنتاجية مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، وإعاقة عملية تصدير المنتجات الزراعية، الأمر الذي أدى إلى الخسائر في هذا القطاع والتي قدرت بحوالي (12) مليون دولار شهرياً منذ منتصف حزيران 2007 (المرجع السابق، 2010).

ومن الآثار الاقتصادية للحصار ما نجم عن النقص في إمدادات الوقود والطاقة الكهربائية. فانقطاع التيار الكهربائي بصورة شبه يومية ترك تأثيراً سلبياً على كافة الأنشطة الاقتصادية وكافة أوجه الحياة الصحية والاجتماعية والنفسية، إضافة إلى الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها كافة الشرائح الاقتصادية والأهالي بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود.

وفي عام (2014م) تعرض قطاع غزة لأزمة كهرباء طاحنة بعد استهداف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة أثناء الحرب الأخيرة يوليو 2014 من قبل الطيران الحربي الإسرائيلي مما أدى إلى توقفها عن العمل و انقطع التيار الكهربائي عن قطاع غزة بشكل كلى وبعد عدة أشهر من انتهاء الحرب تم إصلاح محطة التوليد بشكل جزئي وعادت الكهرباء لبرنامج 8 ساعات يوميا ( تقرير مركز حماية لحقوق الإنسان،2014). والجدول رقم (5) يوضح عدد ساعات قطع الكهرباء خلال عامي 2013-2014.

**جدول رقم (5) يوضح عدد ساعات قطع الكهرباء خلال العامين (2013- 2014م)**

| | | |
|---|---|---|
| عدد ساعات القطع خلال العام 2013 | من شهر (1-10) 8 ساعات | عدد ساعات الوصل 8 |
| | من شهر (11-12) 12 ساعات | 6 |
| | شهر( 12) 8 ساعات | 8 |
| عدد أيام القطع خلال العام:2014 | 195 | 53.4% |
| عدد أيام الوصل خلال العام: 2014 | 170 | 46% |

**المصدر: (تقرير مركز حماية لحقوق الإنسان، 2014)**

**شكل رقم (4) يوضح عدد ساعات قطع الكهرباء خلال العامين (2013- 2014م)**

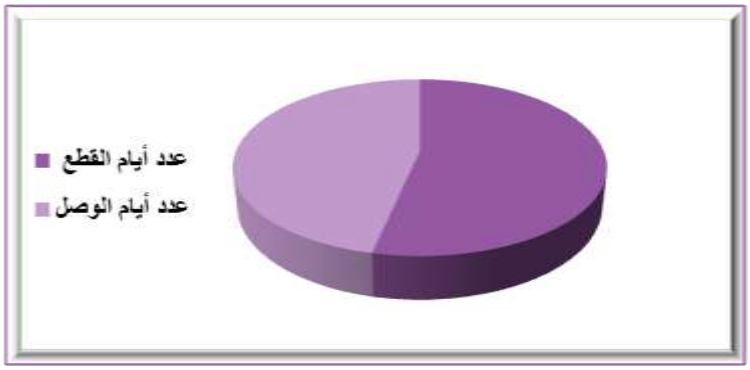


**المصدر: (تقرير مركز حماية لحقوق الإنسان، 2014)**

وترى الباحثة أن هذه الساعات غير كافية لسد احتياجات العمل والسكان في قطاع غزة حيث إن نسبة انقطاع التيار الكهربي كما هي موضحة في الجدول نسبة أكبر مقارنةً بنسبة وصله. وهذا يشير بأن قطاع غزة يعاني من أزمة حادة في التيار الكهربي تؤثر على كافة سبل الحياة اليومية للسكان وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي والقطاع الصحي أكثر تضرراً وهذا نتيجة الحصار ونقص إمداد الوقود الذي تسبب في خلق هذه الأزمة، وزاد من معاناة سكان القطاع.

وحسب تقرير جمعية أصحاب محطات الوقود في قطاع غزة، فإن الاحتياجات اليومية للقطاع من المحروقات هي 350 ألف لتر من السولار، 120 ألف لتر بنزين، 350 طن غاز بالإضافة إلى

350 ألف لتر يوميا من السولار الصناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء، إلا أنه في ضوء القرار الإسرائيلي في نهاية نوفمبر2007 بخصوص تخفيض كميات المحروقات، فقد انخفضت كميات السولار اليومية إلى90 ألف لتر فقط بنسبة انخفاض 74%، وانخفض البنزين إلى 25 ألف لتر فقط بنسبة انخفاض 79%، وانخفض الغاز إلى 100 طن بنسبة انخفاض 71% (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009: 7).

وفي عام (2014م) أدى منع الاحتلال الإسرائيلي توريد غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، إلى استمرار أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من عام. وقد بلغت كمية الغاز التي سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوريدها إلى قطاع غزة خلال هذه الفترة 650،4 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 150 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 42.8% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طن ( تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2014: 6).

**جدول رقم (6) يقارن كميات الغاز الواردة خلال شهري يونيو وديسمبر (2014م) مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع**

| الشهر | المعدل اليومي/ طن | نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية |
|---|---|---|
| ديسمبر 2014 | 150 | %42.8 |
| يونيو | 147.9 | %42.2 |
| الاحتياجات الفعلية | 350 | %100 |

**المصدر: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (2014م)**

**شكل رقم (5) يوضح كميات الغاز الواردة خلال شهري يونيو وديسمبر (2014م) والاحتياجات الفعلية لسكان القطاع**

**المصدر: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (2014م)**

في حين إن إغلاق الاحتلال للمعابر المؤدية إلى قطاع غزة أدى إلى منع حركة الأفراد والتجار من السفر إلى الخارج، وكذلك أدى إلى منع دخول أكثر من 60% من السلع والبضائع خاصة مواد البناء والأدوات الكهربائية والصحية والمواد الخام باستثناء بعض السلع الأساسية من الأغذية والأدوية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار مواد البناء (اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تاريخ الاطلاع 2015/5/20). وتبع ذلك انخفاضاً وتدهوراً حاداً ومتواصلاً في قطاع الإنشاءات حيث توقف أكثر من 90% من شركات المقاولات عن العمل بسبب عدم توفر الإسمنت والحديد والحصمة التي ارتفعت أسعارها في السوق السوداء (إن وجدت) إلى أكثر من 800%، ومن أهم هذه المشاريع التي أوقفت مشروع تطوير شارع صلاح الدين الواصل شمال القطاع بجنوبه بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (18) مليون دولار، وكذلك شارع النصر والعديد من المشاريع الأخرى (الصوراني،2010). بالإضافة إلى توقف المشاريع التي تنفذها الاونروا والتي تقدر بحوالي 93 مليون دولار. وفي هذا السياق نشير إلى توقف المشاريع المتعلقة بالمرحلة الأولى لميناء غزة بكلفة (69) مليون دولار ومشروع المطار بكلفة (87) مليون دولار ومشروع الطريق الساحلي بكلفة (179) مليون دولار ومشروع تطوير ميناء الصيادين بحوالي (10) مليون دولار. وهبط عدد العاملين في قطاع الإنشاءات من حوالي 10% من مجموع العاملين بالفعل إلى حوالي 1% فقط نهاية عام 2008. ولحق الضرر بالصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والتي تشغل أكثر من 3500 عامل و موظف (المرجع السابق،2010).

أما الظاهرة التي صاحبت هذه المرحلة فهي انتشار الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية لتهريب السلع المقيد دخولها نتيجة الحصار الشديد والخانق على قطاع غزة ة. وهذه الأنفاق أصبحت تشكل المتنفس الوحيد لسكان قطاع غزة وساعدت في تخفيف وطأة الحصار المفروض عليه. كما ساعدت على انتعاش الوضع الاقتصادي على صعيد التجار وشركات الأعمال المختصة بالصادرات والواردات. إلا أن هذا الوضع لم يستمر وتلقى قطاع غزة ضربةً قاصمةً نتيجة إغلاق الأنفاق دون فتح المعابر التجارية مما تسبب بخسائر مباشرة لكافة الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة بما يزيد عن 500 مليون دولار خلال النصف الثاني من عام 2013 (أبو جاموس، 2014: 295).

**ثالثاً:- الآثار الاجتماعية:**

نتيجةً للحصار فقد تفاقمت الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، فوصلت معدّلات البطالة إلى نحو 60%، وانتشرت حالات الفقر المدقع بين ثُلثي سكان القطاع. ووفقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوجد أكثر من 70% من الأسر في قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر منذ منتصف 2007 (شقورة، 2013). ونتيجة للحصار خسر معظم العمال عملهم داخل إسرائيل وتراجع الطلب على السلع والخدمات في الأراضي الفلسطينية، رافق ذلك ارتفاعاً حاداً في الأسعار. كما تركت سياسة الإغلاق آثاراً مدمّرة على حقّ الفلسطيني وأسرته في العمل، وعلى حصوله على مستوى ملائم من المعيشة، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في ارتفاع معدّل البطالة خاصة في صفوف الشباب حتّى وصلت إلى ما يزيد عن 80.% (تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007: 26).

يضاف إلى ذلك كلّه تقطيع سُبل التواصل بين المدن والقرى داخل البلد الواحد، والفصل بين شطريّ الوطن، والحصار على العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، حيث أصبح من غير الممكن تنقّل الأفراد من غزة إلى الضفة والعكس، بهدف زيارة أقاربهم وعائلاتهم. ومنع ذلك استمرار التواصل بين الأسر الفلسطينية، وتراجع ملحوظ في مدى عمق العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة من قبل. ونتيجة استمرار الحصار والإغلاق وصل الناس إلى حالة من اليأس من تغيير هذا الوضع المرير. (حمد، 2008: 23).

وباتت العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع محكومةً بمدى القدرة الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثير تراكمات الحصار السلبية وجرائم الاحتلال على مجمل الحياة الاجتماعية والنفسية لسكّان قطاع غزة، الذين باتوا يعيشون في دوّامة العنف المغلق نتيجة كثافة وجسامة الضغوط الحياتية التي نجمت عن تردّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وكمّ الأعباء الهائلة الملقاة على عاتق المواطن، بحيث

أوجده الحصار في حالة دائمة من التوتّر والنزاع الأسري والعائلي والعشائري، وعدم الشعور بالأمان وزيادة العدوانية وسرعة الانفعال والغضب وانخفاض الروح المعنوية وفقدان الثقة بالآخرين، ممّا أثّر بشكل كبير على مجمل الحياة الاجتماعية والنفسية للمواطنين (المرجع السابق، 2008: 24).

وتشير الباحثة إلى أن معدّل البطالة والفقر داخل قطاع غزة على وجه الخصوص وصل إلى مستويات يتعذّر معها حتّى العيش على حدّ الكفاف. إن ارتفاع نسبة البطالة تؤدي إلى بروز العديد من المشاكل الاجتماعية وبخاصة عند الشباب لعدم حصوله على فرصة عمل، وأيضاً هذا يعكس بدوره على ارتفاع ظاهرة المشاكل الأسرية، وارتكاب الجرائم والانحرافات، بالإضافة إلى عزوف المجتمع عن مواكبة التطور العلمي والتقدم، والتفكير فقط نحو توفير النفقات الأساسية اللازمة للمعيشة.

## رابعاً:- الآثار الصحية:

منذ فرض الاحتلال الصهيوني حصاره على قطاع غزة ، دخل قطاع غزة بمختلف قطاعاته الحيوية مراحل صعبة من المعاناة، ولعل من أهمها وأبرزها القطاع الصحي والذي يعتبر حقيقةً الشاهد الأكبر على تلك الجريمة التي تُرتكب على مدار الساعة بحق الشعب الفلسطيني. فقد افرز الحصار عناوين معقدة من الأزمات الصحية أثرت على معظم أركان المنظومة الصحية في غزة وهددت بتوقف العديد من الخدمات الصحية الرئيسة في القطاع. ولعل من أهم تلك العناوين التي شابت المشهد الصحي أزمة نقص الأدوية والمستهلكات الطبية، فالعديد من الأصناف الهامة وصلت إلى المستويات الصفرية مثل أدوية السرطان والكلى والعناية المركزة والعمليات وأدوية الطوارئ وحضانات الأطفال وأدوية الأمراض المزمنة **(تقرير وزارة الصحة،2015)**.

بالإضافة إلى إغلاق معبر رفح منذ سنوات والذي أدى الى توقف نحو 30% من واردات الأدوية. ناهيك عن ذلك، توقف القوافل الإغاثية والوفود الطبية جراء إغلاق المعابر سواء المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي والإجراءات الأمنية المعقدة أو المرتبطة بمعبر رفح البري والذي يعتبر شريان الحياة لقطاع غزة مما أدى إلى وفاة العديد من المرضى وهم ينتظرون فتح معبر رفح البري للوصول إلى المستشفيات التخصصية في جمهورية مصر العربية، إضافة إلى تقليص التحويلات الطبية للعلاج بالخارج، حيث إن العديد من المرضى ينتظرون من ثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أشهر حتى يتم استخراج تحويلة طبية لمرضى قطاع غزة( القدرة،2015: مقابلة علمية). والجدول التالي يوضح عدد التحويلات الخارجية منذ العام (2011م) وحتى عام (2014).

## جدول رقم (7) يوضح عدد التحويلات للخارج منذ العام 2011-2014

| الأجراء العلاجي | 3-0 | 17-4 | 40-18 | 60-41 | فوق 60 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأطفال | 667 | 417 | 20 | 3 | 0 | 1107 |
| الأعصاب | 53 | 81 | 101 | 90 | 31 | 356 |
| الأنف والأذن والحنجرة | 26 | 90 | 130 | 74 | 17 | 337 |
| الأورام | 51 | 202 | 638 | 273،1 | 857 | 3021 |
| الأوعية الدموية | 12 | 40 | 62 | 93 | 85 | 292 |
| الباطنة | 34 | 76 | 170 | 137 | 83 | 500 |
| التأهيل | 7 | 26 | 74 | 59 | 87 | 253 |
| التحاليل المعملية | 81 | 83 | 28 | 15 | 1 | 208 |
| التصوير بالرنين المغناطيسي | 123 | 222 | 585 | 602 | 175 | 1707 |
| الجراحة العامة | 9 | 33 | 236 | 247 | 128 | 653 |
| الصدرية | 11 | 15 | 35 | 45 | 0 | 132 |
| العناية المركزة | 30 | 13 | 24 | 13 | 215 | 102 |
| العيون | 110 | 284 | 365 | 321 | 7 | 1295 |
| الغدد الصماء | 27 | 70 | 43 | 21 | 127 | 168 |
| القلب | 76 | 72 | 117 | 160 | 18 | 552 |
| الكلى | 40 | 78 | 93 | 63 | 93 | 292 |
| المسالك البولية | 21 | 85 | 137 | 155 | 306 | 491 |
| المسح الذري والطب النووي | 22 | 82 | 441 | 605 | 11 | 1456 |
| النساء والولادة | 4 | 2 | 147 | 30 | 92 | 194 |
| أمراض الدم | 49 | 178 | 235 | 250 | 0 | 804 |
| جراحة الاطفال | 46 | 39 | 3 | 1 | 154 | 89 |
| جراحة الأعصاب | 39 | 98 | 302 | 331 | 1 | 924 |
| جراحة التجميل | 8 | 29 | 28 | 3 | 2 | 69 |
| جراحة العظام | 51 | 197 | 482 | 329 | 109 | 1335 |
| جراحة القلب | 241 | 103 | 48 | 144 | 21 | 645 |
| قسطرة القلب | 24 | 24 | 61 | 693 | | 1332 |
| المجموع | 869،1 | 669،2 | 665،4 | 801،5 | 480،3 | 18484 |

دائرة العلاج بالخارج(2014م)

## خامساً:- الآثار التعليمية والثقافية:

يُعتبر الحقّ في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق الدولية والإقليمية، وقانون حقوق الإنسان وغيرها. فقد كانت ممارسات إسرائيل وحصارها للقطاع من أهم العوامل التي أدّت إلى انتهاك حقّ الفلسطينيين في التعليم. وعمدت إسرائيل إلى فرض سياسة تجهيل رسمية على السكّان، وسعت إلى عزل مؤسسات التربية والتعليم في الضفة الغربية عن غزة، حيث يعتمد طلبة القطاع على جامعات ومعاهد الضفة الغربية في مواصلة تعليمهم العالي. ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة الدراسة خارج المناطق المحتلّة، وتحكّم إسرائيل في حرّية التنقّل والسفر، حيث يخضع سفر الطلبة في أحيانٍ كثيرةٍ للابتزاز. وبفرض الإغلاق الشامل، حُرِم الطلبة من التوجّه إلى جامعاتهم ومعاهدهم من أجل تكملة تحصيلهم العلمي، ما يؤثّر حتماً على تخرّجهم ومستواهم الأكاديمي. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تاريخ الاطلاع 2015/5/25).

وبسبب الحصار ما زال قطاع التعليم يعاني أزمة حقيقية جراء عدم القدرة على بناء مدارس جديدة تواكب التطور الطبيعي لزيادة الطلاب، أو بسبب عدم القدرة على ترميم المدارس التي تضررت خلال العدوان، من ضمنها توقف مشروع وكالة الغوث لبناء (100) مدرسة خلال 5 سنوات، وذلك بسبب عدم توفر مواد البناء مما تسبب في ارتفاع معدلات الكثافة الصفية في بعض المدارس وجراء ذلك عملت 79% من مدارس القطاع بنظام دوام الفترتين. كما لا زالت المؤسسات التعليمية تعاني نقصاً في الأدوات التعليمية وأجهزة المختبرات، بسبب إغلاق معابر القطاع، ومنع دخول المواد الأساسية اللازمة للبناء والترميم والتجهيز (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/5/25).

كما أثر الحصار على قدرة الطلاب على دفع الرسوم الدراسية، وأظهرت دراسة أن الغالبية العظمى (81.24%) من طلبة قطاع غزة أثناء الحصار لا يستطيعون تسديد كامل رسومهم حتى بدء الامتحانات النصفية وبعد انقضاء فترات السماح، وكانت النسبة قبل الحصار(38.42%). أيضاً، انخفض متوسط عدد تسجيل الساعات من( 15.4) ساعة قبل الحصار إلى (12) ساعة أثناء الحصار وهذا يظهر مدى سلبية آثار الحصار على الأوضاع الاقتصادية بشكل مباشر على طلبة الجامعات، وهذا ينعكس على ميزانية الجامعات التي تعتمد بشكل أساسي على رسوم الطلبة، ويترتب على ذلك تأخر تخرج الطلبة في قطاع غزة المحاصر (عبده، 2010: 733). كما تسبب الحصار في منع عدد من الطلاب الدراسيين في الخارج ممن كانوا في زيارة لذويهم في القطاع بخسارة مقاعدهم الدراسية.

وأشارت مؤسسة إنقاذ الطفل في تقريرها إلى انخفاض معدل الدوام والأداء المدرسي في المدارس الحكومية نتيجة تهالك البنية التحتية للمدارس، وكذلك الاكتظاظ وعدم القدرة على الوصول إلى المدارس بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية ( تقرير مؤسسة إنقاذ الطفل،2008: 7).

## سادساً:- أثر الحصار على وسائل الإعلام الفلسطينية في قطاع غزة

يعمل الإعلام الفلسطيني في بيئة سياسية معقدة تسيطر فيها أطراف متعددة. ومنذ أن فرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً مشدداً على القطاع ظهر العديد من العقبات التي أثرت على أداء الإعلام في توصيل الرسالة الإعلامية بحرية وحالت دون التواصل المنتظم بين القطاع والعالم الخارجي أو الجناح الآخر من الوطن الفلسطيني في الضفة الغربية، ولقد برز العديد من التأثيرات على العمل الإعلامي كاستهداف الصحفيين والمؤسسات الإعلامية العاملة في القطاع ومنعها من ممارسة عملها بحرية، بل إن إسرائيل تصر على انتهاك الحريات الإعلامية للصحفيين والحد من حركتهم وتواصلهم بالعالم الخارجي. وفي هذا الإطار، رصد المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) 97 انتهاكاً للحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام (2009) ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون (حماد، 2010: 8).

وتعاني المؤسسات الإعلامية من افتقارها للمعدات الصحفية جراء عدم دخول المعدات اللازمة للبث والتصوير وغيرها. كذلك أثر الحصار على حركة الطباعة والنشر في قطاع غزة، حيث توقفت معظم أعمال النشر والطباعة بسبب النقص الحاد في الأحبار والأوراق اللازمة للطباعة، بعد أن منعت قوات الاحتلال دخولها إلى قطاع غزة. أيضاً، منع التواصل بين الكوادر الإعلامية في غزة ومثيلاتها في الخارج مما أضعف تبادل الخبرات واكتساب المهارات والتطور الإعلامي. بالإضافة إلى منع قوات الاحتلال للصحفيين من الخروج من قطاع غزة، وحرمان الكثير منهم من المشاركة في الندوات والمؤتمرات العالمية، كذلك القرصنة الإسرائيلية واستخدام موجات البث المخصصة لفضائيات وإذاعات محلية فلسطينية من قبل قوات الاحتلال والقيام ببث رسائل تهديد بالقتل وتحريض على المقاومة الفلسطينية، كما منعت قوات الاحتلال الصحف الفلسطينية الصادرة في رام الله والقدس المحتلة من دخول القطاع وبالعكس، الأمر الذي أثر على متابعة السكان للصحف (حماد، 2010: 9).

وطالت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في قطاع غزة الكثير من الصحفيين العرب والأجانب الذين يعملون لصالح وسائل إعلام عربية وأجنبية، حيث استهدفت قوات الاحتلال الطواقم الصحفية دون

استثناء، فطال الاستهداف الصحفيين الفلسطينيين وزملائهم من مراسلي وكالات الأنباء ومصوري شبكات التلفزة العالمية، حيث قتلت عددًا منهم، وعمدت إلى تدمير البنية التحتية للمؤسسات الوطنية وبخاصة الصحفية منها. وبلغت الممارسات الإسرائيلية ذروتها في استهداف مصور وكالة رويتر العالمية للأنباء الصحفي فضل صبحي شناعة 23 عامًا، الذي استشهد وهو يقوم بعمله في تغطية أحداث توغلٍ إسرائيلي لمنطقة جحر الديك شرق مدينة غزة، إضافة إلى ذلك، الاعتقال والاحتجاز للإعلاميين الفلسطينيين في قطاع غزة. فالعمل الصحفي أصبح مهدداً، وهذه الأجواء تمس وبشكل مباشر حرية العمل الصحفي، وقدرة الصحفيين على التعامل مع هذا الواقع والتصدي له. وأظهر التقرير السنوي لمركز(مدى) لعام (2008م)، أن إسرائيل قامت باحتجاز واعتقال 51 صحفيا أثناء قيامهم بتغطية الأحداث في مناطق مختلفة (المرجع السابق، 2010: 10).

## المطلب الثالث:- انعكاسات الانقسام على استمرار الحصار:

الحقيقة أن إرهاصات الانقسام بدأت مبكراً في المجتمع الفلسطيني حيث تشير مسيرة النضال الفلسطيني منذ عهد الانتداب البريطاني إلى الكثير من الخلافات بين القوى السياسية الفلسطينية الصاعدة إلا أنها لم تكن بذلك العمق والخطورة على الساحة الفلسطينية كما حدث عام (2007م)، وهذا الانقسام كان له انعكاساتٌ وأثارٌ خطيرة طالت الكثير من مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني، كما أثرت على معنويات الشعب الفلسطيني على كل المستويات.

إن أهم انعكاسات الانقسام أنه خلف حكومتين فلسطينيتين متنازعتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية، وازدياد التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الفلسطيني (كيالي، 2007: 127)، و أدى ذلك إلى استغلال إسرائيل الانقسام لتدمير مقدرات الشعب الفلسطيني الاقتصادية خاصة في قطاع غزة عبر انتهاجها سياسات الحروب والاعتداءات المتكررة وأعمال التجريف والتدمير للمنشآت وذلك بحجج وذرائع واهية.

أما من الجانب الاقتصادي، فكان للانقسام مردودٌ سلبي على الاقتصاد الفلسطيني حيث استمر تدهور القطاعات الإنتاجية بفعل انتهاج سياسات اقتصادية مختلفة في كل من الضفة والقطاع (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تاريخ الاطلاع 2015/5/30)، وكذلك غياب الأمن الاقتصادي والمالي وتراجع البنوك عن تقديم التسهيلات الائتمانية. هذا بالإضافة إلى انعكاسات أخرى نوردها في الآتي:

- انخفاض مستوى المعونات والمساعدات الخارجية والدعم المالي للأرض الفلسطينية بفعل الاستقطابات الدولية والإقليمية.
- تفكيك النظام الرسمي السياسي الفلسطيني والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وبروز ظواهر الاحتكار وتجارة الأنفاق وتجارة السوق السوداء.
- التباين في معدلات الفقر والبطالة في كلٍ من غزة والضفة.
- عدم القدرة على توحيد قاعدة بيانات اقتصادية موحدة حول الضفة وقطاع غزة.
- الدم الفلسطيني خط أحمر، تم تجاوزه في الأحداث المؤسفة التي وقعت بين حركتي فتح وحماس في منتصف حزيران من عام (2007م).
- الحزبية المقيتة في سياسة التعيين في الأجهزة الأمنية، وما لذلك من تداعيات خطيرة على مستقبل عمل هذه الأجهزة.
- تأثر العلاقات الاجتماعية في قطاع غزة والضفة الغربية نتيجةً للانقسام الفلسطيني.
- حالة الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس، في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- فشل القانون الأساسي في معالجة الإشكاليات التي طرأت بعد فوز حماس، حيث فسر كل طرف المواد الدستورية حسب ما ترتئيه مصالحه بعيداً عن وجود محكمة دستورية عليا تشكل مرجعية للفصل في مثل هذه النزاعات.
- النزعة الثأرية والإحلالية عند النخب السياسية، حيث غلبت المصالح الحزبية والشخصية عند النخب السياسية على القضايا الوطنية (الدجني، 2010: 34-35).

**خلاصة:**

بعد أن استعرضنا خلال هذا الفصل التحولات في النظام السياسي الفلسطيني وأثرها على فرض الحصار على قطاع غزة، يتضح أن النظام السياسي الفلسطيني تعرض للعديد من التحولات المفصلية والتي كانت في الغالب مرتبطة بالواقع السياسي العربي الذي كان يموج بالتغيرات في الأنظمة والفكر والتحالفات مما كان له الأثر الواضح على النظام السياسي الفلسطيني الذي ارتبط بهذه الأنظمة حسب طبيعة المرحلة. وأيضاً كان فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتوليها السلطة عام (2006) منعطف وتحول واضح في النظام السياسي الفلسطيني، كان له الأثر الكبير والتبعات الجسام.

إن هذا الفوز لحماس ورفضها الالتزام بالاعتراف بإسرائيل، لم يكن مقبولاً من العديد من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. تبع ذلك حدوث الانقسام والحصار الخانق الممتد منذ سنوات ولا يزال قائماً حتى الآن، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة حقيقة انعكست آثارها على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتي أدت إلى تدهور وتفاقم الوضع في قطاع غزة بشكل كامل. إن إغلاق جميع المعابر، ومنع التنقل والحركة بين القطاع ومحيطه، أدى ذلك إلى خضوع القطاع إلى أشد أنواع الحصار البري والبحري والجوي في التاريخ الفلسطيني الحديث، خصوصاً بعد أن قامت السلطات المصرية بإغلاق معبر رفح وهو المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارجي.

يتبين من كل ذلك، أن الحصار المفروض على قطاع غزة، هو حصار شاملٌ وممنهجٌ وأثر في مختلف الجوانب والمجالات التي تمس حياة المواطن الفلسطيني في قطاع غرة. كذلك يتضح أن هذا الحصار له أهداف ومآرب تسعى لكسر إرادة هذا الشعب وقواه المقاومة ودفعها إلى مربع التسوية والتسليم باستحقاقاته.

في الفصل التالي سنتطرق إلى دور الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة متمثلاً في الرئاسة والحكومة الفلسطينية الحالية والمقالة، والمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير الفلسطينية وما بذلته تلك الجهات الرسمية من جهود طيلة السبع السنوات الماضية من بداية فرض الحصار على قطاع غزة في عام 2007 وحتى الآن.

# الفصل الثالث

# دور الدبلوماسية الرسمية في رفع الحصار عن قطاع غزة

- المبحث الأول: دور الرئاسة والحكومة الفلسطينية.
  - المطلب الأول:- دور مؤسسة الرئاسة.
  - المطلب الثاني: - دور الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.
  - المطلب الثالث:- وزارة الخارجية الفلسطينية.
- المبحث الثاني: دور المجلس التشريعي.
  - المطلب الأول:- الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006.
  - المطلب الثاني:- فعاليات وانجازات المجلس التشريعي في مواجهة الحصار
- المبحث الثالث: دور منظمة التحرير الفلسطينية
  - المطلب الأول:- أجهزة ومؤسسات م.ت.ف
  - المطلب الثاني: - جهود منظمة التحرير الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة

**تمهيد:**

إن التطور الذي تشهده العلاقات الدولية بين الأمم اليوم جعل النشاط الدبلوماسي المدخل الأساسي الذي يتم من خلاله تحقيق السياسات والأهداف وتحقيق حماية ورعاية مصالح الدول والأفراد عبر هيئات ومجموعات تمارس هذه الأنشطة انطلاقاً من كون أنها عنصرٌ ضروري في أية علاقة منطقية بين فرد وآخر وبين دولة وأخرى تهدف من خلاله إلى تعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الدول والأمم والعمل على استبعاد خطر الحروب والصراعات.

ولأن العمل الدبلوماسي الرسمي هو شكل من أعمال السيادة تمارسه الدول باعتباره نشاطاً مؤسساتياً يمارس بعد قيام الدولة، إلا أن الدبلوماسية في حالتنا الفلسطينية استثناء للقاعدة. فهي نشأت وتطورت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم دول العالم، وفي ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة. وقد أخذ العمل الدبلوماسي الفلسطيني بالتوسع والتطور مع تطور العملية النضالية والثورة الفلسطينية ليواكب خلالها العمل العسكري والتنظيمي. ورغم الظروف الصعبة والمراحل المعقدة التي واجهت العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، إلا أن الدبلوماسية الفلسطينية استطاعت أن تحقق إنجازات ونجاحات كبيرة على صعيد العلاقات الدولية، فاستطاعت كسب الأصدقاء والرأي العام الدولي إلى صف القضية الفلسطينية وأثبتت عدالتها للجميع بما في ذلك شرائح المجتمع الإسرائيلي.

ونرى أن لخصوصية القضية الفلسطينية دوراً مهماً في تحديد الهدف الدائم والمهمات الرئيسة للدبلوماسية الفلسطينية الأمر الذي جعلها متميزة بخصوصياتها عن باقي الدبلوماسيات الأخرى في مختلف البلاد. وتعتبر الجهات المسئولة عن الأداء الدبلوماسي الفلسطيني كمؤسسة الرئاسة، ووزارة الخارجية الفلسطينية، والبعثات الدبلوماسية والقنصلية الفلسطينية الركيزة الأساسية في نجاح العمل الدبلوماسي، من خلال مساهمتها في تنفيذ السياسية الخارجية وتحقيق أهدافها.

إن الحصار المفروض على قطاع غزة والآثار المدمرة الناتجة عنه على كل المستويات استدعت نشاط وتدخلات الدبلوماسية الرسمية والشعبية، وكذلك المنظمات الأهلية والدولية والجهات الحقوقية من اجل رفع الحصار أو كسره أو حتى تخفيفه عن سكان القطاع وتيسير أمورهم الحياتية.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى دور الدبلوماسية الرسمية في رفع الحصار عن قطاع غزة والتي تتمثل في الرئاسة والحكومة الفلسطينية الحالية والمقالة، والمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير الفلسطينية وما بذلته تلك الجهات الرسمية لرفع الحصار عن قطاع غزة.

## المبحث الأول

## دور الرئاسة والحكومة الفلسطينية

إن دور الجهات الرسمية يبقى أساسياً ومحورياً في تدبير الشأن العام الخارجي، فقد أجمع الباحثون في الحقل الدبلوماسي على أن رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والمبعوثين الدبلوماسيين الدائمين، هي الأجهزة الرسمية المتخصصة في تنفيذ السياسة الخارجية من خلال اللقاءات الرسمية ومؤتمرات القمة أو المؤتمرات الدولية، أو عبر الجمعيات العمومية للمنظمات الدولية.

وفي ظل الحصار على قطاع غزة، ظهر دور الرئاسة ونشاطاتها بأذرعها المختلفة في محاولة لتخفيف ورفع الحصار عن قطاع غزة من خلال محاولات عديدة من قبل الرئيس ومنظمة التحرير الفلسطينية لكسب الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة، حيث إن هذه الخطوة لا تعتبر خطوة صريحة تجاه رفع الحصار عن قطاع غزة ولكنها تعتبر أحد الخطوات المهمة التي من شأنها تخفيف الحصار والمطالبة بحق سيادة الدولة، والتي تحقق إلزامية فتح المعابر بالاتجاهين، وهذا من شأنه زيادة قوة المطالبة الفلسطينية للاحتلال والضغط عليه لفتح المعابر بشكل دائم حسب الاتفاقيات الدولية بين دولة فلسطين وإسرائيل كما أن محاولة كسب الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 ، أو بمعنى آخر الاعتراف بالدولتين، ولكلٍ منه سيادته الحدودية ضمن إعلان استقلال دولة فلسطين.

وفي هذا المبحث سنناقش الإطار المؤسسي للنشاط الدبلوماسي الرسمي الذي نقصد به مجموعة المؤسسات التي تتولي المسؤوليات والأداء للعمل الدبلوماسي بصورة رسمية ممثلاً في مؤسسة الرئاسة و الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ومحاولاتها لرفع الحصار عن قطاع غزة.

### المطلب الأول:- دور مؤسسة الرئاسة:

تعتبر مؤسسة الرئاسة من أهم وأبرز المؤسسات الدبلوماسية الداخلية التي تشرف بشكل مباشر أو غير مباشر على العمل الدبلوماسي من حيث التخطيط والتوجيه وممارسة العمل الدبلوماسي، ليس في الداخل فحسب بل أيضاً في الخارج من خلال الصلاحيات التي يمارسها رأس هذه المؤسسة وهو رئيس الدولة ، ويستخدم لقب الرئيس ليدل على منصبٍ لقيادة منظمة، أو شركة، أو جماعة أو بلد أو أي جزء من تلك الكيانات، وكلمة "رَئِيس" في العربية هي من المصدر (رِيَاسَة أو رِئَاسَة) ومشتقة من الفعل (رَأَسَ) أما في اللغة الإنجليزية فالمرادف لهذا اللقب هو كلمة President وهو الشخص الذي

يقوم بمهام الرئيس وهي كلمة مشتقة من الفعل preside بمعنى "قام بمهام الرئيس" وكلمة President اليوم هي لقب شائع الاستخدام للدلالة على رؤساء الدولstate Heads of في معظم جمهوريات العالم، سواء أكان قد تم انتخابهم شعبيا أم تم اختيارهم من قبل هيئة تشريعية ما أو عن طريق مجمع انتخابي استثنائي (ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع 2015/6/1).

ويبرز دور مؤسسة الرئاسة بشكل فاعل، في النظام الرئاسي، حيث يمارس رئيس الدولة سلطات تنفيذية واسعة، فهو الرئيس القانوني والفعلي للسلطة التنفيذية، أما في النظم الأخرى، كالنظام الملكي والبرلماني فالوزير الأول أو رئيس الوزراء أو الحكومة يعتبر رئيس السلطة التنفيذية. وهنا لا بد أن نوضح أن رئيس السلطة التنفيذية لا يعني إطلاقاً أنه رئيس الدولة إلا في النظام الرئاسي والنظام البرلماني فمؤسسة الرئاسة إذن، تتولى في إطار ما تقوم به من مهام واختصاصات بالمسؤوليات المنوطة بها (المجدلاوي، 2010: 53).

ولقد كانت أول فرصة لظهور الرئيس محمود عباس (أبو مازن) خليفة للرئيس الراحل عرفات" مع بداية عام (2003)، في أعقاب الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على عرفات في "المقاطعة" برام الله، حيث كان "ارئيل شارون" قد اشترط عدم رفع الحصار إلى أن يوافق ياسر عرفات على تعيين رئيس حكومة للسلطة، وهو المطلب الذي تقاطع مع دعوات محمود عباس ومؤيديه آنذاك بضرورة تعيين رئيس للحكومة. وباتفاق بين حكومتي بوش الابن وشارون على عدم مواصلة المفاوضات مع عرفات، ظهر عباس كبديل براجماتي لعملية التفاوض، خصوصاً أن المؤهلين للتفاوض عوضاً عن عرفات كالبرغوثي الذي يقبع معتقلاً في السجون الإسرائيلية، ورغبة المجتمع الدولي برجل مرن ليعيد إحياء عملية التفاوض. ولم يخف شارون وقتها رغبته الصريحة بتعيين عباس رئيساً لحكومة السلطة متعهداً بمساعدته في حال توليه المنصب (شبانة،2010). وفي تاريخ 29 أبريل أقر المجلس التشريعي الفلسطيني حكومة رئيس الوزراء محمود عباس (أبو مازن)، ويعد أبو مازن الذي اختير لتولي منصب رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، الرجل الثاني بمنظمة التحرير الفلسطينية، وآخر منصب شغله هو أمين سر منظمة التحرير (http://alarabnews.com/ ).

أما بخصوص رفع الحصار عن قطاع غزة، كان رئيس السلطة محمود عباس ورئيس حكومته سلام فياض في أكثر من مناسبة يصرح عبر وسائل الإعلام المختلفة عن رفضهم للحصار الإسرائيلي على سكان قطاع غزة، مؤكدين ضرورة أن ترفع "إسرائيل" حصارها عن قطاع غزة، ولكن القيادة

الفلسطينية عادة كانت تربط دعوتها بالتأكيد على ضرورة تحقيق المصالحة بوصفها "مدخلاً" لإنهاء الحصار (التقدير الاستراتيجي، 2011: 3 ).

وترى الباحثة أن الآراء قد تعددت حول دور الرئاسة والرئيس عباس في رفع وتخفيف الحصار عن قطاع غزة. فبعض هذه الآراء أقرت بدور فاعل للرئاسة في تخفيف الحصار، والبعض الآخر أنكر أي دور للرئاسة في رفع أو تخفيف الحصار، بل ذهب البعض منهم إلى التصريح علانيةً أن الرئيس عباس شارك في فرض الحصار على غزة. ويسهم بلا شك اللون السياسي والحزبي في تشكيل هذه الآراء ومدى انحيازها لهذا الرأي أو ذاك، ولقد ظهر هذا التباين في الآراء بخصوص دور الرئاسة في رفع الحصار، من خلال العديد من المقابلات الشخصية التي أجرتها الباحثة مع العديد من الشخصيات الحزبية والمستقلة، وشملت أيضاً المقابلات شخصيات ذات مواقع سياسية ومقربة من مراكز صنع القرار.

يقول الدكتور أحمد يوسف من حركة حماس ومستشار لرئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية: "أن سلطة رام الله بحكوماتها المتعاقبة لم تقدم أي شيء، ولم يكن لها أيُ دورٍ في رفع الحصار عن قطاع غزة إلا بعض الالتزامات الدولية والتي كانت بمثابة ميزانية للسلطة خصوصا المساعدات الدولية التي كانت تأتي للقطاع الصحي والتعليمي والشئون الاجتماعية، بل كانت تحاول أن تضيق الخناق على غزة وتخلق نوع من الغربة بين غزة ورام الله".(يوسف، 2015 مقابلة علمية).

فيما يقول الدكتور محمود العجرمي وهو أستاذ جامعي ومحلل سياسي "أعتقد أن لا دورَ للرئيس، وهذا يعتمد على عدد من الوقائع التي جرت منذ فرض الحصار على قطاع غزة، وبعد الانتخابات التشريعية عام (2006)، وتلك الإجراءات التي اتخذها الرئيس تشير إلى أنه لم يكن في واردها اتخاذ أي خطوات أو ممارسة أو ضغوطات في مفاوضاته مع الاحتلال لرفع الحصار عن قطاع غزة، وهذه الوقائع تتمثل في مقاطعته لغزة وعدم زيارته لها بعد الحصار وإقالته للحكومة الشرعية الفلسطينية دون أي ملاحظة حتى لو كانت واحدة على أسباب هذه الإقالة، ودعوته لاستفتاء وتجميد لأعلى سلطة أي المجلس التشريعي، وهو صاحب الولاية الممتدة دون أن يعطي أي أسباب لهذا التجميد. ولو كان هناك أسبابٌ لهذا فمن المفترض أن تجري الدعوة لانتخابات خلال 60 يوماً، وليس من الطبيعي أن يكون هناك نظامٌ سياسي في هذا الفراغ الذي فرضه الرئيس عباس، وحتى الآن ظل المجلس التشريعي مجمد، وتم تعيين حكومة تلو الأخرى دون أن تكون شرعية، لأن القانون الأساسي وهو الدستور الفلسطيني المؤقت بالتعديلات التي جرت عام (2005) يسير على نحو جلي بأن أي حكومة حتى

تصبح شرعية يجب أن يصادق عليها المجلس التشريعي. واتخاذ الرئيس للعديد من القرارات دون العودة لأي جهة كانت" (العجرمي. 2015 مقابلة علمية).

وأضاف العجرمي "أن باريس ونيويورك وواشنطن أقرب إلى الرئيس عباس من قطاع غزة الذي يقطن فيه 2 مليون فلسطيني. ومن المنطقي أن الرئيس حين انتخب من الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، فإن ولايته ولاية قانونية وتلزمه بالمجيء إلى قطاع غزة، حيث إن القطاع تعرض لثلاث اعتداءات، وهي الأخطر على المنطقة العربية منذ تأسيس هذا الكيان عام 1948" (المرجع السابق، 2015: مقابلة علمية).

بينما يرى أبو جودة النحال القيادي في حركة فتح: "أنه كان هناك دورٌ كبيرٌ للرئيس في تخفيف الحصار عن قطاع غزة من خلال الحكومة الفلسطينية. فالسلطة هي التي تدفع رواتب الموظفين ورواتب أسر الشهداء والجرحى والشئون الاجتماعية والمعلمين والصحة والعلاج بالخارج والتحويلات الطبية، بالإضافة إلى أنها تدفع الجزء الأكبر لفاتورة المياه والكهرباء لقطاع غزة وبالتالي لم تتوان السلطة الفلسطينية والرئاسة الفلسطينية عن تقديم ومد يد العون لأبناء الشعب الفلسطيني رغم الانقسام الفلسطيني ورغم عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة في الوقت التي سيطرت فيه حركة حماس" (النحال،2015: مقابلة علمية).

وتابع النحال موضحاً: "إن هذا الدور خفف الحصار عن قطاع غزة. وهذا الحصار هو حصار إسرائيلي، حيث إن إسرائيل مستفيدة من سنوات الانقسام العجاف من 2007 وحتى عام 2014، وما زلنا في هذه السنوات العجاف، لأن المحتل الإسرائيلي يتحجج بأن السلطة الفلسطينية والرئيس عباس لا يسيطران على قطاع غزة، وبالتالي يكون هناك مبرراً لاستمرار الحصار. ولقد رأينا ذلك من خلال ثلاث اعتداءات شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وبالتالي المواطن الفلسطيني هو الخاسر الأكبر في هذا الصراع والانقسام" (النحال، 2015 مقابلة علمية).

وفيما يخص المحاولات الدولية لكسر الحصار تحديداً، فقد أدانت السلطة الاعتداءات التي كانت تتعرض لها سفن كسر الحصار، ولكن موقفها كان أقرب إلى بقية المواقف الرسمية العربية والدولية، التي ترى أنه من الأجدى إدخال المساعدات الإنسانية للقطاع عبر مصر أو الأردن" مروراً بإسرائيل وبالتنسيق معها" مع الإشارة إلى أن الرئيس عباس، في بداية تلك المحاولات، كان قد وصف سفن كسر الحصار بأنها "**لعبة سخيفة**" (التقدير الإستراتيجي،2011: 3).

وترى وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أن الرئيس محمود عباس بذل جهودًا جبارة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي للجم العدوان الذي يشنه الاحتلال الإسرائيلي جوًا وبرًا وبحرًا على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فواصل الليل بالنهار لحقن الدم الفلسطيني، ولتجنيب القطاع المزيد من الدمار والويلات الذي ما زال يلملم جراحه منها منذ العدوان الإسرائيلي عام 2008 وعام 2012 (وكالة وفا، تاريخ الاطلاع 2015/6/2).

وفى هذا الصدد، أشار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إلى دور آخر كان للرئاسة الفلسطينية على الصعيد الدولي والذي يساهم في رفع الحصار عن قطاع غزة، وهو الاعتراف بدولة فلسطين وحق الانضمام إلى محكمة العدل الدولية (المرجع السابق، 2011: 4).

وقد عملت الرئاسة الفلسطينية متمثلةً بالرئيس عباس على كسب الاعتراف من قبل مجموعة من الدول وصولاً إلى الأمم المتحدة وبذل جهداً كبيراً للوصول لاعتراف الدول بدولة فلسطين مستقلة، حيث وصل عدد الدول التي اعترفت بفلسطين عام (2014) إلى 135 دولة بنسبة 69.9% من إجمالي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن وللأسف ورغم كل هذه الجهود، لم يلاحظ وجود أي أثر على رفع الحصار عن قطاع غزة، حيث إن 96 دولة اعترفت بفلسطين دولة مستقلة قبل قدوم السلطة عام 1994، ولعل أبرز ما قام به الرئيس الفلسطيني على هذا الصعيد هو الحصول على مقعد الدولة غير كاملة العضوية (المراقب) في الأمم المتحدة عام 2012 (نبأ، تاريخ الاطلاع 2015/6/2).

وبشكل عام، يمكن القول بأن الرئاسة الفلسطينية حققت فوزاً على الدبلوماسية الإسرائيلية رغم ضعف محاولات الرئاسة لترجمة ذلك إلى مكاسب على الأرض، إلا أنها قد أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الأحداث الدولية، واستطاعت أن تشكل حراكاً فلسطينياً سياسياً وسلمياً ودبلوماسياً في وجه الكيان الإسرائيلي. وبالنظر إلى الدول التي أيدت حق الدولة الفلسطينية بالاعتراف واعترافهم بها لهو دليل على دعم الحقوق الفلسطينية، ويدعم قرارات الأمم المتحدة، وهو أمرٌ مهم يعطي القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني قوة للتحرك على الصعيد الداخلي والعربي.

وقد ناشد الرئيس عباس، المجتمع الدولي ضرورة حل الصراع في الشرق الأوسط في ضوء القرارات الدولية، ورفع الحصار عن قطاع غزة. جاء ذلك في كلمة ألقاها نيابة عنه رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار– بكدار (مؤسسة شبه حكومية)، محمد اشتيه، في ندوة التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني في فيينا، تحت عنوان "التعجيل

بالمساعدات الدولية لإعادة إعمار قطاع غزة ما بعد العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014 ودعا اشتيه، المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته تجاه القطاع ( القدس العربي، تاريخ الاطلاع 2015/6/3).

وقد كان حصار قطاع غزة ضمن الكثير من الحوارات والخطابات التي ألقاها الرئيس عباس، ففي خطابه الذي ألقاه في الاحتفال بعيد الاستقلال التاسع والستين للمملكة الأردنية الهاشمية الذي نظمته سفارتها برام الله، أكد أن اليد لازالت ممدودة للسلام على أساس مبادرة السلام العربية، ووفق قرار الجمعية العامة رقم 67/19 الذي يؤكد على إنهاء الاحتلال، ونيل دولة فلسطين استقلالها وسيادتها على حدود عام (1967) وعاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين وفقاً للقرار 194 وأيضاً وفقاً لمبادرة العربية للسلام، والوقف التام للاستيطان بما في ذلك القدس، وإطلاق سراح الأسرى وإنهاء الحصار عن قطاع غزة، والإفراج عن الأموال المحجوزة (وكالة وفا، تاريخ الاطلاع 2015/6/3).

وعلى صعيد المجتمع الدولي وأثر حصول فلسطين على دولة غير عضو "مراقب" في الأمم المتحدة، ترتبت العديد من حملات التضامن الدولية حول قطاع غزة بعد بروزها على الساحة الدولية بتمثيل رسمي من جهة فلسطينية موحدة. وقد جاء التدخل الدولي لحل أزمة الحصار على قطاع غزة وهذه المرة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في كلمة ألقاها نيابة عنه مدير المنظمة بفيينا، حيث شدد على ضرورة حل الدولتين، والتعجيل بتقديم المساعدات لإعادة إعمار غزة، معرباً عن قلقه إزاء الأوضاع الإنسانية المتردية في القطاع بسبب الحرب الإسرائيلية الأخيرة والحصار(القدس العربي، تاريخ الاطلاع 2015/6/3).

ولم تقف دبلوماسية الرئاسة الفلسطينية التي تسير ببطء عند هذا الحد، حيث إن هناك تبعات عدة لحصول فلسطين على دوله غير عضو في الأمم المتحدة حسب قرار الجمعية العامة 19/67، الذي يترتب عليه واجبات تدخل ضمن واجبات الدول في القدرة على الدخول بعلاقات فاعلة مع أشخاص القانون الدولي من الدول والمنظمات الدولية، وفقاً لاتفاقية (مونتيفيديو) المتعلقة بحقوق الدول وواجباتها لعام (1933م)، ولاسيما تلك التي تعمل في المجال الإنساني كاتفاقيات جنيف الأربع لعام (1949م) وهي الاتفاقيات التي تشكل أساس ومضمون القانون الدولي الإنساني. وهذا من شأنه أن يعزز مكانة دولة فلسطين على المستوى الدولي ويكسبها مكانة الدولة الفاعلة، وكما تؤهلها للدفاع عن شعبها ورفع الحصار عنه. ومن هذه التبعات هو حق الانضمام لكل من محكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنائيات الدولية (الغندور،2012).

كما أن رفع صفة تمثيل فلسطين إلى دولة غير عضو "مراقب" سيمكنها من أن تصبح طرفاً في قضايا ينظر فيها من قبل محكمة العدل الدولية (عريقات، 2012). والتي تختص في القضايا والمنازعات الدولية فقط، حيث إن للدول وحدها حق أن تكون طرفاً في الدعاوي التي ترفع لها، وبالتالي تستطيع الرئاسة أن يكونا لها دورٌ في فضح الانتهاكات الإسرائيلية من حصار للقطاع وانتهاكات عديدة أخرى أمام المحكمة. وذلك حسب النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/6/3).

ونشير هنا إلى عدم اختلاف الكثيرين على ثقل خطوات الرئيس الفلسطيني محمود عباس نحو رفع الحصار عن قطاع غزة، واقتصار دوره على السعي الدولي للاعتراف بفلسطين، وهو مقصده الأساسي ناهيك عن بعض المؤتمرات الصحفية حول رفع الحصار عن قطاع غزة. ولكن مما لا شك فيه بأن التضامن الدولي مع قطاع غزة كان قوياً منذ فرض الحصار عليه، ثم اخذ في الخفوت بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي في مصر عام 2013، وذلك بسبب إغلاق معبر رفح بصوره تامة.

## المطلب الثاني:- دور الحكومات الفلسطينية المتعاقبة:

### 1. الحكومة الفلسطينية منذ عام 1994-2006:

منذ أن دخلت حركة "فتح" إلى منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1969، بات من الصعوبة الفصل بين حركة فتح والمنظمة وتكاملت سياسة المنظمة مع سياسة فتح، وأصبحت فتح ليس فقط تنظيماً فدائياً فلسطينياً يهدف إلى تحرير فلسطين من الاحتلال، بل سلطة فلسطينية يجب عليها أن تتحمل إضافةً إلى مهمة النضال من أجل التحرير، مهمة تسيير حياة الفلسطينيين حيثما وجدوا في داخل فلسطين وخارجها، وذلك من خلال الاهتمام بملفات التعليم والصحة والتشغيل بالإضافة إلى أدق تفاصيل الحياة (البرغوثي،2012: 40).

أخذت حركة فتح بزيادة اهتمامها بساحة الأراضي المحتلة، وعملت على "احتلال" مواقع المجتمع المدني من نقابات واتحادات وجمعيات، وذلك من أجل الإبقاء على قيادتها لمنظمة التحرير، والحفاظ على نفسها سلطة للفلسطينيين وممثلة لهم، وبخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وكذلك في الخارج، وبخاصة في المخيمات الفلسطينية في لبنان والبلدان الأخرى. رفعت فتح مبكراً شعار القرار

الفلسطيني المستقل، واعتبرت نفسها ممثلاً لذلك القرار، وربطت بين التحرير والتمثيل. من أجل ذلك تنافست فتح مع الفصائل الفلسطينية الأخرى من أجل الهيمنة على الساحات الفلسطينية المختلفة، وبخاصةٍ ساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا دفعها للتصارع بقوة مع حركة حماس بعد انتخابات المجلس التشريعي عام (2006)، وفوز حماس في تلك الانتخابات (المرجع السابق،2012: 41).

وحافظت حركة فتح على موقعها في طليعة الحركات السياسية الفلسطينية منذ أن دخلت منظمة التحرير، وتزعمتها إلى أن فازت حماس بالانتخابات وشكلت الحكومة الفلسطينية. طوال تلك الفترة استخدمت فتح وسائل عديدة للحفاظ على تفوقها على الآخرين، مثل: الشرعية الثورية في مرحلة ما قبل السلطة، وشرعية صناديق الاقتراع بعدها (المرجع السابق، 2012: 46–49).

وتشكلت حكومة للسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام (1994)، وكانت خمس من الحكومات الفلسطينية برئاسة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وجاءت في تزامنها على النحو التالي:

- الحكومة الأولى: من 5 مارس 1994 إلى 8 مايو 1996؛
- الحكومة الثانية: من 8 مايو 1996 إلى 12 أغسطس 1998؛
- الحكومة الثالثة: من 12 أغسطس 1998 إلى 29 يونيو 2002؛
- الحكومة الرابعة: من 29 يونيو 2002 إلى 29 أكتوبر 2002؛
- الحكومة الخامسة: من 29 أكتوبر 2002 إلى 30 أبريل 2003.

أما الحكومة السادسة، فتولى رئاستها محمود عباس، وتسلم مهامها من 30 أبريل 2003 إلى 6 سبتمبر، 2003 في حين تولى رئاسة الحكومة السابعة القيادي في حركة فتح أحمد قريع من 7 أكتوبر 2003 إلى 12 نوفمبر 2003. كما ترأس أحمد قريع الحكومة الثامنة من 12 نوفمبر 2003 إلى 24 فبراير 2005 وكذلك التاسعة من 24 فبراير 2005 الى27 مارس 2006.

أما الحكومة العاشرة، فشُكلت بعد الانتخابات التي فازت فيها حركة حماس في 25 يناير 2006، برئاسة القيادي والنائب عن الحركة إسماعيل هنية، وتسلمت مهامها بتاريخ 29 مارس2006 (شبكة حوار بوابة الأقصى، تاريخ الاطلاع 2015/6/5).

### 2. الحكومة الفلسطينية العاشرة:

قررت حركة حماس في عام (2005) المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006)، بقائمة كتلة التغيير والإصلاح، وقد حققت فوزاً كبيراً في المجلس التشريعي بواقع 76 مقعدًا من أصل

132، وحرصت الحركة بعد فوزها علي إشراك مختلف القوى الفلسطينية بما فيها حركة فتح في حكومة وحدة وطنية، وقال القيادي إسماعيل هنية: "إن حماس ستجري مشاورات مع كافة الكتل البرلمانية التي فازت بالانتخابات وخاصة حركة فتح ومع عدد من الشخصيات ذات الاختصاص والصلة" وسرعان ما دخلت حماس في حوار مع القوى الفلسطينية في محاولة لإيجاد قواسم مشتركة من أجل تشكيل حكومة وطنية، والاتفاق على برنامج عمل واحد (عوكل، 2006). ونالت الحكومة الجديدة ثقة المجلس التشريعي بغالبية الأصوات 94، مقابل 36 ضدها، وامتناع نائبين عن التصويت، وقد تألفت الحكومة بقيادة حماس من 24 وزيراً، 14 منهم من الضفة الغربية و10 من قطاع غزة بينهم امرأة ومسيحي، ويغلب على هذه الحكومة طابع المهنية والتكنوقراط (الدبس، 2013: 92).

حاولت حكومة حماس جاهدةً وبذلت الكثير من جهودها الدبلوماسية، واستغلال الشرعية الديمقراطية التي نالتها من نتائج الانتخابات، والتواصل مع بعض الدول الأوربية، حيث سمحت دولة السويد للوزير عاطف عدوان، وزير شئون اللاجئين في حكومة حماس، للمشاركة في مؤتمر فلسطيني في أوروبا في الرابع من مايو 2006، ولقائه العديد من المسئولين ورؤساء الأحزاب السويدية (الخليلي،2015: 79). ورغم ذلك فقد اصطدمت الحكومة العاشرة بتحديات وصعوبات داخلية وخارجية جمة، وواجهت مزيداً من العزوف عن التعاون معها. يقول الكاتب والصحفي عبد الباري عطوان: " تحولت حكومة إسماعيل هنية إلى وزارة أوقاف معظمة، لا تتمتع بأي صلاحيات تنفيذية حقيقية لا يسيطر رئيس الوزراء على الإعلام، ويرث خزانة فارغة، وأجهزة أمنية خارج نطاق صلاحياته، وقضاء تابع للرئاسة، ومعابر يسيطر عليها فريق لا يأتمر بأمره، ويمكن أن يمنعه بأي لحظة من السفر، فكيف سيؤدي مهام مركزه، ويستحق اللقب الذي يحمله" (المرجع السابق،2015: 77).

وتولى إسماعيل هنية في 29 مارس (2006) رئاسة الحكومة الفلسطينية العاشرة، ثم الحادية عشر "حكومة الوحدة الوطنية" التي تمتعت بثقة أغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني، إلى أن أقيلت في 14 يونيو (2007) لتصبح حكومة تسيير أعمال طبقًا للقانون الأساسي الفلسطيني، وتقع سلطتها الفعلية في قطاع غزة فقط. وبقي لحماس الخيار الأصعب وهو تشكيل الحكومة منفردة، مما أزم العلاقة بينها وبين رئيس السلطة الفلسطينية، وبدأ الوضع السياسي في الضفة الغربية يسير في خطين متوازيين، الأمر الذي أدى إلى الجمود والاحتقان في الساحة الفلسطينية، هذا الجمود عصف بأكثر من 90 قتيلاً وأكثر من 300 جريح في خلال أسبوعين فقط، فقد بلغت العلاقات بين فتح وحماس مستوى الاختطاف المتبادل والاغتيالات، ووصلت الأمور إلى الأزمة الفلسطينية (العمور، 2009: 425).

وكما أسلفنا في الفصل السابق، فإن بوادر الحصار بدأت بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية (2006)، ورفضها الرضوخ للشروط الإسرائيلية وطلبات الرباعية الدولية، مما أزم الموقف، هذا بالإضافة إلى عدم تقبل حركة فتح خسارتها القاسية للانتخابات التشريعية، وبدأت "بوضع العصي في دواليب الحكومة". هذه الأمور وأخري أفضت إلى الانقسام والقطيعة وحدا بالحكومة العاشرة أن تسعى بقوة وأن تطرق كل الأبواب في محاولة منها لرفع الحصار عن قطاع غزة، أو على الأقل تخفيف حدته (بارود، 2006).

وفى ذات السياق يقول غازي حمد من حركة حماس: "في فترة تولي الحكومة العاشرة وبعد الانقسام كنا نحاول إيجاد قنوات لتخفيف الحصار عن قطاع غزة، والذي أصبح أكثر شدةً بعد الانقسام عام 2007" (حمد، 2015: مقابلة علمية). فيما يوضح أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء السابق تحرك حركته من أجل رفع الحصار من البدايات و لحتى الآن قائلاً: "بدأت حكومة حماس بالتواصل مع المنظمات الإسلامية التي كانت ذات طابع إنساني الموجودة في أوروبا والولايات المتحدة وبريطانيا من أجل تقديم شيء لغزة، لأن هذه المنظمات تشرف عليها جهات إسلامية، لها القدرة على ممارسة الضغط على البرلمانات من أجل الضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن قطاع غزة، بالإضافة إلى أن هناك جمعيات ذات عناوين غربية لكن جذورها وقيادتها من أصول عربية وإسلامية قدمت بعض المساعدات من أجل تخفيف الحصار، كما أن الوفود المتضامنة تعرضت للكثير من المضايقات في المطارات الإسرائيلية، إضافةً إلى أن التغيرات السياسية في مصر وإغلاق الأنفاق ساهمت في تشديد الحصار على قطاع غزة، وكان هنالك دورٌ للفلسطينيين في أراضي عام 1948، بتقديمهم المساعدات الإغاثية والإنسانية خلال الحروب على القطاع، كما نشير إلى أن مؤسسة فلسطين الغد التي يرأسها سلام فياض قدمت الكثير من المساعدات إلى قطاع غزة خصوصاً بعد الحرب الأخيرة على القطاع" (يوسف، 2015: مقابلة علمية).

### 3. حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق مكة (الحكومة الحادية عشر):

لم تثمر الجهود التي بذلتها حماس في الحكومة العاشرة، في إقناع المحيط المحلي والإقليمي والدولي بالنتائج الديمقراطية للانتخابات والتعامل مع الحكومة العاشرة. وبات واضحاً أن ما بذل في الدبلوماسية لم يأتِ أُكله، وزاد وضوحاً في هذه المرحلة الاحتقان السياسي والصراع الداخلي. وكان جلياً إن حركتي حماس وفتح لم تنجحا في تنفيذ أي من بنود الاتفاقات السابقة بالرغم من أن بعضها تمت رعايته بشكل رسمي من بعض الدول العربية. ففي عام 2005 تمّ توقيع اتفاق القاهرة، وفي 2006

اتفاقية الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، فكان لابد من إعادة التحركات العربية باتجاه تخفيف حدة التوتر، ورأب الصدع الحاصل في المشهد الفلسطيني، فجاءت التحركات العربية في هذا الشأن.

وشهد مطلع شهر أغسطس 2007، تصاعد وتيرة التحركات من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية إلى واجهة السياسة الفلسطينية. وجاءت حكومة الوحدة الوطنية كثمرة لاتفاق مكة الموقع بين الفصائل برعاية سعودية، إذ تشكلت الحكومة من شخصيات حزبية فصائلية، وأخرى مستقلة تم التوافق بينهم، وقد أُعتبرت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية إنجازاً فلسطينياً عالي المستوى، ولأول مرة منذ الانتخابات التشريعية يتم التوافق على برنامج سياسي عام، وقد تضمن برنامج الحكومة ما يلي:

- احترام الحكومة لالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية.
- تفويض منظمة التحرير والرئيس أبو مازن بإدارة المفاوضات مع الإسرائيليين.
- الشروع بتطبيق الخطة الأمنية من أجل إنهاء حالات الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس.
- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها بما فيها المقاومة الشعبية.
- رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة.

نالت حكومة الوحدة الوطنية ثقة المجلس التشريعي بناءً على البرنامج السياسي الذي تلاه رئيس الحكومة إسماعيل هنية، وبناء على تركيبتها كاملة بتاريخ 17 مارس2007. على الرغم من أن أغلب أعضاء المجلس التشريعي في هذه الفترة كانوا داخل السجون الإسرائيلية وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز دويك (قاسم، 2009: 250).

ومن هنا، فإن عودة الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية بعيداً عن رفع الحصار والإفراج عن الوزراء الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال إلى جانب النواب، إنما يشكل خدمة غير مباشرة لبرنامج رئيس السلطة لحل الحكومة الحالية، وتشكيل أخرى والضغط على حركة حماس لقبول ما رفضته سابقاً من شروط سياسية، ويبدو أن التنازلات التي قدمتها حماس في مفاوضات "وثيقة الوفاق الوطني" على أكثر من مستوى، قد أغرى بعض الأطراف بابتزاز المزيد من هذه التنازلات إلى حد مطالبتها بالتخلي عن الثوابت التي اختارها الشعب الفلسطيني بناءً عليها (الحمد،2006).

وعلى الرغم من أن هذه الحكومة توافقت على برنامج سياسي عام، وأوكلت منظمة التحرير والرئيس محمود عاس "أبو مازن" بإدارة المفاوضات مع الإسرائيليين، إلا أن هذه الحكومة مرت بدون

أي تدخل أو نشاط واضح حول رفع الحصار عن قطاع غزة، بل بالعكس فإن الحصار والتضييق زادت شدته في فترة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة.

### 4. حكومتا ما بعد الانقسام الفلسطيني:

لم تدم حكومة الوحدة الوطنية الناتجة عن اتفاق مكة سوى بضعة أشهر، وبات واضحاً أن أمر الحكومة هو شكلي، لأنها لم تغير من الواقع والحصار المفروض على القطاع شيئاً فكان أن قام كل فريق بإعلان حكومة خاصة به، مما جسد الانقسام على أرض الواقع وزاد من حد الشقاق والثمن الباهظ الذي سيدفعه سكان قطاع غزة. وفي الجزء التالي سنحاول إلقاء الضوء على حكومة غزة ومن ثم حكومة الضفة وتداعيات ذلك على المشهد السياسي الفلسطيني.

#### أ. حكومة غزة:

حاولت حماس إقناع الفصائل السياسية الأخرى وبخاصةٍ حركة فتح بمشاركتها في حكومة ائتلاف وطني، لكنها رفضت بدعوى عدم الاتفاق على البرنامج السياسي للحكومة، فأقدمت حماس على تشكيل حكومة بمفردها، الأمر الذي لم يرق لـ"المجتمع الدولي" والولايات المتحدة و"إسرائيل" فدعت السلطة الفلسطينية وضغطت من أجل إسقاط حماس وإعادة سيطرة السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس على الحكومة. وإثر ذلك فرضت "إسرائيل" والولايات المتحدة، وحلفاءها حصارًا على الحكومة، في محاولة لإفشالها. تمثل هذا الحصار في العزل الدبلوماسي والإغلاقات ومنع تحرك الأفراد والبضائع. كما خاضت حماس صراعاً كبيراً مع حركة فتح عقب تشكيلها الحكومة، تحول إلى اشتباكات مسلحة في قطاع غزة، انتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007.

ومنذ ذلك الوقت، ساد الانقسام أراضي السلطة، حيث تحكم حماس قطاع غزة، فيما تحكم حركة فتح الضفة الغربية، ولم تنجح كافة الجهود العربية لرأب الصدع فيما بين الحركتين، على الرغم من كل الجهود التي بذلت والاتفاقات التي وقعت والتي كان آخرها توقيع اتفاق المصالحة في مدينة غزة الذي عرف باتفاق الشاطئ (الرسالة نت، تاريخ الاطلاع 2015/6/15 ).

وفي ظل حكومة حماس في قطاع غزة، شن الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة اعتداءات عليه وكان آخره معركة العصف المأكول في عام (2014)، كما تعرضت الحركة إلى اعتقالات شرسة ثنائية من قبل الاحتلال وأجهزة أمن السلطة، إذ اعتُقل رئيس المجلس التشريعي وعشرات النواب، كما تقوم

السلطة بسياسة الباب الدوار بإعادة اعتقال أبناء وكوادر حركة حماس واستدعائهم، وتمنع نشاطات الحركة وتحاربها في الضفة الغربية، فيما يتعرض أسراها المحررون إلى الإبعاد عن مدنهم إلى قطاع غزة أو إلى بلدان خارجية بالإضافة إلى أنه تم قطع العلاقات مع الجوار الإقليمي من الدول مثل مصر، إضافةً إلى أن الحركة كانت تواجه العداء غير المعلن من دول الخليج وكان أبرزها السعودية، في الوقت الذي نسجت فيه حماس علاقة متينة مع قطر(المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/6/15).

وقد سعت حكومة غزة إلى كسر الحصار المفروض على القطاع، بالضغط على مصر سياسياً وإعلامياً وجماهيرياً، لتنفيذ التزاماتها القومية والإنسانية. وكان يتْبَع التكتيكَ السياسي والجماهيري المبادر الذي تبنته الحكومة، تكتيكٌ مصري، يبدو انفعالياً بهدف وضع سقف "لمناورة" الطرف الفلسطيني لفكّ الحصار(التقدير الإستراتيجي، 2008: 5)

وبناءً على هذه المعطيات، ومن أجل رفع الحصار، بنت حكومة غزة المتمثلة بحركة حماس رؤيتها ومواقفها وفق المعطيات التالية:

- أدركت حماس بأن الاحتلال الإسرائيلي يفرض الحصار على القطاع، مدعوماً بمواقف إقليمية و عالمية، تستهدف إحداث حراك شعبي ضدّ حماس، تمهيداً لفرض التسوية وفق السقف الإسرائيلي الأميركي.
- قدّرت حكومة حماس بأن مصر تتباطأ في تخفيف حدة الحصار بذريعة أنه ليس بيدها أوراق ضغط كافية على "إسرائيل".
- قرأت الحكومة بأن نظام الحكم في مصر يعيش حالة ضعف، يعاني فيها من عدة مشاكل داخلية، بعضها بدافع السخط من فشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبعضها الآخر نتيجة العداء لـ"إسرائيل" ومقاومة التطبيع. وهو الأمر الذي استثمرته حماس بذكاء لتقديم معطيات تكرار اجتياز الحدود في يناير (2008)، على أن القاهرة قد تتصرف بدرجة من الحدّة والتشنج، في محاولة لجعل حماس تطالب بأمور يمكن تلبيتها، وفق المعايير المصرية. ولا يفوت حماس الحرص على عدم قطع (شعرة معاوية) مع النظام المصري، والتوصل إلى حلّ.
- تدرك حماس ومصر أيضاً أن فتح معبر رفح يعني تخفيف الحصار، وليس بالضرورة رفع الحصار، إذ سيسهم أساساً في تيسير حركة المسافرين، لكن "إسرائيل" ستظل متحكمة بتزويد

القطاع بالكهرباء والوقود والبضائع الأساسية، كما ستظل مسيطرة على حركة النقل الجوي والبحري.(التقدير الإستراتيجي،2008: 7).

لم تقف حكومة حماس في هذه الفترة مكتوفة الأيدي، حيث عملت على إيجاد البدائل الممكنة أمامها لفك الحصار ومن بينها الأنفاق الرابطة بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، التي أدت إلى انتعاش اقتصادي واضح. وفي الصعيد نفسه لم تتوقف سياسياً ودبلوماسياً، وعملت على تكوين مجموعة من العلاقات الدولية لكسب دعمها والاعتراف بها. ولاقت هذه المحاولات ردود فعل جيدة من المجتمع الدولي، حيث دفعت الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها سكان غزة، نشطاء ومتضامنين دوليين – جزءٌ كبيرٌ منهم من الأتراك – لتسيير سفن تضامنية أطلق عليها اسم أسطول الحرية، وهي عبارة عن مجموعة من سفن تضامن منها سفن تركية، وسفينتين من بريطانيا، بالإضافة إلى سفينة مشتركة بين كل من اليونان وأيرلندا والجزائر والكويت، تحمل على متنها موادّ إغاثة ومساعدات إنسانية، بالإضافة إلى نحو 750 ناشطًا حقوقيًا وسياسيًا، بينهم صحفيون يمثلون وسائل إعلام دولية.

انطلق الأسطول باتجاه قطاع غزة في 29 مايو (2010)، محملاً بالتجهيزات والمساعدات. وقد هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلي الخاصة نشطاء السلام على متن القوارب التابعة لأسطول الحرية، واقتحمت أكبر سفن القافلة "مرمرة" التي تحمل 581 متضامنًا من حركة غزة الحرة – معظمهم من الأتراك – داخل المياه الدولية، وكان حصيلة الهجوم قتل تسعة من أعضاء القافلة وتوفي العاشر لاحقًا. ولقد سلط هذا الحادث الضوء على حصار غزة، حيث شهدت هذه الفترة ظهور العديد من المواقف المطالبة بفك الحصار، ما دفع حكومة الاحتلال لاحقًا لإدخال تسهيلات جزئية على الحصار وحركة المعابر دون أن تنهي المعاناة بالكامل.(فلسطين اليوم، تاريخ الاطلاع 2015/6/18).

ومما أسهم في تخفيف الأوضاع في غزة خلال هذه الفترة، زيادة الاعتماد على الأنفاق أسفل الحدود الفلسطينية المصرية في تزويد غزة بالبضائع التي تمنعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبقيت الأمور على هذه الحال بين شد وجذب حتى اندلاع الحراك الشعبي المصري في 25 يناير 2011. والتي بدورها كان لها الانعكاسُ الأكبر على قطاع غزة خلال جميع سنوات الحصار، ففي أعقاب حراك 25 يناير ، وتنحي الرئيس حسني مبارك، وبعد توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في 27 أبريل2011، أعلنت مصر في 25 مايو2011 عن فتح معبر رفح بصفة دائمة اعتبارًا من 2011/5/28، غير أن المعبر لم يفتح بشكل منتظم ( أمد للإعلام، تاريخ الاطلاع 2015/6/19).

وشهدت هذه الفترة زيادة في أعداد الأنفاق والاعتماد عليها، وفي أعقاب فوز الرئيس المصري محمد مرسي في الانتخابات عام 2012، جرت تسهيلات جديدة على حركة المرور عبر المعبر، لكن دون فتحه بشكل كامل. غير أن هذه المرحلة شهدت تسهيلات كبيرة أمام حركة حماس وحكومتها بغزة، وجرى استقبال قادتها في القصر الجمهوري بشكل رسمي لأول مرة، كما أتيح لهم القيام بجولات خارجية إلى العديد من الدول العربية والإسلامية، مكنتهم من شرح مواقفهم، وكسب التأييد الرسمي والشعبي، مما أسهم في تخفيف آثار الحصار على غزة، مع الإشارة إلى أن الاعتراف الرسمي استمر لحكومة السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/6/19).

وسرعان ما عادت الأمور لتسوء من جديد، عقب الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي في يوليو (2013)، حيث اتخذ النظام المصري الجديد موقفًا عدائيًا من حركة حماس، واتهمها بالتدخل في الشأن المصري الداخلي. وبالفعل فقد وصل الحصار على قطاع غزة أشده في الفترة ما بعد الإطاحة بالرئيس مرسي، وذلك حتى تشكيل حكومة الوفاق الوطني عام (2014) والتي لم تغير الكثير، ولكن استطاعت على الأقل فتح معبر كرم أبو سالم الذي كان مغلقاً بشكل كامل تقريباً خلال سنوات الحصار.(المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/6/19).

ونشير هنا إلى أنه رغم الحصار السياسي والدبلوماسي الذي تعرضت له حكومة حماس، إلا أنها حاولت ايجاد عدة بدائل لرفع الحصار عن قطاع غزة، سواء بحفر الأنفاق التي تربط بين قطاع غزة ومصر والتي أدت إلى انتعاش اقتصادي كبير، أو من خلال استجلاب الوفود التضامنية التي أتت إلى قطاع غزة خصوصاً من عام (2008) وحتى عام (2012) من كافة الدول عبر القوافل البحرية أو البرية والتي تحمل معها مواد إغاثية ومساعدات إنسانية لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

**ب. حكومة الطوارئ في الضفة الغربية:**

في الجانب الآخر، وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو(2007)، شكل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حكومة الطوارئ بقيادة سلام فياض ، وهى حكومة لم تحظَ بالثقة من المجلس التشريعي الفلسطيني ، وعلى امتداد عام (2011) لم تظهر في الأفق أية مؤشرات نحو السعي لإسباغ الشرعية على حكومة فياض، عبر منحها الثقة من المجلس التشريعي، الذي استمرت حالة تعطيله الرسمية، إذ لم يكد ينتصف شهر فبراير (2011) حتى قدمت حكومة سلام فياض استقالتها بطلب من عباس الذي أعاد تكليف فياض بتشكيل حكومة جديدة. وهكذا بدأ فياض جهوده لتشكيل حكومته الجديدة، إلا أن الخلافات أحكمت حلقاتها بين سلام فياض وفتح، إذا انقضت مع نهاية الأسبوع الأول

من مارس المهلة القانونية الأولى أمام فياض (ثلاثة أسابيع)، دون أن يتمكن من إنجاز التشكيل الوزاري المطلوب، وهو ما حدا به إلى طلب أسبوعين آخرين لإنجاز المهمة (التقرير الاستراتيجي، 2011: 25).

تابعت حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض عملها في الضفة الغربية، مستفيدة من الاعتراف العربي والدولي بها. وتناغمت حكومة فياض مع اتفاقات أوسلو، وتساوقت مع خريطة الطريق، ومتطلبات الدور الأمني لإدارة الحكم الذاتي. ورأت حكومة فياض في ذلك سياسة واقعية تقتضيها طبيعة المرحلة، وضعف الوضع الفلسطيني والعربي والإسلامي، وعدم قدرة خط المقاومة عملياً في الظروف الراهنة، من تحقيق الأهداف الوطنية. ولذلك، فإن حكومة فياض سعت للإيفاء بالتزاماتها لدفع الطرف الإسرائيلي للإيفاء بالتزاماته، وتحصيل الحقوق الفلسطينية أو جزء منها من خلال مسار المفاوضات.

وركزت توجهات حكومة فياض على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين، باعتبار أن التنمية الاقتصادية التي تعتمدها "ذات فلسفة ومنطلق سياسي مقاوم، يقوم على أساس تثبيت المواطن على أرضه"، وأكد فياض أن حكومته ستكون حكومة انتقالية، حتى يتم تشكيل حكومة وفاق وطني، وحدد أولوياتها السياسية بوقف الاستيطان، ووقف الاجتياحات، ورفع الحصار. كما أكد أن برنامج حكومته السياسي، هو برنامج الرئيس محمود عباس وبرنامج منظمة التحرير (التقدير الاستراتيجي،2008: 25).

وعلى صعيد علاقة حكومة سلام فياض مع الحكومة في غزة ورفع الحصار عنه فلم يكن لها دورٌ كبيرٌ، بل بالعكس كانت في بعض الأحيان تعمل على الضغط على حكومة غزة بشكل مستمر، حيث إنه قد سادت لدى أوساط الرئاسة الفلسطينية وحكومة فياض، توقعات بأنه سيتمّ بناء تجربة متطورة ونامية في الضفة الغربية، تقابلها تجربة فاشلة وعاجزة عن حل مشكلات المعيشة في قطاع غزة، و أن ذلك سيؤدي إلى سقوط حماس في غزة ، وقد تغلبت الرؤية التي تقول بأن على حكومة فياض مواصلة تحمل مسؤولياتها المالية تجاه القطاع، وأن تحصر عملها في حجب الأموال عن حركة حماس فقط. وذلك حتى لا تواجه حكومة فياض اتهامات بمشاركتها في الحصار والعقاب الجماعي لسكان القطاع، وبأنها تتلقى مساعدات مالية، ولكنها تحجبها عنهم، في الوقت الذي تؤكد أنها حكومة للشعب كله. وفي الوقت نفسه، بادرت حكومة فياض باتخاذ سلسلة من الإجراءات تخدم شعار تجفيف

مصادر أموال حركة حماس، إضافةً إلى قرارات إدارية تعرقل إمكانية سيطرة حماس على الوضع في القطاع، ومن هذه الإجراءات:

1. استنكاف حكومة سلام فياض عن دفع رواتب الموظفين المستمرين في أعمالهم في غزة، وتمييزها بين موظف يتبع لحكومة رام الله وآخر يتبع لحكومة غزة.
2. إصدار قرار بإعفاء جميع سكان قطاع غزة من الضرائب والرسوم الحكومية، وبهدف منع الحكومة المُقالة من مصدر تمويل أساسي لها، ولأية حكومة أخرى.
3. إقرار قانون خاص لمنع غسل الأموال، وبهدف "تقليص قنوات حماس المالية".

وقد أسفرت هذه الحرب الإدارية والمالية من قبل حكومة سلام فياض، كما أسفرت حرب الحصار من قبل "إسرائيل"، عن حالة اقتصادية صعبة في القطاع (المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ الاطلاع 2015/6/20).

ونرى أن موقف حكومة رام الله (الطوارئ) من ما تم استعراضه سابقاً والخاص بمسألة الحصار على قطاع غزة، هو موقف أقرب إلى المساهمة في زيادة معاناة سكان القطاع من الناحية الاقتصادية والمعيشية ،وهذا يمثل جزءاً أساسياً من مخرجات الحصار، وبالتالي فإن هذه الحكومة لم تخفف الحصار عن أهل القطاع بل أصدرت العديد من القرارات والإجراءات التي زادت من حدة الحصار.

**ت. حكومة الوفاق الوطني:**

كانت حركتا فتح وحماس قد وقعتا على اتفاق القاهرة (2009 و2011) وتفاهمات الدوحة (2012) واتفاق الشاطئ (2014) والذي أسفر عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني وكان يوم 2 يونيو (2014م) يوماً حاسماً، حيث أنهى الانقسام الذي ألحق بالقضية الفلسطينية أضراراً كارثية طوال السنوات السبع الماضية، فقد تم تشكيل الحكومة وتم حلف اليمين أمام الرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واعتبر الحدث بحد ذاته أول انتصار تسجلها حكومة المصالحة والوفاق لإنهاء الانقسام، وترسيخ المصالحة تعد خطوة جبارة اتخذتها القيادة الفلسطينية وفصائل العمل الوطني والإسلامي لترسيخ الشراكة السياسية بينها من منطلق تعهدها العمل بإخلاص، وبذل كل جهد للاستمرار بقطار المصالحة حتى تنفيذ كافة متطلبات إنهاء الانقسام، وصولاً لتوحيد الشعب والوطن والمؤسسات لتحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ووقف الاستيطان والتهويد والإفراج عن الأسرى من سجون الاحتلال ورفع الحصار عن قطاع غزة.

**وكان أبرز ما جاء في نص وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني بما يتعلق بإنهاء الحصار:**

1. وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية والقرارات الدولية المنصفة للشعب الفلسطيني تمثلها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني ودعماً لحق الشعب في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال، ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض حلولها على الشعب الفلسطيني ولمواجهة الحصار الظالم عليه (مركز المعلومات الفلسطيني وفا، تاريخ الاطلاع 2015/6/21).
2. رفض وإدانة الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل ودعوة العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الداعمة للشعب الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية، والتأكيد على أن السلطة الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي والعمل العربي المشترك.
3. دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورصد الصفوف ودعم ومساندة (م. ت. ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية (مركز المعلومات الفلسطيني وفا، تاريخ الاطلاع 2015/6/21).

وبعد أن توحدت السلطة الفلسطينية، وأصبحت حكومةً واحدةً تمثلها، وأنهت الانقسام بدأت سلطات الاحتلال بممارسة الضغط على حكومة الوفاق، ووضع العراقيل أمامها من خلال إلغاء وسحب بطاقات الشخصية المهمة جداًVIP" من جميع المسئولين في السلطة، ومنع الوزراء حكومة الوفاق الفلسطينية من التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إفشال الحكومة (العيلة، 2014).

وعن دور حكومة الوفاق في رفع الحصار عن قطاع غزة أكد رئيس الوزراء رامي الحمد الله، سعي حكومته الحثيث وبمتابعته شخصياً، لحل كافة قضايا قطاع غزة العالقة وبخاصةٍ قضية الموظفين والمعابر. ومؤكداً على التزام الحكومة بالعمل على تحقيق الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكد

أيضا "إن حكومة الوفاق الوطني تعمل على إعادة توحيد المؤسسات بين الضفة وقطاع غزة، ومعالجة آثار الانقسام، إلى جانب توحيد الجهود لتلبية احتياجات المواطنين في جميع أماكن تواجدهم وبشكل خاص في غزة". (وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، تاريخ الاطلاع 2015/6/25).

كما أكد رئيس الوزراء رامي الحمد الله، بأن عمل الحكومة على حل مشكلات قطاع غزة هو واجب أخلاقي وإنساني تجاه سكانه، ومهمة وطنية ونشمر لها السواعد ونحشد لها كل الإمكانيات والطاقات، ونوحد الجهود خلفها، فقد وضعنا سنوات الانقسام وراءنا، وشرعنا في تكريس المصالحة كخطوة جوهرية للتقدم، لوضع المجتمع الدولي وقواه المؤثرة أمام مسؤولياته في إعادة إعمار القطاع، وما يتطلبه ذلك من رفع للحصار الظالم، وتفعيل اتفاقية المرور والحركة لعام (2005)، ما يعني فتح كافة معابر القطاع، وتشغيل الممر الآمن، ورفع قيود الحركة في الضفة أيضاً، وبالتالي الهدف الأسمى هو إنهاء الاحتلال بشكل كامل" (أمد للإعلام، تاريخ الاطلاع 2015/6/28).

فيما اعتبرت النائب في المجلس التشريعي عن حركة فتح نجاة أبو بكر، أن حكومة الحمد لله مقصرة بشكل كبير بحق غزة ولا شيء يمنعها من التواصل مع الوزارات بقطاع غزة. ولم تر للحكومة أي دور في غزة على صعيد رفع الحصار (دنيا الوطن، تاريخ الاطلاع، 2015/6/28).

وترى الباحثة أنه وبرغم التفاؤل الذي ساد الأوساط الشعبية والرسمية بعد الاتفاق على حكومة الوفاق الوطني، والآمال التي رسمت برفع الحصار، وإنهاء معاناة سكان القطاع، فما زال الإخفاق المتكرر في تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين حركتي فتح وحماس هو السمة الغالبة على تنفيذ كل الاتفاقيات، مما أصاب أهالي قطاع غزة بحالة من اليأس والإحباط، وعدم الإيمان بأن أي من الحكومات لديها النية في تغليب المصلحة العليا للشعب الفلسطيني على المصلحة الحزبية، وما زال الحصار قائماً.

## المطلب الثالث:- وزارة الخارجية الفلسطينية:

تعتبر وزارة الخارجية أو الشؤون الخارجية إحدى وزارات السيادة نظراً لأهمية المجال الذي تغطيه. فهي الجهاز التنفيذي الذي يختص بالتحرك في العلاقات الدولية. كما تعتبر من المؤسسات السياسية التي ظهرت مع تطور واقع العلاقات الدولية الذي أصبح يتسمم بنمو روح المصلحة المشتركة بين الوحدات الدولية المختلفة، وتطور وسائل الاتصال والتعاون بين الشعوب والأمم. وقد كانت أسبق الدول إلى إنشاء وتنظيم مؤسسة الشئون الخارجية، المملكات الأوروبية في القرنين الخامس عشر

والسادس عشر، كفرنسا وإسبانيا وإنجلترا، وذلك بحكم الدور الفاعل الذي كانت تلعبه هذه الدول وقتئذ على مسرح الأحداث الدولية، وتشعب مصالحها وعلاقاتها الخارجية، بسبب سياساتها التوسعية (المجدلاوي، 2010: 55-54).

وتضم وزارة الخارجية العديد من الإدارات والموظفين الذين يعملون في إطار العمل الدبلوماسي ويأتي على رأسهم وزير الخارجية، فهي تشمل إدارات وأقسام تختص بالشؤون الإقليمية والدولية، منها ما يتعلق بإدارة المراسم، ومنها ما يختص بشؤون التفاوض والمعاهدات، ومنها ما يهتم بالمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية، ومنها ما يتعلق بالشؤون الثقافية والإعلامية... الخ (مصدر سابق، 2010: 55-54).

ونظراً لظروف الانقسام الحاصل، فسنعرج في الجزء التالي على دور كل من وزارة الخارجية في حكومة رام الله وحكومة قطاع غزة، ونحاول أن نرصد دور كلٍ من الحكومتين في رفع الحصار عن قطاع غزة.

**أولا: وزارة الخارجية الفلسطينية – رام الله:**

منذ قيام السلطة الفلسطينية عام (1994)، تم إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتقوم بمهام وزارة الشؤون الخارجية والتخطيط معاً، وفي عام (2003) تم إنشاء وزارة الشؤون الخارجية، وتدعيماً لهاً فقد تم إقرار قانون السلك الدبلوماسي رقم (13) لسنة (2005) واللوائح التنفيذية الناظمة له ومن ثم إقرار الهيكل التنظيمي للوزارة بداية عام 2006.

وعملت الوزارة على وضع هيكل تنظيميٍّ جديد يُعيد هيكلتها مراعياً خصوصيتها، وطبيعة مهامها، وأهدافها، ويتيح المجال أمام الاستجابة للضرورة المُلِحَّة القاضية بإنشاء سلك دبلوماسي فلسطيني حيَويٍّ، ونشط، ويُراعي التمييز، بدقةٍ وإحكام، بين المستويين الدبلوماسي والإداري، ويُمهَّد الطريق أمام منح وزارة الشؤون الخارجية ما يلزم من تفويض وصلاحيات من قبل الجهات المعينة في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تُمكِّنها من تحمُّل مسؤولياتها، وأداء المهام المنوطة بها، وذلك عبر أمور عديدة في مقدمتها الإشراف السياسي والإداري والمالي الكامل، على جميع المكاتب والسفارات والبعثات الفلسطينية القائمة في الخارج (قانون السلك الدبلوماسي، 2005: 3).

**ثانيا: وزارة الخارجية – غزة:**

تولت حركة حماس مسؤولية وزارة الخارجية بقطاع غزة بعد أن أحكمت سيطرتها على قطاع غزة وعملت من خلال "اللجنة الحكومية لكسر الحصار واستقبال الوفود" التي تشكلت مع بداية فرض

الحصار على قطاع غزة عام (2006)، وهي لجنة حكومية مقررة من قبل رئاسة الوزراء، عملت على تنظيم استقبال الوفود المتضامنة مع الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، واطلاعهم على تداعيات الحصار وآثاره، وحجم الدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني من الناحية الإنسانية والسياسية والاقتصادية. وفي مطلع عام (2012)، تم تغييرها لتحمل اسم اللجنة الحكومية لاستقبال الوفود. يقول الدكتور أحمد يوسف: "أنه في عام (2007) أصبحت حركة حماس محاصرة من الجهات الأربعة، وبسبب القطيعة بين رام الله وغزة جاءت فكرة تشكيل لجنة لحشد الطاقات لتحريك المجتمع الدولي" (يوسف،2015: مقابلة علمية).

واللجنة الوطنية هي لجنة حكومية، حيث إنها تمثل الحكومة الفلسطينية، وهذه اللجنة كانت تتحرك من خلال العديد من الزيارات للدول العربية والإسلامية والآسيوية والتواصل مع الفرق والحملات التي كانت تأتي براً وبحراً محملة بالمساعدات الإغاثية والطبية والأغذية وبعض أشكال الدعم المادي لأسر الشهداء، والتي كان لها دورٌ فعال ليس في كسر الحصار فقط وإنما في التخفيف من وطأته (العجرمي،2015: مقابلة علمية).

وكان من مهام هذه اللجنة تدعيم الجهود الصادقة التي تعمل من أجل تحقيق رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وتوفير أجواء الدعم النفسي والمادي والإنساني للشعب الفلسطيني، وإطلاق العنان للطاقات والمواهب الفلسطينية لبناء وتطوير ما دمره الاحتلال، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني والحفاظ على الهوية الفلسطينية للشعب الفلسطيني كما هو حال باقي شعوب العالم، وإثبات الذات من خلال العديد من المساهمات التي قامت بها الوفود من أجل إحياء الشعب الفلسطيني بكرامة وعزة.

لكن الحصار المفروض على قطاع غزة كان كبيراً جداً خاصة مع وجود المتغيرات في الدول العربية، الشقيقة مثل: جمهورية مصر العربية أثر على وصول الوفود التضامنية التي ابتغت رفع الحصار عن قطاع غزة، بالإضافة إلى وجود الكثير من العقبات من خلال اتخاذ الرئيس محمود عباس العديد من الإجراءات والتي تزيد من حدة الحصار المفروض على قطاع غزة، مثل قمع المظاهرات التي كانت تحدث بالضفة الغربية واعتقال من قاموا بها.

ويصف الدكتور محمود العجرمي وضع وزارة الخارجية بغزة والضفة قائلاً " أننا أمام وزارتي خارجية، وزارة خارجية رياض المالكي في رام الله، ووزارة الخارجية في غزة وهناك تنابذ واشتباك سياسي لأسباب واضحة بين الوزارتين في رام الله وغزة، لكن من ناحية أخرى كان هناك تنسيق بين وزارة

الخارجية في غزة وبين اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة ، حيث كان بينهم تعاون ميداني مباشر ومشترك لاستثمار الإرث الدبلوماسي السابق للوزارة" (العجرمي، 2015: مقابلة علمية).

وقد أكد د. العجرمي، أن الرئيس عباس كان سبباً في إفشال الكثير من الجهود التي قامت بها اللجنة الوطنية الحكومية لكسر الحصار، أما على مستوى أفراد الأجهزة الأمنية المختلفة، فكان هؤلاء يحمون الوفود ويسهلون مهامهم، وكان لهم دورٌ فاعلٌ في محاولات كسر الحصار من خلال القوة العسكرية والذي بدوره أدى إلى اتفاقات التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي كان هناك صمود من الشعب المقاوم من خلال استمرار عمل الوزارات رغم انقطاعها عن المركز الذي لم يقدم لها أي دعم، بل حاصرها من خلال منع الأموال والرواتب والمواد العينية للمستشفيات. وهذا كله كان سبب في احترام العالم لهذا الصمود والثبات، والذي ساهم جزئيا في رفع الحصار عن قطاع غزة. كما أنه أكد بأن عمل الحكومة في حل مشكلات قطاع غزة هو واجب أخلاقي وإنساني تجاه سكان قطاع غزة، ومهمة وطنية ونشمر لها السواعد ونحشد لها كل الإمكانيات والطاقات، ونوحد الجهود خلفها، فقد وضعنا سنوات الانقسام وراءنا، وشرعنا في تكريس المصالحة كخطوة جوهرية للتقدم، لوضع المجتمع الدولي وقواه المؤثرة أمام مسؤولياته في إعادة إعمار القطاع، وما يتطلبه ذلك من رفع للحصار الظالم عن قطاع غزة ( العجرمي،2015: مقابلة شخصية).

فيما يقول غازي حمد " أما بالنسبة لوزارة الخارجية في رام الله وغزة لم يكن هناك تواصل بينهما، واعتبرت وزارة الخارجية في غزة في حكم المجهول" (حمد، 2015: مقابلة علمية).

ويقول الدكتور أحمد يوسف: "بدأت حكومة حماس بالتواصل مع المنظمات الإسلامية التي كانت ذات طابع إنساني و الموجودة في بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة العمل وتقديم أي شيء لغزة، لان هذه المنظمات يشرف عليها جهات إسلامية لها القدرة على ممارسة الضغط ، وإقناع البرلمانات من أجل رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. بالإضافة إلى أن هناك جمعيات ذات عناوين غربية لكن جذورها وقياداتها أصول عربية أو إسلامية، قدمت بعض المساعدات لتخفيف الحصار عن قطاع غزة. ولقد أثرت هذه المؤسسات والمنظمات الدولية على البرلمانيين والسياسيين للمشاركة في حملات رفع وتخفيف الحصار عن قطاع غزة (يوسف،2015: مقابلة علمية).

كما عملت وزارة الخارجية بغزة على إطلاق مناشدات عدة لفتح معبر رفح والمعابر الأخرى، وكان منها مناشدة للملك السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود بالضغط على الأشقاء في جمهورية مصر العربية من أجل فتح معبر رفح البري المغلق بشكل كامل، كما ناشدت جمهورية مصر العربية بضرورة فتح معبر رفح من أجل دخول وخروج المرضى والطلبة وأصحاب الإقامة في خارج قطاع غزة وتسهيل حركة القوافل والوفود التي تحاول كسر الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة (يوسف،2015: مقابلة علمية).

يقول غازي حمد: "كان للجنة الحكومية جهدٌ مباركٌ في تخفيف حدة الحصار المفروض على قطاع غزة من خلال استقبال الوفود والتواصل معهم وترتيب زيارتهم واطلاعهم على أوضاع قطاع غزة من خلال عرض تقارير عليهم بهذا الخصوص، والكل أصبح لديه صورة حقيقية عن الوضع في قطاع غزة، وهذا أيضاً شجع مثل هذه المؤسسات والوفود أن تعودَ مرة أخرى وتأتي ببعض المشاريع سواء كانت من خلال الإندونيسيين أو الماليزيين أو الجزائريين وجنوب إفريقيا والإماراتيين بالإضافة للحملات مثل حملات أوروبا والتي كانت تحمل بعض المسميات مثل أغيثوا غزة، وهذا ساهم إلى حد كبير لإدخال الكثير من المساعدات الإنسانية والأدوية. ولكن بعد عام (2013م) أغلب هذه المساعدات توقفت بسبب إغلاق المعابر ومنع هذه الحملات للمجيء إلى غزة واعتراض طريقها قبل الوصول لقطاع غزة" ويتابع حمد حديثه بالقول "ما زال معبر رفح مغلقاً منذ ما يزيد عن الشهرين، مع توقف كامل في حركة المسافرين من وإلى قطاع غزة، علماً بأن المعبر شهد إغلاقاً لأكثر من 230 يوماً منذ مطلع العام الجاري (2015م)، وهو ما منع نحو 30 ألف حالة إنسانية من السفر لقضاء حاجاتهم في الخارج، بجانب عشرات آلاف الحالات الأخرى" (حمد،2015: مقابلة علمية).

وقد أكدت اللجنة الحكومية لكسر الحصار واستقبال الوفود التابعة لوزارة الشؤون الخارجية أن عام (2014م) هو الأقل على الإطلاق من جهة استقبال الوفود المتضامنة مع قطاع غزة، فقد استقبلت اللجنة خلال العام 41 وفداً فيما وصل إجمالي أعداد المتضامنين 317 متضامن، وهو ما يُشكل 19% من أعداد الوفود التي وصلت عام (2013م) والتي بلغت 218 وفداً بإجمالي 4512 متضامن، وأقل من 9% من الوفود التي وصلت عام 2012 والتي بلغت 437 بإجمالي 12920 متضامناً. في حين تناقصت أعداد الوفود في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة مقارنة بالحربين السابقتين، موضحةً أنها استقبلت خلالها أربعة عشر وفداً تضامنياً، فيما وصل إلى القطاع أكثر من ستين وفداً

خلال العدوان الإسرائيلي عام (2012م)، ويشملون نحو 1600 متضامناً، وبمتوسط 11 وفداً بصورة يومية (فلسطين أون لاين، تاريخ الاطلاع 2015/7/1).

ونعزي السبب في تقديرنا تناقص الوفود إلى قطاع غزة في عام (2014م) بسبب العدوان والدمار الهائل الذي خلفه هذه العدوان، بالإضافة إلى زيادة ممارسة إسرائيل الضغط على المجتمع الدولي بقطع علاقاته مع حكومة حماس في قطاع غزة وعدم التعاطف معها، واعتبار القطاع منطقة مغلقة ومعزولة عن العالم الخارجي فضلاً عن الاغلاق المستمر لمعبر رفح في عهد الرئيس المصري الجديد عبد الفتاح السيسي.

وترى الباحثة أن وزارة الخارجية بشقيها في رام الله وقطاع غزة حاولتا كل بطريقته وهدفه العمل على رفع الحصار عن قطاع غزة في محاولة لكسب النقاط أكثر منه جهداً لرفع المعاناة عن السكان، لذلك لم تفضي هذه الجهود إلى أي تغيير في الوضع القائم للحصار الذي ما زال يرهق المواطنين في قطاع غزة.

## المبحث الثاني
## دور المجلس التشريعي الفلسطيني

### مقدمة:

المجلس التشريعي الفلسطيني هو أحد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ويمثل السلطة التشريعية والرقابية فيها، ومن الركائز الأساسية في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وهو الحقل السياسي الواسع الذي يشمل مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني ويعبر عن الإرادة الحرة والكاملة لأبناء الشعب الفلسطيني في ممارسة العملية الديمقراطية عبر ممارسة حق الانتخاب كحق أصيل ومكفول في كل التشريعات الفلسطينية. كانت الانتخابات التشريعية الأولى في عام 1996 وانتهت ولاية المجلس المنتخب في مايو 1999 إلا أن الرئيس عرفات مدد ولاية المجلس وفقاً لمرسوم رئاسي صدر في مارس/2002 بموجب صلاحياته القانونية وبسبب الانتفاضة الثانية والظروف الداخلية لشعبنا.

بعد انتهاء فترة التمديد الأولى " ثلاث أشهر" تدخل المجلس المركزي لمنظمة التحرير للتمديد لولاية جديدة للمجلس التشريعي ليستمر عمل المجلس بموجبها حتى يناير 2006 (التقرير الاستراتيجي، 2006: 27)، من أجل تهيئة الظروف الداخلية لإجراء الانتخابات التشريعية، وأصر الرئيس الفلسطيني عباس على مشاركة حركة حماس في الانتخابات رغم بعض الأصوات الدولية أو المحلية التي حذرته من ذلك (أبو رمضان، 2009: 27– 28). وبتاريخ 11/20/ 2005 صدر مرسوم رئاسي فلسطيني حدد أن الانتخابات الثانية ستجرى في موعدها بتاريخ 25–1–2006.

### المطلب الأول: الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006

في الخامس والعشرين من يناير سنة (2006) توجه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية لصناديق الاقتراع لاختيار مثليهم في المجلس التشريعي الفلسطيني في ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994) وشكلت هذه الانتخابات نقطة تحول جوهرية في حياة الشعب الفلسطيني وفي تجديد شرعية المجلس التشريعي (تقرير الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 2010: 9).

وبذلك فقد أظهرت نتائج الانتخابات، أن قائمة التغيير والإصلاح حصلت على نسبة 67.6% من أصوات الفائزين المجلس التشريعي الحالي على الرغم من أنها حصلت على نسبة 57.6% من المقاعد. وفي المقابل فقد شكّلت نسبة عدد مقاعد حركة فتح في المجلس التشريعي 32.6%، في حين حصلت على 22.8% من الأصوات التي حصل عليها أعضاء المجلس الفائزين. ووفقاً للكاتب طلال عوكل فإن الخامس والعشرين من يناير (2006م) لم يكن يوماً للديمقراطية الفلسطينية فحسب وإنما بداية للعمل السياسي المشترك من خلال إبراز التعددية السياسية الفلسطينية بشكل جلي (عوكل، 2006:20).

## المطلب الثاني: فعاليات وانجازات المجلس التشريعي في مواجهة الحصار:

إن المجلس التشريعي الفلسطيني بأهميته وقيمته في سن التشريعات ومراقبة السلطة التنفيذية قد انحرف عن دوره الأساسي بفعل الانقسام والتجاذبات السياسية والفصائلية، وأصبح يمارس دوراً دبلوماسياً يمكن أن نطلق علية اسم الدبلوماسية البرلمانية. فكان المجلس التشريعي الفلسطيني منهمك في قطاع غزة باستقبال الوفود واللجان الشعبية وكان عمله في الضفة الغربية معلقا، والعديد من نوابه يقبعون في السجون الإسرائيلية مما أثر على أداء المجلس.

يصف الدكتور فيصل أبو شهلا عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح دور المجلس بقوله: "إن دور المجلس دور سلبي سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية وجمد عمله بسبب الانقسام. ولم يستطع المجلس القيام بأي دور، لأن كتلة التغيير والإصلاح في غزة أصبحت جزءاً من الانقسام وباقي الكتل لا تتعامل مع الوضع القائم في قطاع غزة والجميع يعلم ذلك لأن دور المجلس الرقابة على السلطة التنفيذية وسن القوانين". واعتبر أبو شهلا أن اجتماعات المجلس التشريعي التي تحدث في غزة هي فقط اجتماعات لكتلة التغيير والإصلاح (أبو شهلا،2015: مقابلة علمية).

فيما يقول كايد الغول القيادي في الجبهة الشعبية: "إن دور المجلس التشريعي الفلسطيني هو دور منقسم على ذاته، وبالتالي لم يتجاوز دوره في المناشدات والمخاطبات للجهات الدولية وتشجيع فرق التضامن وبالتالي دوره في الأساس دور سياسي برلماني قانوني كان يمارسه في إطار المحافل الدولية سواء من خلال المشاركات التي كانت تجري سواء لأعضاء المجلس التشريعي في غزة أو أعضاء المجلس التشريعي في الضفة وكان يسعى لاستصدار القرارات من هذه الهيئات من أجل رفع الحصار وهو لا يستطيع غير ذلك" (الغول،2015: مقابلة علمية).

من جهته أوضح د. أحمد يوسف عند سؤاله عن دور المجلس التشريعي في رفع الحصار أنه: "عند زيارة الوفود البرلمانية كان يتم الحديث مع البرلمانيين من خلال لقائهم مع أعضاء المجلس التشريعي، ومناقشة مشاكل القطاع ومحاولة تشجيعهم ، لأن يأتوا للتضامن والعمل من خلال دولهم لكسر الحصار، وكان دور المجلس التشريعي أيضاً من خلال التوعية السياسية وتقديم مناشدات لمثل هؤلاء من البرلمانيين الأوربيين والعرب للتعاون من أجل كسر الحصار عن قطاع غزة". وأضاف يوسف في نفس السياق: "كان هناك نوعٌ من التنسيق وكثير من اللقاءات خصوصاً في قطاع غزة بين اللجنة الحكومية لكسر الحصار وبين اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار عندما يكون هناك أحداثاً كبيرة. لكن لم يكن هناك جهد يذكر للحكومة في رام الله في هذا المجال، بل كان هنا في قطاع غزة اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار برئاسة جمال الخضري حيث كان لها جهدٌ طيبٌ ومشكور في تعضيد هذه الجهود" (يوسف،2015: مقابلة علمية).

وفي السياق ذاته أكدت النائبة والوزيرة السابقة جميلة الشنطى دور المجلس التشريعي بقولها: "استمر المجلس التشريعي بجدارة ورغم الحصار في اجتماعاته ولجانه وأدار قطاع غزة بطريقة رقابية عالية المستوى من خلال رقابته على المؤسسات وظل حاضراً رغم أنه اشتغل بلون واحد ، لأن الحصار كان على هذا اللون وخروج كل الكتل البرلمانية من المجلس التشريعي تحت ضغط سياسي من المقاطعة حيث إن نفس المجلس التشريعي تعرض لحصار سياسي لكن استمر في أدائه وجلساته ولم يتأثر بشيء" (الشنطى، 2015: مقابلة علمية). وتابعت النائبة الشنطي: "لقد وقف التشريعي إلى جانب المواطن من خلال تقديم المساعدات وحل المشاكل وترميم بيوت أي أنه ساهم مع المجتمع، كما تبنى الكثير من القضايا مثل الفقر والبطالة والأعمار وساعد فيها من خلال متابعتها وإنجازها بسرعة وشارك أيضاً في اثراء الدبلوماسية البرلمانية حيث إن الكثير من أعضاء المجلس التشريعي كانوا يسافرون إلى الكثير من الدول العربية والإسلامية والعالمية ويتجولوا فيها لعرض ما يحدث في قطاع غزة من حصار خانق، وحث هذه الدول على تقديم مساعدات وكانوا ينجحوا في ذلك. وهذا جزء من فك الحصار" (مرجع سابق، 2015: مقابلة علمية).

أما إذا نظرنا إلى الجانب الرسمي لعمل المجلس التشريعي بخصوص فك الحصار عن قطاع غزة، نستطيع أن نشير في هذا المقام إلى بعض القرارات التي ارتبطت بعمل المجلس التشريعي والخاصة بكسر الحصار عن غزة وهي:

**أولاً:- قبول تقرير اللجنة السياسية حول جريمة القرصنة الصهيونية على أسطول الحرية يوم 2010/5/31. وإقرار توصيات تقرير اللجنة السياسية، وكانت التوصيات كالتالي:**

- ضرورة الإفراج الفوري عن كل المتضامنين الذين تم احتجازهم من قبل الاحتلال، وذلك امتثالاً للقرارات الدولية وقرارات مجلس الأمن.
- الضغط على المجتمع الدولي لإدانة إسرائيل ووضع حد لجرائمها وحصارها وإلزامها بالقانون الدولي الإنساني.
- الطلب من جامعة الدول العربية ومصر بفتح معبر رفح مرة واحدة للأبد ورفع الحصار عن قطاع غزة.

**ثانياً:- تثمين الدعم الذي تقدمه الدول العربية للشعب الفلسطيني، والترحيب باهتمامها للمساعدة في رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.**

**ثالثاً:- دعا المجلس التشريعي الدول العربية للعمل على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، فالحصار يعتبر أحد أدوات الحرب وهو جريمة سياسية وقانونية ولا إنسانية ولا أخلاقية.**

**رابعاً:- طالب الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية من أجل الضغط على الاحتلال لرفع الحصار بشكل كامل عن الشعب الفلسطيني، ومطالبة المنظمات الدولية والإقليمية عقد اجتماعات لمناقشة موضوع الحصار على قطاع غزة.**

**خامساً:- نظمت رئاسة المجلس زيارة تفقدية للمسافرين عبر معبر رفح وعقدت مؤتمراً صحفياً للمطالبة برفع الحصار وذلك بتاريخ 2 سبتمبر2013** (تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني،2010-2014: 19).

**هذا ناهيك عن المناشدات والمطالبات الكثيرة من المجلس التشريعي ونوابه والأمثلة كثيرة منها:**

- دعا رئيس الوزراء إسماعيل هنية الأسرة الدولية لرفع الحصار.
- النائب رئيس المبادرة الوطنية مصطفى البرغوثي صرح بأن الذرائع التي كانت وراء فرض الحصار على الشعب وحكومته قد أُزيلت مطالباً اللجنة الرباعية الدولية والمجتمع الدولي بضرورة رفع الحصار (الأهرام المصرية، تاريخ الاطلاع 2015/7/8).

- خلال استقبال المجلس التشريعي وفد برلماني أوروبي لكسر الحصار عن شعبنا، وخلال مداخلات النواب في المجلس التشريعي طالب هؤلاء النواب بضرورة بذل مزيداً من الجهد لرفع الحصار عن قطاع غزة ( مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تاريخ الاطلاع 2015/7/10 ).
- مطالبة المجلس التشريعي الرئيس/ محمود عباس بالعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة.

وترى الباحثة أن المجلس التشريعي الفلسطيني غيب عن الساحة الفلسطينية بين عامي 2006-2007 بسبب إجراءات الاحتلال بعدم الإقرار بنتائج الانتخابات وتماهي اللجنة الرباعية الدولية مع شروط الاحتلال، إضافةً للانقسام بين شطري الوطن في حزيران (2007)، وانقسام المجلس التشريعي على نفسه وانعقاده بكتلتين واعتقال النواب من طرف الاحتلال أدى ذلك إلى صعوبة ممارسة المجلس التشريعي لمهامه ولم يستطع أن ينهي أو يخفف الحصار برغم الجهود والمحاولات المستمرة وفي غزة على وجه الخصوص.

## المبحث الثالث

## دور منظمة التحرير الفلسطينية

منظمة التحرير الفلسطينية، عنوان عريض اقترن تاريخياً ونضالاً بقضية شعب هُجر واغتُصبت أرضه وضاعت حقوقه في أروقة صناعة القرار الدولي تلك القرارات التي نهشت الحلم الفلسطيني بالعودة والتحرير وتقرير المصير، فعلى مدار محطات المنظمة كانت تحمل هم القضية وتمثيل الشعب والوطن في مختلف المحافل الدولية بعد أن أقر العالم بأن تكون العنوان الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي هذا المبحث سنحاول أن نلقي بعض الضوء على دور منظمة التحرير الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة، باعتبارها الوطن الأم والنظام السياسي الجامح للشعب الفلسطيني والتي يناط بها مواجهة الموقف الإسرائيلي الذي أدخل قطاع غزة في دائرة الحصار المطبق، وأوجد على طاولة المنظمة ملفاً جديداً تطلب منها جهداً وعملاً دبلوماسياً دولياً وعربياً لرفع الحصار عن غزة.

### المطلب الأول:- أجهزة ومؤسسات م.ت.ف:

أثناء انعقاد الدورة الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية صدر قرار بالغ الأهمية يشكل أساساً عربياً لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وقد نص القرار على تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً واستمر تطوير ذلك حتى انعقدت الدورة الأربعين لمجلس الجامعة العربية في أيلول (1963م) والتي اتخذت قراراً بتعيين أحمد الشقيري ممثلا لفلسطين لدي جامعة الدول العربية.

ولقد ساهمت التحولات السياسية في المجتمعات العربية للتفكير بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ليكون للشعب الفلسطيني سلطة مركزية ونضج الأمر في مؤتمر القمة العربية عام 1964 حيث دفع الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتبني قرار عربي رسمي بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في الإسكندرية، وكان الغرضُ من إنشاء المنظمة هو مواجهة إسرائيل والحفاظ على الحقوق الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني (بدوان، 2008: 31).

وإن منظمة التحرير الفلسطينية كنظام سياسي للشعب الفلسطيني شأنها في ذلك شأن الأنظمة السياسية للدول وحركات التحرر من اجهزة ومؤسسات لتحقيق أهدافها وادارة شؤونها المحلية والخارجية، ومن أهم مؤسساتها "المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية، دوائر المنظمة السياسية

والإعلامية والمنظمات الشعبية، والقومية، الخ.." ، وفي الجزء التالي ولاستكمال الصورة، سنتطرق بإيجاز إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

**أ- المجلس الوطني الفلسطيني:**

المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها والذي يعتبر السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها. ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات "م. ت. ف" ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكل ما يتعلق بمصالحة الحيوية العليا.

**ب- المجلس المركزي الفلسطيني:**

وهو هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني، ومسئول أمامه ويشكل من بين أعضاءه ويتكون من أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وعدد من الأعضاء يساوي على الأقل ضعفي عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ويكونون من فصائل حركة المقاومة والاتحادات الشعبية والكفاءات الفلسطينية المستقلة. يجتمع المجلس المركزي مرة كل شهرين على الأقل بدعوة من رئيسه، ويترأس جلسات المجلس ويديرها رئيس المجلس الوطني، ويقدم تقريراً عن أعماله إلى المجلس الوطني عند انعقاده، ويعقد المجلس الوطني جلسات طارئة بناءً على طلب من أعضاء اللجنة التنفيذية، وتتخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين.

**ت- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:**

اللجنة التنفيذية في بنية منظمة التحرير الفلسطينية تشبه السلطة التنفيذية في الدول الأخرى، وقد عرفها النظام الأساسي للمنظمة بأنها "أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني وتكون مسئولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية.

وتأسست اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسب النظام الأساسي للمنظمة على أن "ينتخب المجلس الوطني من بين أعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار أعضائها،

وتؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضواً بما فيهم الرئيس، وينتخب هؤلاء من بينهم نائباً للرئيس (صالح،2014: 43-74).

ولقد أقامت المنظمة علاقات مع أكثر من مائة دولة، وقد اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في 1988/11/15 قرار يفوض المجلس المركزي إصدار نظام أساس لدولة فلسطين يوفر إطاراً لشرعية عمل السلطة الوطنية الفلسطينية عندما تظهر للوجود حيث كان ذلك بمثابة انتصار لسيادة القانون ومبدأ الشرعية (الشقاقي، 1995: 25).

كما أن منظمة التحرير هي من أسس السلطة الفلسطينية وفقاً للبرنامج المرحلي الذي تبنته المنظمة في العام (1974م) ووفقاً لقرار المجلس المركزي خلال اجتماعه في تونس في الفقرة من 10-1993/10/12 الذي دعا إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على كل الأراضي التي ينسحب منها الاحتلال وتفويض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تشكيل هذه السلطة وتكون منظمة التحرير مرجعيتها ويكون رئيسها هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (البرغوثي، 2010: 90).

## المطلب الثاني:- جهود منظمة التحرير في رفع الحصار عن قطاع غزة:

منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية وطنية عليا للسلطة الفلسطينية وفقاً لقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير خلال اجتماعاته في تونس في الفترة من 10- 12 أكتوبر 1993 (البرغوثي، 2010: 90). وعليه دأبت منظمة التحرير في بداية تكوين السلطة الفلسطينية على الحفاظ على السلطة كلبنة أولى على طريق بناء الدولة ومؤسساتها الوطنية؛ وبالتالي بدأت مرحلة جديدة في بناء النظام السياسي الفلسطيني القائم على وحدة الأرض بالتحديد في قطاع غزة والضفة بعكس ما حاولت دولة الاحتلال من تكريسه من سياسة الفصل بينهما كسياسة الأمر الواقع، والتي نجحت بعد الانقسام المرير في منتصف عام (2007) وساهم ذلك في تمكين الاحتلال الإسرائيلي من فرض الحصار على قطاع غزة تحت مبررات وحجج استطاعت بفعل ماكينتها الإعلامية من تسويقها لدى المؤسسة الرسمية في المجتمع الدولي، ولكن منظمة التحرير تداركت الأمر وكذلك السلطة التي تعرضت هي الأخرى لنفس الظرف والقيود.

إن الحصار ليس وليد عامي 2006 /2007، وإنما ظهر جلياً عندما كانت إسرائيل لا تحبذ السياسات الفلسطينية، وندلل على ذلك أنه في أعقاب فشل قمة كامب ديفيد الثانية عام 2000 في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون وبحضور الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه أيهود

بارك، وحين لم ينصاع الرئيس عرفات للإملاءات، انصب عليه الغضب الأمريكي والإسرائيلي بشدة، وتعرض للمضايقات والحصار في المقاطعة في رام الله، وانخفضت المساعدات الدولية، وزادت إجراءات التضييق على المعابر والحواجز الإسرائيلية، وتقلص دعم الموازنة لدفع رواتب الموظفين، وحجزت إسرائيل أموال الضرائب لحين وفاة الرئيس عرفات. أيضاً، حينما قرر الرئيس عباس التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في عام 2012، تعرض هو الأخير للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، ووقع تحت سياسة العقاب الجماعي، وحجزت إسرائيل أموال الضرائب (المقاصة)، ولم تستطع السلطة دفع رواتب الموظفين لعدة أشهر؛ وعليه فإن سياسة الحصار هي قديمة حديثة وقد عاشتها منظمة التحرير طوال مشوار حياتها. (الرسالة نت، تاريخ الاطلاع 2015/8/10).

ومنذ فرض الحصار على قطاع غزة في عام (2006-2007) بذلت منظمة التحرير الكثير من الجهود من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة نذكر منها التالي:

- بتاريخ 23 يناير 2008 خلال مؤتمر صحفي لرئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير صائب عريقات عقده مع وزير الخارجية الهولندي ماكسيم فيرماجن، صرح بأن العقوبات الجماعية التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني تقوض عملية السلام ، وأكد أن استخدام الغذاء والدواء والوقود كأدوات ضغط يدخل في إطار العقوبات الجماعية المحرمة دولياً ودعا إسرائيل لعدم المس بالحاجات الأساسية للشعب الفلسطيني.
- في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة الرئيس محمود عباس بتاريخ 20 أغسطس 2010 أكدت في بيانها على ما يلي:
  - رحبت بوجود مراقبين دوليين على معابر قطاع غزة مع إسرائيل لضمان رفع الحصار.
  - التمسك بالمطلب الفلسطيني برفع الحصار وفتح المعابر.
  - رفضت أي قيود على الدواء ، وأكدت على ضرورة تبادل السلع بين غزة والضفة.
  - احترام اتفاقية المعابر لعام 2005 (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/8/10)
- وبتاريخ 6 يونيو 2010، صرحت دائرة العلاقات الدولية في المنظمة بأن "العلاقات الإنسانية في قطاع غزة تستدعي تدخلاً دولياً لفك الحصار المفروض منذ أربع سنوات"، وخلال بيان صحفي قالت بأنها وجهت عدة رسائل لأصدقاء الشعب الفلسطيني ومنظمات دولية صديقة توصيها

بضرورة العمل حثيثاً لرفع الحصار خاصة بعد حجز الاحتلال للسفينة (راشيل كوري) التي تحمل مواد إنسانية لقطاع غزة.

- بتاريخ 20–21 يوليو 2014، صرح أمين سر الجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عبد ربه بما يلي:
  - أن "غزة تدافع عن المشروع الوطني الفلسطيني".
  - "إن انتصار غزة على الحصار هي بارقة أمل لانتصار الفلسطينيين على الحصار والاستيطان".
  - "رفع الحصار هو مطلب لكل فلسطيني وليس مطلب لفصيل دون غيره، والكل يدعم هذا المطلب".
  - حذر من أن سقوط غزة هو بداية لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، ودعا إلى تحييدها من الاستقطابات الإقليمية"
  - "طالب الفصائل المنطوية في إطار منظمة التحرير لعقد اجتماع من أجل العمل لرفع الحصار"
- بتاريخ 23 يوليو 2014 في بيان صادر عن منظمة التحرير وعقب اجتماع لها في رام الله جاء فيه: أن "العدوان ضد غزة لا يتجزأ بين حرب ظالمة ضدها وبين حصار مدمر، ودعا إلى تحرك شعبي واسع تضامنا مع غزة "بتاريخ 2014/7/31 أثناء الحرب الأخيرة ( قناة روسيا اليوم، تاريخ الاطلاع 2015/8/20).
- وصرح عضو الوفد الفلسطيني الموحد لمفاوضات التهدئة بالقاهرة (2014) صالح رأفت عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، بأن "المهم هو وقف العدوان بكل أشكاله"، وبضرورة "فك الحصار وفتح المعابر"، كما أكد على إلزام إسرائيل "فتح الممر الآمن بين الضفة وغزة " (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/8/20).

يقول الدكتور فيصل أبو شهلا: " إن السلطة الفلسطينية هي ذراع منظمة التحرير في الأراضي الفلسطينية، ومنظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الفلسطينية بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني، وبناءً عليه تولت السلطة المسؤولية عن أوضاع السكان داخل الأراضي المحتلة عام (1967م) حيث إن السلطة تمثل المنظمة، ولا يوجد فصل بين السلطة الفلسطينية والمنظمة" (أبو شهلا، 2015: مقابلة علمية).

في حين يرى كايد الغول "أن دور منظمة التحرير إلى حد كبير هو دور متماهي مع دور الحكومة أو السلطة في رام الله ، لأن هيئات المنظمة بالإجمال كانت ترى أن ما جرى من الانقسام في قطاع غزة هو المسئول عن تشديد الحصار، وبالتالي إنهاء الحصار يكون بإنهاء الانقسام" (الغول،2015: مقابلة علمية).

وتابع الغول موضحاً دور المنظمة في رفع الحصار قائلاً: "بذلت منظمة التحرير جهوداً لرفع الحصار تمثل في الخطاب السياسي، سواء في إطار منظمة التحرير أو الأمم المتحدة من خلال مندوب المنظمة أو مندوب دولة فلسطين في الأمم المتحدة أو في اجتماعات الجامعة العربية، والتي كانت تحاول دائماً أن تغلق موضوع الحصار، أو في المساهمة من خلال السلطة في دعوة الدول المانحة لإعمار غزة وإنهاء الحصار. ولكن مرة أخرى النظرة السياسية للحصار نظرة تتقاطع في بعض الأحيان مع السلطة في أن الانقسام سبب إضافي في تشديد الحصار على قطاع غزة ، وبالتالي لا بدَ من إنهاء الانقسام حتى ينتهي الحصار" (الغول،2015: مقابلة علمية).

ونرى في هذا المقام أن منظمة التحرير عملت جاهدةً على تجميع أطياف العمل السياسي الفلسطيني، وأسست لنظام سياسي قائم على المؤسسات والضوابط القانونية، وعلى تحرير عنوان واضح للشعب الفلسطيني في مختلف المحافل العربية والدولية، لذلك نرى ضرورة الاهتمام بمنظمة التحرير وإبعادها عن المناكفات السياسية للفصائل، واعتبارها مرجعية وطنية عليا ورافعة أولى للعمل الدبلوماسي والشعبي كونها تعتبر بمثابة أم للسلطة الفلسطينية وحاضنة للكل الفلسطيني. ومن هذا المنطلق نرى أن لمنظمة التحرير دور في رفع الحصار عن غزة. ولقد قامت بما تستطيع القيام به في ظل الظروف المحيطة سواء من خلال الخطاب الإعلامي أو الدبلوماسية الدولية أو العمل الداخلي من أجل التخفيف من أثر الحصار. لكن في المجمل والمحصلة، لم تسفر هذه الجهود عن رفع الحصار أو حتى التخفيف على المواطن في قطاع غزة.

**خلاصة:**

استعرضت الباحثة خلال هذا الفصل دور الدبلوماسية الرسمية في رفع الحصار عن قطاع غزة متمثلاً في الرئاسة والحكومة الفلسطينية الحالية والمقالة، والمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير الفلسطينية وما بذلته تلك الجهات الرسمية من جهود طيلة السبع السنوات الماضية من بداية فرض الحصار على قطاع غزة في عام (2007) ويتضح من خلال هذا الاستعراض عدم مقدرة الدبلوماسية الرسمية وبرغم جهودها فك الحصار عن قطاع غزة. فالرئاسة كان جل جهدها مركز على الاعتراف بدولة فلسطين، في حين أن الحكومات المتعاقبة كان محصلة جهودها في رفع الحصار متواضع. وبرغم التفاؤل الذي ساد الأوساط الشعبية والرسمية بعد الاتفاق على حكومة الوفاق الوطني فما زال الإخفاق المتكرر في تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين حركتي فتح وحماس هو السمة الغالبة مما أصاب أهالي قطاع غزة بحالة من اليأس والإحباط وعدم الإيمان بأن أي من الحكومات لديها النية في تغليب المصلحة العليا للشعب الفلسطيني على المصلحة الحزبية.

أيضاً، ترى الباحثة أن وزارة الخارجية في الضفة الغربية و قطاع غزة حاولتا كل بطريقته وهدفه العمل على حصار قطاع غزة في محاولة لكسب النقاط أكثر منه جهداً لرفع المعاناة عن السكان، لذلك لم تفضِ هذه الجهود إلى أي تغيير في الوضع القائم للحصار الذي ما زال يرهق المواطنين في قطاع غزة. أما المجلس التشريعي الفلسطيني فقد غيب عن الساحة الفلسطينية منذ العام (2006-2007)، بسبب الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران (20007)، وانقسام المجلس التشريعي على نفسه وانعقاده بكتلتين واعتقال النواب من طرف الاحتلال أدى ذلك إلى صعوبة ممارسة المجلس التشريعي لمهامه ولم يستطع أن ينهي أو يخفف الحصار برغم الجهود والمحاولات المستمرة وفي غزة على وجه الخصوص. لذلك لم تكن المحصلة النهائية للدبلوماسية الرسمية إيجابية في محاولاتها لرفع أو تخفيف الحصار عن قطاع غزة.

في الفصل التالي سنناقش دور الدبلوماسية الشعبية في رفع الحصار عن قطاع غزة من خلال فعاليات وأنشطة اللجنة الشعبية لرفع الحصار والفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع الحقوقية والمجتمعية وغيرها.

# الفصل الرابع

# دور الدبلوماسية الشعبية في رفع الحصار عن قطاع غزة

**المبحث الأول:- دور الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية.**

- **المطلب الأول:- الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية.**
- **المطلب الثاني:- دور الفصائل الوطنية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة.**

**المبحث الثاني: -اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار.**

- **المطلب الأول:- نشأة اللجنة وتشكيلها.**
- **المطلب الثاني:- أنشطة وفعاليات اللجنة .**

**المبحث الثالث:- منظمات المجتمع المدني.**

- **المطلب الأول:- خريطة المجتمع المدني وتأثيره.**
- **المطلب الثاني:- فعاليات ومبادرات منظمات المجتمع المدني .**

**تمهيد:**

منذ أن قررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام(2006م) ، بدأت الحكومة الإسرائيلية بحملة دبلوماسية واسعة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من أجل وضع العراقيل أمام مشاركتها في الانتخابات، وشاركت آلاتها الإعلامية في التحريض والتشهير بحركة حماس، إلا أن حركة حماس مضت باتجاه المشاركة بالانتخابات وحققت نجاحاً في الانتخابات، مما دفع الحكومة الإسرائيلية بحملة أخرى لحمل حماس للاعتراف بدولة إسرائيل، ونبذ العنف، وحل الجناح العسكري، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة، وهي الشروط نفسها التي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية.

رفضت حركة حماس الانصياع لإملاءات إسرائيل وشروط الرباعية الدولية، مما دفع الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ نواياها وفرض حصار ظالم وقاسي على سكان قطاع غزة في أكبر عملية عقاب جماعي – مخالفة للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف– بما شملته من منع حرية الحركة والتنقل ومنع توريد البضائع والسلع الأساسية والأدوية والمستلزمات الطبية. وهذا بدوره ساهم في خلق أكبر حالة تضامن شعبي لمواجهة الحصار كذلك مع القضية الفلسطينية وأبناء الشعب الفلسطيني وتحديداً في قطاع غزة، وبدأت الوفود الشعبية من مختلف أقطار العالم بالقدوم إلى قطاع غزة بمختلف الطرق من أجل تخفيف حدة الحصار عن سكان قطاع غزة.

لذلك ارتأيتنا في هذا الفصل دراسة دور الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية ممثلةً في الفصائل و الأحزاب الفلسطينية ولجان التصدي لهذا الحصار اللجان الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني التي عملت على رفع الحصار عن قطاع غزة. وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسة الأول منها سيتناول دور الفصائل والحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة أما الثاني فسيتناول دور اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار والثالث سيلقي الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في رفع الحصار عن قطاع غزة.

# المبحث الأول
# دور الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية

## مقدمة:

لعبت الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية دوراً أساسياً ومحورياً في دعم القضية الفلسطينية نظراً لما لها من تجربة نضالية وإمكانيات وقدرة على الحشد والتنظيم. لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى دور مختلف الفصائل والأحزاب في رفع الحصار عن قطاع غزة، مع التركيز على الفصائل المؤثرة على الساحة الوطنية.

## المطلب الأول:- الفصائل و الأحزاب السياسية الفلسطينية:

ساعدت المأساة التي عاشها شعبنا الفلسطيني عام (1948) والاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة عام (1956) أثناء العدوان الثلاثي على مصر في بروز الفكر المقاوم الفلسطيني للتحرر من الاحتلال مستدلاً بالثورة الجزائرية التي أصبحت مثالاً للاقتداء (بدوان، 2008: 39). وفي عام (1957) ظهر جيل جديد من الشباب الفلسطيني يحملون معتقدات جديدة أحد هذه التيارات تأثر بما قامت به الدول العربية القومية في الإطار الرسمي البيروقراطي، من خلال الجامعة العربية أما التيار الآخر فكان مختلفاً وعفوياً، ويعمل في الخفاء حتى ظهر مستقلاً عن غيره في مواقع شتى من تجمعات الفلسطينيين في الشتات (فرسون، 2003: 360). **وسنتطرق هنا للحديث بإيجاز لمختلف هذه الفصائل المنضوية وغير المنضوية تحت لواء المنظمة، كما سنذكر لاحقاً أدوارها في محاولة رفع الحصار عن قطاع غزة.**

**أ- الفصائل المنضوية تحت لواء المنظمة:-**

1- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
2- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
3- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
4- حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقا).
5- جبهة النضال الشعبي.

6- جبهة التحرير الفلسطينية

7- الجبهة العربية الفلسطينية.

8- منظمة الصاعقة

9- جبهة التحرير العربية.

10-حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني ( فدا).

11-حركة المجلس الوطني الفلسطيني للاجئين في السعودية.

**أولا:- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):**

كانت البداية على يد قادة اتحاد طلبة فلسطين في القاهرة عام (1951)، وعلى رأسهم ياسر عرفات ورفيق دربه صلاح خلف "أبو إياد". وفي حينه ظهرت إحدى الحركات السرية عرفت عن طريق نشرتها المعنونة "فلسطينا" تدعو الشعب الفلسطيني لاستعادة هويته الوطنية لتوحد هذا الحركة السرية فيما بعد باسم حركة فتح تقودها مجموعة بارزة من طلبة فلسطين بالقاهرة أبرزهم ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف. و"فتح" هي اختصار لجملة "حركة تحرير فلسطين" (فرسون،2003 363). ومن أهم أهداف هذه الحركة إبراز الكيان الفلسطيني والدفاع عنه ككيان مستقل يسعى لتحرير أرضه عن طريق الكفاح المسلح طويل الأمد والحرب الشعبية وفقاً لعدة استراتيجيات وتكنيكيات محددة (المصري، 2008: 58).

فشكلت حركة فتح النواة الأولى لهذه الكيان وبدأت العمليات والمقاومة السرية عام 1956 بقيادة خليل الوزير (أبو جهاد)، واستمرت حركة فتح في قيادة العمل الوطني الفلسطيني إلى أن وصلت به لقيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة (البرغوثي،2012: 31).

**ثانياً:- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:**

انخرط الفلسطينيون في الحركات الداعية إلى الوحدة العربية لدرجة أن حركة القوميين العرب قد أسسها مجموعة من الطلاب الفلسطينيين في الجامعة الأمريكية ببيروت بزعامة جورج حبش، وذلك استجابة لنداءات الناصريين والبعثيين في كل من مصر وسوريا والعراق بعد أن أصبحت هذه الدول تحكمها أنظمة قومية وهكذا وجد الفلسطينيون أنفسهم نشطاء سياسيون بالرغم من عدم وجود منظمات فلسطينية مستقلة في عقد الخمسينيات.

ونتيجةً للائتلاف بين حركة القوميين العرب وجناحها العسكري منظمة (شباب الثأر) والجبهة القومية لتحرير فلسطين بقيادة د. وديع حداد، ومجموعة الضباط الأحرار بقيادة أحمد زعرور وجبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد جبريل ومجموعة أبطال العودة بقيادة فايز جابر وصبحي التميمي تشكلت هذه المجموعات بغطاء مالي وعسكري من منظمة التحرير بزعامة أحمد الشقيري ثم عقد مؤتمر أبريل (1963) لحركة القوميين العرب في بيروت بقرار (1963) الجناح العسكري لحركة القوميين العرب والذي عرف باسم (إقليم فلسطين). وبتاريخ 21 أكتوبر 1966 نفذت أولى العمليات الفدائية للجناح العسكري الفلسطيني لحركة القوميين العرب في الجليل بشمال فلسطين المحتلة عام 1948 (بدوان، 2008: 62-63). وبعد حرب يونيو 1967 أعلن الدكتور جورج حبش قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 7 ديسمبر 1967 بعد أشهر قليلة من الحرب ووفقاً للبيان التأسيسي الموجه للشعب الفلسطيني، فقد تبنى ودعا إلى الكفاح المسلح والعنف الثوري المضاد ضد الاحتلال (المرجع السابق، 2008: 62-63).

وللجبهة الشعبية هدفان: أولهما، استراتيجي، وهو تحرير فلسطين من الاحتلال الاستعماري، وإقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس. أما الهدف الثاني، فهو الهدف المرحلي للنضال، الذي تخوضه الجبهة الشعبية، جنباً إلى جنب مع سائر قوى الثورة الفلسطينية، وهو "انتزاع حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس. ولقد انضمت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، عام 1968، إلى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، وشاركت في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، واللجنة التنفيذية (بدوان ،2008: 64).

**ثالثا:- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:**

تأسست "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين" في 11 فبراير 1969، بزعامة نايف حواتمة، بعد انشقاق في صفوفها وظلت تُعرَف باسمها الآن، حتى عام 1974. وكان معظم المنشقين ينتمون إلى "حركة القوميين العرب" سابقاً، أو هم ممن انضموا إلى الجبهة الشعبية، بعد تأسيسها، في أواخر عام 1967. امتلك أعضاء الجبهة الديمقراطية الخبرة العسكرية، والمواقف السياسية التقدمية ومتانة الأطر التنظيمية، ما أتاح لها احتلال مكانة بارزة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة. وأسهمت الجبهة في الحوار الفكري للوحدة الفلسطينية والتصدي للمؤامرات، وشاركت في اللجنة التنفيذية وفي اللجنة المركزية، وفي القيادة الموحدة (البرغوثي،2012: 87).

وعارضت الجبهة الديمقراطية جميع الحلول السلمية، وقرارَي مجلس الأمن الرقمَين 242 و338 ، وتبنت استراتيجية الحرب الشعبية الطويلة الأمد، كذلك، عارضت الجبهة فكرة الدولة الفلسطينية، المقترح إنشاؤها على جزء من أرض فلسطين؛ ورأت أنه لا يشكل حلاً جدياً، ولا يفي بحقوق الشعب الفلسطيني. أيضا تبنت الجبهة الديمقراطية توازي الأسلوب الدبلوماسي والعمل العسكري لتحقيق الأهداف الوطنية. وهكذا، تكون قد وافقت "حركة فتح"، ومنظمة التحرير الفلسطينية، في البرنامج السياسي المرحلي، الذي يسعى إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، على أي جزء من تراب فلسطين، بعد تحريره.

**رابعاً: حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقا).**

كان لانتصار الثورة الاشتراكية العالمية عام 1917، في روسيا، أثره في انطلاقة الأحزاب الشيوعية في كلِّ بلدان العالم، بما فيها فلسطين، حيث اعترفت الأممية الشيوعية، عام 1924، بـ"الحزب الشيوعي الفلسطيني"، الذي ضم ثوريين من اليهود والعرب؛ لتمثيل طليعة النضال العمالي العربي واليهودي في فلسطين، ولتقديم كافة أشكال الدعم للسكان العرب، في نضالهم ضد الاحتلال البريطاني- الصهيوني (البرجوازية اليهودية). شارك الحزب في ثورة 1936، ودافع عن فلسطين، وتعرض أبناؤه للاعتقال والتعذيب.(البرغوثي،2012: 99).

أعلن تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، في أغسطس 1953، في قطاع غزة، بحضور كلٌّ من سمير البرقوني، ومعين بسيسو، وخالد شراب، ومحمد نصر، وعُرِف بالمؤتمر الأول للحزب الشيوعي الفلسطيني. وفي هذا الاجتماع، كُوِّنت اللجنة المركزية الأولى، من الأعضاء الحاضرين، وانتُخب معين بسيسو سكرتيراً عاماً لها. وطالب الحزب الشيوعي القوات الإسرائيلية والعربية بالانسحاب من المنطقة التي خصصها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة للفلسطينيين؛ لإتاحة الفرصة لإنشاء دولة عربية فلسطينية مستقلة وديمقراطية تجمع اللاجئين الفلسطينيين من منافيهم (المرجع السابق،2012: 99).

رحّب الشيوعيون الفلسطينيون بقرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، كما دعا الحزب قيادة منظمة التحرير إلى تبنِّي موقف ثوري واقعي، مشيراً إلى افتقاد شعار تحرير كامل فلسطين للواقعية في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم العربي. ودعا كذلك، إلى ضرورة أن تكون حركة المقاومة الفلسطينية، وثيقة الصلة بالحركة الثورية العالمية، وقوّتها الأساسية الاتحاد السوفيتي. واعترف الحزب الشيوعي عام 1973، بأن منظمة التحرير، هي

الممثل الشرعي، والوحيد، للشعب الفلسطيني. كما وافق عام 1974 على برنامجها المرحلي، وعَدَّه مقبولاً إلى حدٍّ ما، إلا أنه في حاجة إلى وضوح أكثر (البرغوثي،2012: 100).

يمكن القول، أن الحزب الشيوعي الفلسطيني هو التنظيم الوحيد الذي اعترف بقرار التقسيم الصادر عام 1947 ومن ثم بالقرارين 224 و338، والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة كافة. وكان يطالب بضرورة اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية، والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، بتلك القرارات الدولية لاعتقاده أن ذلك سيوفر لها دعماً، وقبولاً، ومساندة، عالمية وعربية.

**خامساً: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:**

بعد حرب يونيه 1967، أُعلن نشوء العديد من المنظمات الثورية الفلسطينية المسلحة، ومنها "جبهة النضال الشعبي الفلسطيني"، بزعامة صبحي غوشة، أحد أبناء الضفة الغربية. وقد أنشئت أولى خلاياها، في منتصف يوليه 1967، في القدس، ومدن الضفة،، لتمتد، بعد ذلك، إلى باقي فلسطين المحتلة. اتخذت جبهة النضال إستراتيجية أن "الحرب الشعبية الطويلة الأمد، هي الإستراتيجية المختارة" (برهم،2007: 153).

انتقل المركز الرئيسي لجبهة النضال إلى الأردن؛ بعد أن فشلت في إنشاء قواعد لها في فلسطين المحتلة. وبقي فدائيوها في الأردن، حتى يوليه1971، حينما انتقلوا إلى سورية، ثم إلى لبنان. وشاركت جبهة النضال في المؤتمر الأول لحركة المقاومة الفلسطينية، المنعقد في القاهرة يناير 1968، والذي دعت إليه "حركة فتح"، وأعلنت ترحيبها بإنشاء القيادة الموحدة الفلسطينية، وانضمت إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، وصفوف منظمة التحرير الفلسطينية في 20 سبتمبر 1969. كما اشتركت الجبهة في اللجنة المركزية، واللجنة التنفيذية للمنظمة (المرجع السابق،2007: 153).

أكدت جبهة النضال التمسك الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني، وقاومت كلّ الحلول والمشروعات التصفوية الاستسلامية. وكان لها أهداف ومهمات، شملت الحق المطلق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وضرورة العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية، واستقلال الثورة الفلسطينية، وان الإمبريالية والصهيونية، والرجعية، هي العدوّ الحقيقي لشعب فلسطين، والشعب العربي، وأكدت

على أن الثورة المسلحة، ضرورة لا بدّ منها لتدمير قوة الخصم. ولا يمكن حسم التناقض مع العدوّ، سلماً، بل بثورة مسلحة، وحرب شعبية طويلة الأمد (برهم،2007: 153).

**سادسا: حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا):**

تزعم ياسر عبد ربه، انشقاقاً عام 1989، من "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" مؤسسا حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني **(فدا)** (برهم،2007: 152). وعلى ضوء ذلك تم صياغة البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب، وتمت المصادقة عليهما في المؤتمر الوطني العام التأسيسي للحزب الذي انعقد في سبتمبر 1991، وسميت بداية باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/التجديد والديمقراطية، ومن ثم تم اعتماد اسم (الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"). ويشمل البرنامج السياسي للحزب مبادئ متعددة أهمها: الحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، مواجهة تهويد القدس والاستيطان ومصادرة الأراضي والقمع والحصار، عودة النازحين واللاجئين (المرجع السابق،2007: 152).

**ثامناً: جبهة التحرير العربية:**

تكونت "جبهة التحرير العربية"، في أواخر عام 1968، بعد وصول البعثيين إلى سدة الحكم في العراق، حيث خُرِّجت دورة المقاتلين والكوادر الأولى، في بغداد، والتي ضمت نحو 100 متخرج. إلاّ أن إعلان تشكيل الجبهة، رسمياً، كان في 31 أغسطس 1969. وقد انبثقت "جبهة التحرير العربية "من الفرع الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي، في العراق. واتخذت جبهة التحرير بغداد مقراً رئيسياً لها ولقواعدها. واستخدمت معسكرات الجيش العراقي النظامية، وشكلت قواعد كبيرة لها في لبنان، وأنشأت معسكرات خاصة، لتدريب مقاتليها، منذ بداية السبعينيات (البرغوثي،2012: 147).

لم تنضوِ الجبهة إلى منظمة التحرير؛ ولكنها انضمت إلى المجلس الوطني الفلسطيني، إبّان أحداث سبتمبر 1970؛ بيد أنها كانت قد انضمت إلى قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح، في أغسطس 1969؛ ما يناقض تماماً مواقفها السياسية؛ لأن قيادة الكفاح المسلح (القيادة السياسية)، هي منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد رفضت "جبهة التحرير العربية" جميع الصيغ والأشكال التي

ترمي إلى استدراج أيٍّ قطاع من قطاعات الشعب الفلسطيني إلى المشاركة في ما عَدَّته حلولاً استسلامية وتصفوية. ورفضت القرار 242، ومشروع روجرز، وباقي القرارات، التي تدعو إلى الاعتراف بدولة إسرائيل (البرغوثي،2012: 147).

**ب-الفصائل غير المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية:**

**أولاً:- حركة الجهاد الإسلامي:**

لم تلعب جماعة الإخوان المسلمين حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 دوراً فعالاً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بل ظلت تعتبر أن الوقت لم يمض بعد لمواجهة الاحتلال وإعلان الجهاد عليه وأن المرحلة لا تزال مرحلة إعداد وتربية الجيل الإسلامي الذي سيقود تحول المجتمع إلى مجتمع إسلامي " كمقدمة لإعلان الجهاد على إسرائيل" (البرغوثي، 1997: 34). وترتب على ذلك حالة من السخط في صفوف بعض قيادات الإخوان خصوصاً الشباب الذين ضغطوا على قيادة الإخوان من أجل المباشرة بإعداد وسيلة للجهاد والمواجهة وبرغم هذه الضغوط فإن قيادة الإخوان ظلت تصر على أن منهجها هو الذي سيؤدي بالحركة لتحقيق أهدافها (النواتي، 2002: 18).

وأمام هذا العصف الفكري تطور فكر الحركة باتجاه الجهاد العسكري، حيث أسفرت في النهاية هذه الجهود والأفكار عن تأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين كأول تنظيم ديني في المناطق الفلسطينية يدعو للعمل المباشر ضد الاحتلال الإسرائيلي (المصري، 2008: 268). وكان ذلك في عام (1980) على يد شابين من غزة هما: فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة اللذان كانا طالبين بجمهورية مصر العربية (أبو عمرو، 1993: 115-152)، بجامعة الزقازيق إضافةً للدكتور رمضان شلح ومحمد الهندي ونافذ عزام (بدوان، 2008: 223). وقد جرى تبني الإسلام الثوري من الجهاد الإسلامي وسيلة للتقدم بالصراع المسلح ضد إسرائيل وكوسيلة لأسلحة المجتمع الفلسطيني (مشعال، 2009: 52). أيضاً مزجت حركة الجهاد الإسلامي بين الدين والوطنية وآمنت بالكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي (أبو عمرو، 1993: 152).

**ثانياً:- حركة المقاومة الإسلامية (حماس):**

استطاع من تبقى من قيادات وعناصر فاعلة من جماعة الإخوان المسلمين بعد حرب حزيران 1967 أن يحافظوا على فكر الحركة ومنهجها على الأقل في عقولهم ونفوسهم أملا في اللحظة التي

ستسمح لهم بمزاولة نشاطهم (المصري، 2008: 261). وخلال عقد السبعينات بدأ نشاط هؤلاء القادة من جديد حيث تم تأسيس المجمع الإسلامي عام (1973)، ومنح ترخيصاً عام (1979)، وبذلك أصبح هناك جسمٌ للإخوان المسلمين في غزة ويستطيع أن يمارس مهامه بسهولة من داخل المساجد. (مرجع سابق، 2008: 263). وظلت اهتمامات الإخوان المسلمين في الضفة والقطاع حتى العام (1987) مقصورة على نشاطات تربوية وجماهيرية غايتها إصلاح الفرد ولا تتطرق إلى مقاومة الاحتلال (مشعال، 2009: 17).

وعلى اثر اندلاع الانتفاضة الشعبية في 28 ديسمبر 1987 تم تأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) انطلاقا من قطاع غزة ليمتد نشاطها للضفة الفلسطينية في يناير عام (1988م) (المرجع السابق، 2008: 284) وقد وزعت حركة حماس ميثاقها في أغسطس من العام 1988 والذي حدد منطلقات الحركة الفكرية وأهدافها.

وكانت الانتفاضة هي الفرصة المواتية للإخوان المسلمين لإحداث ذلك المنعطف التنظيمي والنضالي الحاد بإنشاء حركة حماس فالإخوان المسلمين قبل اندفاع الانتفاضة لم يدخلوا معترك العمل السياسي والوطني بفاعلية تظهرهم كطرف فاعل في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (أبو عمرو، 1993: 87). وهكذا دفعت الانتفاضة الأولى قادة المجمع الإسلامي لاتخاذ قرار المشاركة في أحداث الانتفاضة ومواجهة الاحتلال تحت اسم حركة حماس وليس تحت اسم الإخوان ، وذلك بسبب تخوف الشيخ أحمد ياسين من تعرض الإخوان المسلمين والمشروع الإسلامي لضربة قوية تؤدي إلى تأخيره (النواتي، 2002: 18).

**ثالثا: المبادرة الوطنية الفلسطينية**

• المبادرة الوطنية الفلسطينية حركة سياسية اجتماعية فلسطينية، تأسست عام 2002 ومؤسسيها الراحل الدكتور حيدر عبد الشافي من قطاع غزة والدكتور مصطفى البرغوثي من مدينة رام الله بالضفة الغربية، والأستاذ إبراهيم الدقاق من مدينة القدس، والراحل إدوارد سعيد. وأيديولوجيتها هي النهوض بالشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال ومن اجل العدالة والنزاهة والعيش الكريم (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، تاريخ الاطلاع 2015/8/21).

أما البرنامج السياسي للمبادرة الوطنية فيدعو إلى التصدي للضغوط الإسرائيلية والعمل على استمرار الكفاح الوطني من اجل إنهاء الاحتلال والاستيطان وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، والعمل على كسر الحصار وإفشاله. كما تطالب بإصلاح جذري حقيقي وشامل ويتم برؤية فلسطينية كفاحية متفائلة بهدف تعزيز الصمود الوطني والوحدة وإعادة الثقة للمواطنين والمناضلين الفلسطينيين وأبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. تركز المبادرة في برنامجها على:

- الكفاح للإفراج عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.
- تفعيل دور الجاليات وأبناء الشعب الفلسطيني في الشتات.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدنيز
- تصعيد حملة التضامن الشعبية الدولية مع الشعب الفلسطيني(المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/8/21).

**رابعاً: لجان المقاومة الشعبية:**

هي لجان إسلامية، وإطار شعبي كفاحي مسلم مستقل بذاته تأسس منذ الشرارة الأولى لاندلاع انتفاضة 2000 بهدف مقاومة الاحتلال والحفاظ على راية الإسلام عالية خفاقة والحفاظ على جذوة الانتفاضة والمقاومة. وتعتبر لجان المقاومة أن الانتفاضة والمقاومة خيار استراتيجي وخيار الشعب الفلسطيني لدحر الاحتلال وتحقيق كامل الأهداف المشروعة لشعبنا. ومن ثوابت هذه الحركة:

1. الحرص على العقيدة الإسلامية والقضية الفلسطينية و صيانة ثوابتها من التآكل.
2. رفض مشروع أوسلو الذي لم يجلب للشعب الفلسطيني سوى مزيد من تكريس الاحتلال وزيادة المستوطنات في ظل مستنقع من المفاوضات العقيمة و غير المنتهية.
3. اعتماد المقاومة في سبيل الله بكافة أشكالها طريقا لتحرير فلسطين و دحر الاحتلال.

أخذت لجان المقاومة الشعبية بعداً جماهيرياً، حيث انبثق عن لجان المقاومة الشعبية جناحاً جماهيرياً وآخر عسكرياً يعمل بشكل منفصل عن الآخر (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/8/23).

ورغم استقلالية لجان المقاومة الشعبية التامة في ارتباطاتها التنظيمية إلا أنها تميزت بعلاقة حميمة مع كافة المؤسسات و القوى الإسلامية و الوطنية على الساحة الفلسطينية. وطورت لجان

المقاومة رؤاها الإسلامية والسياسية المستقبلية من خلال بياناتها و نشراتها الأكثر وضوحاً كما حققت حضوراً إعلامياً عبر أغلب وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/8/23).

**خامسا: الطريق الثالث (فلسطين):**

الطريق الثالث هو أحدث وأصغر حزب سياسي فلسطيني وهو حزب وسطي يطرح نفسه كبديل لنظام الحزبين حماس وفتح، تأسس الحزب في 16 ديسمبر 2005، وقاد الحزب كلا من سلام فياض وحنان عشراوي، وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير 2006 حصل الحزب على 2,41٪ من الأصوات الشعبية وفاز باثنين من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني ال132. وفي 15 يونيو 2007 قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتعيين سلام فياض –أحد قادة الحزب– بمنصب رئيس وزراء حكومة الطوارئ الجديدة (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/8/23).

**سادسا: حركة الأحرار الفلسطينية:**

في المجلس التشريعي الفلسطيني بمدينة غزة، وبحضور عدد كبير من القيادات الفلسطينية الرسمية والحكومية والفصائلية والاجتماعية، باعتبارها حركةً مقاومةً فلسطينيةً وسطيةً تفتح أعلنت حركة فتح الياسر عن انطلاقتها. وفي عام 2008 وفي اجتماع تنظيمي ضمّ قيادة الحركة على مستوى القطاع والأقاليم والمناطق تم اتخاذ قرار بتغيير اسم وراية الحركة من حركة فتح الياسر إلى حركة الأحرار الفلسطينية، كحركة مقاومة وطنية وإسلامية.

خلال أعوام التأسيس والبناء، قامت الحركة بالكثير من الفعاليات وإحياء المناسبات الوطنية، وشاركت في عشرات المسيرات والاعتصامات واللقاءات والمهرجانات والمشاركات السياسية والإعلامية الفاعلة على صعيد خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق شعبنا وثوابته ومقاومته الباسلة ( المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/8/23).

## المطلب الثاني:– دور الفصائل الوطنية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة:

كان للفصائل بوجه عام موقفاً موحد رافضاً للحصار، وترجمت هذه المواقف من خلال تنفيذ سلسلة من الفعاليات سواء كانت محلية أو بالتواصل مع قوى صديقة وحليفة لها في الخارج من أجل

التعاون مع الشعب الفلسطيني وإنهاء الحصار. وفي إطار سعيها لإنهاء الانقسام قدمت مبادرات عديدة تشمل خطوات لإنهائه من خلال إيجاد صيغ يمكن أن تخفف من هذا الحصار المفروض على قطاع غزة. (الغول،2015: مقابلة علمية). ولقد كانت هناك عدة اقتراحات من قبل الفصائل بأن يدار معبر رفح بعيداً عن الانقسام ويمكن أن يدار من خلال هيئة وطنية فلسطينية تتكون من الكفاءات بحيث يشكل ذلك وسيلةً في إنهاء إغلاق معبر رفح ، وهذا ينطبق على المعابر الأخرى (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تاريخ الاطلاع 2015/9/10). وفي هذا المطلب سنقوم بإيضاح دور كل فصيل في رفع الحصار عن قطاع غزة.

**أولا: دور حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في رفع الحصار عن قطاع غزة:**

انحصر دور حركة فتح في رفع الحصار عن قطاع غزة وإنهاء الانقسام بتوجيه عدة دعوات ومطالبات من خلال الإعلام منها ما جاء على لسان رئيسها الرئيس عباس، ومنها ما تحدث به ناطقها الإعلامي، ومنها ما جاء في أحاديث قياداتها. فمثلاً حذر محمد دحلان خلال مؤتمر صحفي من كارثة إنسانية في قطاع غزة بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة. فيما طالب أحمد عبد الرحمن الناطق باسم حركة فتح بتاريخ 2008/5/31 مجلس الأمن الدولي بالتحرك العاجل لرفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

ويرى النحال القيادي في حركة فتح إن الحصار هو حصار للشعب الفلسطيني بأكمله وحركة فتح هي جزء من هذه الشعب، وأن حركته قامت بدور واضح من أجل تخفيف الحصار عن قطاع غزة. وأضاف أن "حركة فتح هي مكون رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تمثل دورها في دفع رواتب الموظفين العموميين ومخصصات أسر الشهداء والجرحى إضافةً للشؤون الاجتماعية ونفقات العلاج بالخارج، وكذلك استطاعت السلطة الفلسطينية تحقيق الاعتراف بالدولة الفلسطينية من 138 دولة إضافةً إلى الانضمام إلى ما يقارب مائة مؤسسة وهيئة دولية، وبالتالي تمكنت من فضح ممارسات الاحتلال وعلى رأسها الحصار والعدوان على قطاع غزة وهي بصدد تقديم أوراق محاسبة لهذا الاحتلال أمام محكمة الجنايات الدولية" (النحال، 2015: مقابلة علمية).

أما الناشطة النسوية زينب الغنيمي، مديرة مركز الأبحاث والدراسات في غزة، فقد أفادت من خلال المقابلة التي أجرتها معها الباحثة بأنه "كان هناك جهود لحركة فتح على المستوى الدبلوماسي وفي المحافل الدولية والسفارات. ولا نستطيع أن ننفي الجهد المبذول خصوصاً منذ تأسيس السلطة

والذي يأخذ طابع استجلاب الدعم، وفي فترات الحصار يأخذ طابع المطالبة بفك الحصار وفي اشتداد الهجمات الإسرائيلية يأخذ شكل المناشدات والمطالبات بوقف هذه الاعتداءات الإسرائيلية". وأضافت الغنيمي، "انه وعند بناء الجدار العازل في الضفة الغربية أيضاً كان نفس القصة ونجحت الدبلوماسية الفلسطينية في استصدار قرار محكمة العدل العليا بعدم مشروعية بناء الجدار العازل، ولكن إسرائيل تضرب بعرض الحائط القرارات الدولية. فكم من قرارات استصدرتها مجلس الأمن وتصب في صالحنا، ولكن لا يتم تنفيذها لأن إسرائيل في هذا المجال لا تقيم وزناً لكل هذه الاعتبارات وبالتالي وفي هذا السياق عندما نتحدث عن دبلوماسية فإننا نتحدث عن جهود ذات طابع مكثف، لكن إلى أي مدى ممكن أن تأتي بنتيجة يبقى محكوم بالظروف المحيطة".

واستطردت الغنيمي "بأن الجهود الرسمية التي بذلتها حركة فتح منذ البداية عبر ممثليها وطواقمها في كل العالم وعبر الدبلوماسية التي بها تزاوج ما بينها وبين السلطة لعبت دوراً كبيراً من خلال مقاطعة للمنتجات الإسرائيلية وكان لذلك صدى مهم خصوصاً بعد العدوان الأخير عام (2014) على قطاع غزة. ولا شك أن الحملة الدبلوماسية جعلت كل الدول تتعاطف معنا بما فيه رؤساء الدول تحديداً في أمريكا اللاتينية. كل هؤلاء كان لهم موقفٌ إيجابي ومحترم في مواجهة الاحتلال لصالحنا" (الغنيمي،2015: مقابلة علمية).

وعلى النقيض من ذلك كان هناك وجهة نظر مختلفة للعجرمي وهو أستاذ جامعي للعلوم السياسية، حيث أكد: "أن حركة (فتح) أصبحت حركة تفاوض، ومن ثم تمزقت إلى حركات تبحث عن مصالحها حتى أن البعض يتسارعون على قاعدة من يقدم للاحتلال أفضل الخدمات والمعلومات، ولا علاقة لها برفع الحصار ولكنها كانت من الأدوات التي تكثف وتعزز الحصار، والتي غابت عن الساحة تماماً. أي أنه ليس لها أيُ دور يذكر في رفع الحصار، عن قطاع غزة" (العجرمي،2015: مقابلة علمية).

ونلاحظ هنا أن مجهودات حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في رفع الحصار كانت أقرب إلى ذر الرماد في العيون ، وإلى رفع العتب أكثر منه جهداً لرفع الحصار أو تخفيفه عن قطاع غزة.

**ثانيا:- دور حركة المقاومة الإسلامية (حماس):**

ظهر دور حركة حماس بوضوح في المحاولات المتواصلة لفك الحصار وذلك لأنها المتضرر الأكبر من استمرار الحصار بالإضافة إلى تحملها مسئولية سكان قطاع غزة. وكان ذلك واضحاً من خلال الدعوات المتكررة وعقد العديد من المؤتمرات. حيث دعا خالد مشعل رئيس الحركة خلال افتتاح

مؤتمر الفصائل في دمشق مصر بتاريخ 23 يناير 2008 إلى فتح معبر رفح وعقب لقائه مع جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق وافق مشعل على إدارة مصرية أوروبية وتسلم السلطة لمعبر رفح شرط عدم تدخل إسرائيل. وأكد مشعل في مؤتمر صحفي مع منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني بتاريخ 25 مايو 2008 على استمرار جهود حركة حماس وقوى المقاومة لكسر الحصار (سكاي نيوز، تاريخ الاطلاع 2015/9/15).

وكذلك رحب نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنية بأسطول الحرية 3، الذي سيبحر من أوروبا إلى قطاع غزة. وثمن هنية في تصريح صحفي نشره المكتب الإعلامي لحماس الجهود الرامية إلى رفع وإنهاء الحصار عن الشعب الفلسطيني وإيصال رسالته العادلة إلى العالم، حيث وجه التحية للمتضامنين الدوليين مع قطاع غزة وعلى رأسهم تحالف أسطول الحرية واللجنة الدولية لرفع الحصار وكل أحرار العالم (موقع الرسالة نت ، تاريخ الاطلاع 2015/9/15).

كما دعت حركة "حماس" القمة العربية، التي تنطلق أعمالها، في مصر، إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة المفروض منذ عام 2007. وقالت الحركة في بيان صحفي إنّ الدول العربية المجتمعة، في القمة العربية اليوم، "مطالبة بأن تعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة"،وفتح معبر رفح البري الواصل بين غزة ومصر، وتوفير شبكة أمان عربية لإعادة إعمار ما خلفته الحرب الإسرائيلية الأخيرة، والعمل على إنهاء كافة أشكال الحصار المفروض على قطاع غزة (جريدة النهار، تاريخ الاطلاع 2015/9/15).

ومن ناحية أخرى، طالب نواب حركة حماس في المجلس التشريعي من خيمة اعتصام أقيمت أمام معبر رفح الحدودي مع مصر، برفع الحصار عن قطاع غزة الذي فرض بعد تشكيل حكومة حماس لهذا المجلس قبل ثماني سنوات. وقال أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي والقيادي البارز في حركة حماس في كلمةٍ له "إننا من أمام معبر رفح نناشد الإخوة في الشقيقة مصر بفتح معبر رفح للأفراد والبضائع لكي يكسر الحصار الظالم المفروض منذ ثماني سنوات على شعبنا في قطاع غزة" (موقع صحيفة الغد، تاريخ الاطلاع 2015/9/15).

وفي مداخلة عبر الهاتف قالت منى منصور النائبة عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس في نابلس بالضفة الغربية "نطالب بإعادة الحياة الكريمة لأهلنا في قطاع غزة ورفع الحصار المعيب في وجه المجتمع الدولي". وقال النائب مشير المصري "آن الأوان لامتنا العربية والإسلامية أن تعمل فوراً لرفع الحصار عن شعبنا، الحصار اليوم في أشد مراحله، إنه حصار يعتبر أضعافاً مضاعفة لما

كان عليه الحال في عهد (الرئيس المصري) المخلوع (حسني) مبارك". وأضاف "مطلوب من النظام المصري الحالي أن يتحمل المسؤولية تجاه الشعب الفلسطيني لرفع الحصار". ومن ناحيته قال اشرف أبو زايد مسئول العمل الجماهيري في حركة حماس في مؤتمر صحافي أمام خيمة الاعتصام التي أقيمت أمام بوابة معبر رفح "ندشن اليوم الاعتصام المفتوح في خيمتنا أمام المعبر لنطالب العالم برفع الحصار وإعادة فتح كل المعابر" (موقع البوابة، تاريخ الاطلاع 2015/9/16).

وفي مناسبة أخرى، طالبت حركة "حماس"، ألمانيا، ببذل جهودها لرفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة. ووصف مصدر مسئول في الحركة في بيان له، زيارة وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير إلى غزة بـ "خطوة مهمة." وورد في البيان أن "حركة "حماس" تتطلع إلى أن تلعب ألمانيا الدور الذي يتناسب مع حجمها، على المستويين الأوروبي والدولي، لرفع الحصار عن قطاع غزة، ووقف العدوان، وإنصاف الشعب الفلسطيني (وكالة الرأي الإخبارية، تاريخ الاطلاع 2015/9/16).

وترى زينب الغنيمي دور حماس من منظور مختلف حيث بينت من خلال المقابلة التي أجريناها معها وفي إجابة لسؤال عن دور حركة حماس في رفع الحصار عن قطاع غزة حيث قالت: "أن حركة حماس كانت تعمل بشكل مكثف من خلال علاقتها مع حركة الإخوان المسلمين، وبالتالي كانت حملتها تصب في هذا الاتجاه ونذكر جيداً في عدوان (2008 – 2009) وبمجرد أن بدأ العدوان كان هناك تعاطف عربي ودولي وحتى شعبي مع قطاع غزة واستطاعت أن تستقطب الكثير من المساعدات والدعم. ولا شك أن حركة حماس استثمرت دبلوماسيتها وجهودها السياسية بالأساس للعمل على فك الحصار عن نفسها بالدرجة الأولى وركزت على قطاع غزة وأهملت الضفة الغربية". وأضافت أن جهود حركة حماس في الضفة هي ضد السلطة أكثر منها ضد الاحتلال، وتركيز جهود حركة حماس يصب في صالحها أكثر من أنه يُصب في صالح الكل الفلسطيني. وهنا طبعاً أنا لا أتهم أحداً وحتى جهود المصالحة الوطنية والتي تم الكثير منها في محاولة رأب الصدع وإعادة اللحمة للبيت الفلسطيني وأنا كنت جزءاً من المستقلين الذين عملوا في مبادرة للمصالحة، ومنذ عام (2010) ونحن نبذل جهود مع كافة الأطراف، لكن كل فريق يرى اللوحة من منظوره وليس من منظور الكل الوطني".

والواضح أن الغنيمي ترى أن تشدد حركة حماس في مواقفها وعدم استيعابها للتغيرات التي طرأت على الصورة ساهم في إطالة أمد الحصار على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. تقول الغنيمي أنه: "يوجد تشدد في حركة حماس رغم التغيرات التي طرأت، والآن يوجد تغيرات على المستوى الإقليمي والدولي بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على حركة الإخوان المسلمين العالمية. لكن

للأسف حركة حماس لم تعد ترى ذلك، وأنه لم يعد هناك قوة داعمة لها بنفس القوة التي كانت في الفترة السابقة، وحرب (2014) أكبر دليل حيث كان هناك دمارٌ كبيرٌ يتجاوز ما حدث في عدوان( 2008) ورغم ذلك لم تأتِ قوافل المساعدات بنفس الطريقة ولم تأتِ قوافل سفن الحرية وفك الحصار". وتضيف الغنيمي مكملة حديثها بألم واضح: " للأسف حركة حماس مصرة على الاعتقاد أنها قادرةٌ على الاستمرار برغم أن استعدادها للمساومة كان ضعيفاً ولا يدخل في صفة العارف والمقدر لما يجري من ويلات للشعب الفلسطيني، بل أكثر من هذا، وبالرغم من الحصار الخارجي، وبالرغم من تقييد حرية الناس وحركتهم، وبالرغم من الوضع الاقتصادي الصعب والمتردي، وبالرغم من نتائج عدوان (2014)، إلا أن اللافت للنظر أن حركة حماس بدل أن تعيد حساباتها وتوازناتها وتحاول تأخذ استراحة محارب، إلا أنها للأسف مارست حصاراً جديداً على الشعب الفلسطيني" (الغنيمي،2015: مقابلة علمية).

**ثالثا:- دور القوى الوطنية والسياسية الأخرى:**

مواقف الفصائل كانت بالإجمال ضد الحصار، واتخذت سلسلة فعاليات محلية وأخرى بالتواصل مع قوى صديقة وحليفة لها في الخارج من أجل التعاون مع الشعب الفلسطيني وإنهاء الحصار. وأيضاً في إطار السعي لإنهاء الانقسام، قدمت الفصائل مبادرات عديدة تشمل خطوات لإنهاء الانقسام وإيجاد صيغ يمكن أن تخفف من هذا الحصار المفروض على قطاع غزة (الغول،2015: مقابلة شخصية). وشاركت الفصائل الفلسطينية طوال سنوات الحصار في الكثير من الفعاليات الوطنية من أجل مواجهة الحصار والمطالبة برفعه شملت مسيرات راجلة ومسيرات حدودية عند معابر قطاع غزة أسفرت عن شهداء وجرحى وتجمعات أمام المؤسسات الدولية بغزة مثل الصليب الأحمر الدولي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين بهدف المطالبة برفع الحصار (فلسطين نيوز، تاريخ الاطلاع 2015/10/2).

فيما أعلنت القوى الوطنية الفلسطينية يوم 28 ديسمبر2014 يوماً وطنياً لكسر الحصار عن قطاع غزة، وذلك خلال مؤتمر صحفي قرب حاجز بيت حانون (إيريز) دعا خلاله جميل مزهر عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية رامي الحمد الله لزيارة غزة كما دعا الرئيس للمساعدة في فتح معبر رفح (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/10/2).

وفي نفس السياق، دعا عبد الرحيم ملوح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية مصر إلى تخفيف حدة الحصار عن قطاع غزة ( موقع الثورة الإخباري، تاريخ الاطلاع 2015/10/3). ويعتقد القياديين في الجبهة الشعبية بأن الهدف الإسرائيلي من الحصار هو تكريس الفصل بين الضفة والقطاع، وأن انقسام صيف عام (2007) ساهم في تشديد الحصار على قطاع غزة. كما أن الجبهة الشعبية قدمت مبادرات

عديدة لإنهاء الانقسام وإيجاد صيغ يمكن أن تخفف من هذا الحصار المفروض على قطاع غزة، وعلى سبيل المثال تم الاقتراح بتشكيل هيئة وطنية فلسطينية من الكفاءات لإدارة معبر رفح، كوسيلة لإنهاء إغلاق معبر رفح نهائياً. كما تمت الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، أيضاً شاركت الجبهة الشعبية في كثير من الفعاليات الجماهيرية في الخارج من أجل إدانة الحصار والمطالبة برفعه وشاركت في حملات التضامن مع غزة (الغول، 2015: مقابلة علمية).

وقال القيادي بالجبهة الشعبية ذو الفقار سويرجو في تصريح له بخصوص الجهود التركية لرفع الحصار، إن حركته تدعم محاولة أي طرف عربي أو دولي يعمل على تخفيف الحصار عن المواطنين في قطاع غزة ويتعامل مع القضية الفلسطينية بشكل متكامل. وأضاف "إذا كان الهدف من هذه الخطوة دعم الشعب الفلسطيني ورفع الحصار عن القطاع، دون أن ندفع أي ثمن سياسي يمس بالثوابت الوطنية ولا يعمل على تدمير الحلم الفلسطيني، فنحن بلا شك ندعمه بكل الأشكال" (موقع الكرامة برس، تاريخ الاطلاع 2015/10/3).

ويرى خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أن دورَ القوى الوطنية الفلسطينية هو دور شعبي غير رسمي، وهو يمارس فقط عملية ضغط على صناع القرار في الداخل والخارج. وتحدث عن فعاليات القوى الوطنية في محاولة كسر الحصار من خلال المقابلة بقولة: "استطعنا أن نرتب حملات التضامن مع غزة، وجاءت إلى غزة وفود كثيرة شعبية وإسلامية للتعبير عن التضامن مع غزة. لكن الدور الشعبي هو دور غير رسمي وهو يمارس فقط عملية ضغط على صناع القرار في الداخل والخارج ، ولا تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك ، لأن دورها شعبي له تأثير خارجي أكثر، فهي حملات إغاثة من عدة دول لكنها لم تستطع اتخاذ قرار رسمي، لأن الحصار جاء بقرار رسمي دولي ومن الجامعة العربية وبقبول فلسطيني غير معلن. (البطش،2015: مقابلة علمية).

ويكمل البطش حديثة قائلا: "الحصار يعتبر أسوأ ضربة وجهت للشعب الفلسطيني في مسيرة صراعه مع الاحتلال وخلق معاناة قاسية للشعب الفلسطيني، وبالتحديد لذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والطلاب وأصحاب الأعمال، لقد تواصلنا مع الإخوة في رام الله وغزة، وكذلك المصريين من أجل فتح معبر رفح وأرسلنا رسائل عديدة للجانب المصري بضرورة الاستمرار في فتح المعبر، واستطعنا أن نرتب حملات التضامن مع غزة وأوصينا بإنهاء حالة الانقسام كمدخل لإنهاء الحصار" (المرجع السابق، 2015: مقابلة علمية). وذكر البطش أن حركته "الجهاد الإسلامي" هي حركة

مقاومة بقوله:" نحن حركة مقاومة تقاتل وهي غير مكلفة بالأساس لكي ترعى شئون الشعب الفلسطيني من ناحية إدارية وصحة وتعليم" (المرجع السابق،2015: مقابلة علمية).

أما الفصائل الأخرى مثل جبهة التحرير العربية، وحزب الشعب، وحزب فدا.. إلخ، وحسب المحلل السياسي العجرمي "دورها ضئيل ومتواضع في محاولة رفع الحصار عن قطاع غزة. مضيفاً أنه وفي انتخابات عام (2006) وضح أنها فصائلٌ لا وزن لها إطلاقا حيث لم يتعد عدد أعضائها العشرات، لذلك كان دورها الشعبي والسياسي ضئيل جدا" (العجرمي،2015: مقابلة علميه).

وبرغم وجهة النظر الخاصة للمحلل السياسي العجرمي، فلقد كان لبعض هذه الفصائل أنشطة وفعاليات ومواقف خاصة برفع الحصار سنعرج على بعضها.

**رحبت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني** على لسان أنور جمعة ناطقها الإعلامي في قطاع غزة بكل الجهود التي تحاول رفع الحصار عن شعبنا في قطاع غزة . وأشادت الجبهة بالمتضامنين المشاركين في أسطول الحرية القادم إلى غزة، وحذرت الجبهة من مغبة إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على أي حماقة جديدة بالاعتداء على المتضامنين و سفن أسطول الحرية. وأكد جمعة أن استمرار فرض الحصار على نحو المليون و نصف المليون إنسان فلسطيني يهدد بحدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة ، و قال أن الاحتلال الإسرائيلي يرتكب جرائم حرب عبر فرض الحصار وممارسة العقاب الجماعي، وطالب جمعة المجتمع الدولي تحمل مسئولياته تجاه شعبنا والتحرك الفوري لوقف عدوان الاحتلال الإسرائيلي وإجباره على فك الحصار الظالم المفروض على شعبنا. كما دعت الجبهة إلى ضرورة إنهاء الانقسام و استعادة الوحدة الوطنية لمواجهة كافة المخاطر والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني و قضيته الوطنية (موقع النضال الشعبي، تاريخ الاطلاع 2015/10/4).

وثمنت **حركة الأحرار الفلسطينية**، الجهد التركي والجهود الدولية التي تدفع تجاه تخفيف الحصار عن غزة، مؤكدًة أن خطوة إنشاء الميناء من شأنها فتح نافذة إلى العالم الخارجي وكسر طوق الحصار الظالم من القريب والبعيد على القطاع .وعزا خالد أبو هلال الأمين العام للحركة، رفض السلطة للجهد التركي لكونها "إحدى الجهات التي تحاصر غزة لأهداف واضحة ومعروفة سلفًا، تتقاطع مع أهداف الاحتلال الرامية لتركيع المقاومة وخنقها من خلال افتعال الأزمات وإغلاق المعابر والدفع تجاه خلق فجوة بين المقاومة وحاضنتها الشعبية". وأضاف أن السلطة تريد أن يبقى الحصار، وإبقاء الشعب

الفلسطيني تحت رحمة معابر الاحتلال ومعبر رفح مع مصر الموصدة في وجه الفلسطينيين، وذلك في إطار خدمة المحتل وضمن إطار التنسيق الأمني والتعاون المستمر بين السلطة والاحتلال.(موقع الرسالة نت، تاريخ الاطلاع 2015/10/4).

أمّا **لجان المقاومة الشعبية**، فأكدّت أهمية الجهود الدولية والتضامنية في رفع الحصار عن غزة، بما يعزز صمود المواطنين ويدعم صبرهم في مقاومة الاحتلال.

وأشادت **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين** بالجهود الرامية لكسر الحصار عن قطاع غزة، مثمنة الجهود المبذولة من جامعة الدول العربية لفك الحصار. وطالبت الجبهة في بيان لها بإصدار قرار واضح من جامعة الدول العربية بإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وتشكيل لجنة تحقيق في المجزرة الإسرائيلية ضد المتضامنين في أسطول الحرية. ورأت الجبهة في هذه الزيارة مناسبة هامة لاستئناف جهود المصالحة والعودة للحوار الوطني الشامل لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/10/4).

وتشير الباحثة أنه برغم كل الجهود المبذولة من الفصائل الوطنية الفلسطينية والتي ركزت على رفع الحصار أو حتى التخفيف من حدته من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات ومن ضمنها اتفاقيات التهدئة المبرمة مع الاحتلال خلال أعوام (2009، 2012، 2014)، لم تؤتِ أُكلها وبقى تأثيرها لفترة زمنية محدودة فقط، انتهت بتنصل الاحتلال من كافة الالتزامات المبرمة. إلا أن الفصائل شاركت في الكثير من الخطوات الرمزية من أجل إيصال الصورة للمجتمع الدولي حول ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة.

## المبحث الثاني
## اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار

### مقدمة:

تعتبر الجهود والأنشطة والفعاليات الشعبية من الأشكال ذات الأهمية في التعبير عن وجهات النظر تجاه قضايا تهم المجتمع ككل أو شرائح معينة من هذا المجتمع. ومن المؤكد أن الجهد والدبلوماسية الشعبية المنظمة والتي تتجه نحو هدف محدد لقادرة ان تحدث أثراً وأن تحقق من المكاسب التي تعكس أهمية دورها وحيويتها في المجتمعات.

وبالنظر إلى تاريخ القضية الفلسطينية نجد أن الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب في خلق المبادرات من أجل خدمة قضيته الوطنية وهو مقارنة بمختلف الشعوب الأخرى يتمتع بحيوية وديناميكية عالية جداً في هذا المجال نظرا لخصوصية قضيته، وتاريخه حافل بالمبادرات والأعمال التطوعية. وبناءً عليه ارتأت الباحثة الإشارة إلى دور اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار باعتبارها اللجنة المركزية التي أُنشئت في قطاع غزة بهدف حشد الموقف والجهد الشعبي لرفع الحصار الجائر عن قطاع غزة. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة اللجنة الشعبية وأنشطة وفعاليات اللجنة في رفع الحصار.

### المطلب الأول:- نشأة اللجنة وتشكيلها:

في السابع والعشرين من شهر أكتوبر عام 2007 أعلن ميلاد اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على يد النائب في المجلس التشريعي عن مدينة غزة م. جمال الخضري وثلة من أبناء القطاع المخلصين وهي لجنة شعبية مستقلة تعمل بعيداً عن التجاذبات السياسية في الساحة الفلسطينية ومنذ اللحظة الأولى لتأسيسها دعا رئيسها م. الخضري كافة أطياف المجتمع الفلسطيني للمشاركة في أنشطة وفعاليات اللجنة داخلياً وخارجياً. ومنذ اللحظة الأولى للإعلان عن تأسيس اللجنة الشعبية كأول جسم حقيقي، مجال اختصاصه مواجهة الحصار وجل اهتماماته وأولوياته تكرس في خدمة هذا المجال لاقت الفكرة استحساناً وقبولاً كبيراً لدى المستوى الرسمي والفصائلي والشعبي في قطاع غزة وبُنِيت الكثير من الأعمال حول قدرة هذه اللجنة على القيام بمهامها نظراً للمعاناة الشديدة وحجم الكوارث الإنسانية التي كان ولا يزال يعانيها أبناء شعبنا تحت وطأة هذا الحصار الظالم اللاقانوني و اللامشروع واللاإنساني واللاأخلاقي (موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تاريخ الاطلاع 2015/10/5).

**أهداف اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار:**

تبنت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار الأهداف الآتية:

1- رفع الغطاء الكامل عن مشروعية الحصار وفضح أهدافه.
2- تشكيل جبهة فلسطينية عريضة لمواجهة الحصار.
3- تخفيف حجم الكارثة الإنسانية الواقعة على سكان القطاع بسبب الحصار.
4- التواصل مع العالم الخارجي ودوائر وصنع القرار بغرض إيضاح الموقف من الحصار.
5- محاولة بناء لوبي دولي ضاغط لكسر الحصار(موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تاريخ الاطلاع 2015/10/5).

## المطلب الثاني: أنشطة وفعاليات اللجنة:

نظمت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار وحسب رئيسها د. الخضري العديد من الفعاليات الشعبية داخل قطاع غزة بدأت بمسيرات الشموع ومقبرة المصانع، السلسلة البشرية التي امتدت من رفح وحتى بيت حانون، وكان لها أثرٌ كبير جداً في تحريك قضية الحصار ثم بدأت مرحلة السفن بالتعاون مع حركة غزة حرة وتم تنظيم مجموعة من الرحلات البحرية لاختراق هذا الحصار، أيضاً كان هناك علاقات واتصالات مع البرلمان الأوروبي ومع الأمم المتحدة ومع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات عربية وإسلامية ودولية ، وكذلك مؤسسات حقوقية من أجل العمل على ممارسة ضغوط حقيقية على الاحتلال الإسرائيلي حتى ينتهي هذا الحصار. لقد استطاعت اللجنة أن تحرك الواقع واستطاعت أن تضع قضية الحصار ورفع الحصار عن غزة أ قضية تتداول على أعلى المستويات وأصبح هناك بعد ذلك العديد من المؤسسات وأيضاً اللجان التي تعمل في مجال مكافحة الحصار أو كسر الحصار في دول عربية، وشكلت عدة لجان في دول أوروبية ولجان أخرى، حتى في أميركا الآن هناك لجان تعمل لكسر الحصار وستحشد مسيرة ضخمة ستتجه من الولايات المتحدة ومن دول أوروبية إلى داخل إسرائيل تنطلق من هناك حتى معبر بيت حانون وسيكون هناك أيضاً مسيرة فلسطينية في نفس اللحظة تخرج لملاقاتها حتى يدرك العالم ويعلم أن الحصار الإسرائيلي هو الذي يجب أن ينتهي وهذا المعبر الذي فصل غزة عن الضفة الغربية يجب أن يفتح حتى ينتهي كل هذا الحصار (الخضري، 2015: مقابلة علمية).

ويضيف رئيس اللجنة أن اللجنة الشعبية لعبت دوراً هاماً في تصدير قضية الحصار للرأي العالم حيث إنها تعتبر أول جهة شعبية قامت بتبني موضوع الحصار وإظهار الصورة الحقيقية لتداعيات الحصار من كافة المناحي الحياتية لسكان قطاع غزة. حيث إن القانون الدولي منح هذه الحقوق لكل شعوب العالم فهي حقوق مدنية كفلتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلا أن الاحتلال الإسرائيلي سلب هذه الحقوق من قطاع غزة 2 مليون مواطن كانوا ضحية هذا الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي المفروض على سكان قطاع غزة ونحن بدورنا كلجنة شعبية لمواجهة الحصار قمنا ومنذ بداية هذا الحصار بتسجيل تداعيات الحصار بالأرقام والتقارير سواء على المرضى الذين توفوا جراء هذا الحصار أو على المناحي الصحية والبيئية والاجتماعية وكل ما يتعلق بتدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة ، وكنا نصدر التقارير للجهات الحقوقية والمؤسسات الدولية والى البرلمانات وكنا نخاطب الأمم المتحدة سواء بان كي مون أو الاتحاد الأوروبي ووضعناهم جميعا في صورة هذا الحصار وتداعياته فكان لنا دورٌ هامٌ في هذا الاتجاه ونقل الصورة الحقيقية للعالم حيث إن الاحتلال الإسرائيلي حاول أن يغيب هذه الصورة وهذه الحقيقة حقيقة معاناة سكان قطاع غزة.

كما كان للجنة الشعبية لمواجهة الحصار جولات في استقبال الوفود التي جاءت لقطاع غزة سواء عبر سفن كسر الحصار أو عبر الحملات البرية التي كانت تدخل من خلال جمهورية مصر العربية وكان هؤلاء مصدومين من حقيقة الوضع في قطاع غزة، وكنا نقوم معهم بزيارات إلى الأماكن المتضررة والمدمرة اِثر الحصار والعدوان على قطاع غزة، سواء على مستشفيات أو على مناطق مدمرة. فنحن نتحدث عن حصار وعن ثلاثة حروب شنت على قطاع غزة حيث إن قطاع غزة في السنوات الماضية كان بين فكي كماشة بين مطرقة الحصار الصعب على سكان القطاع وبين الحروب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على سكان قطاع غزة وهذا أوجد حالة من الأزمات المركبة لسكان القطاع ودهور الوضع بشكل خطير جداً (النزلي، 2015: مقابلة علمية).

و من ناحيته أكد الرئيس السابق للجنة الحكومية لكسر الحصار أحمد يوسف أنه كان هناك تنسيق ولقاءات خصوصاً في قطاع غزة بين اللجنة الحكومية لكسر الحصار وبين اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار عندما يكون هناك أحداث كبيرة، لكن لم يكن هناك جهد يذكر للحكومة في رام الله، بل كان هنا في قطاع غزة اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار برئاسة الأخ جمال الخضري حيث كان لها جهدٌ طيبٌ ومشكور في تعضيد هذه الجهود (يوسف، 2015: مقابلة علمية).

ولقد عملت اللجنة الشعبية لكسر الحصار على إصدار العديد من التقارير الهامة التي بينت من خلالها اثر الحصار المدمر على جميع مناحي الحياة في قطاع غزة والضرر المترتب منة على السكان في معيشتهم وأمورهم اليومية. وسنحاول هنا أن نلقي الضوء على بعض ما جاء في هذه التقارير لنوضح حجم وشدة المعاناة التي يواجهها سكان القطاع نتيجة لهذا الحصار الظالم. ففي تقرير إحصائي صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار بتاريخ 19 أكتوبر2008 بعد مرور 16 شهر على حصار قطاع غزة جاء فيه:

- أن ما يدخل إلى قطاع غزة في حينه لم يتجاوز 15% من حاجة القطاع اليومية من المستلزمات الحياتية.
- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت إلى 66% مع نهاية نوفمبر (2007) بعد أن كانت 35% مع نهاية عام (2006) وأن مستوى دخل الفرد تدني إلى 2 دولار يومياً.
- تشير الإحصائيات إلى إغلاق أكثر من 43% من مؤسسات القطاع الخاص أنشطتها التجارية بالكامل و إلى إغلاق أكثر من 97% من المنشآت الصناعية البالغ عددها 3900 منشأة مما ساهم في تسريح 35.500 عامل من عمله في هذا القطاع.
- بلغت الخسائر الشهرية المباشرة للقطاعات الصناعية منذ بدء الحصار نحو 15 مليون دولار. أما القطاع الزراعي فقد بلغ معدل الخسائر اليومية بسبب عدم قدرة المزارعين على تصدير منتجاتهم على 150 ألف دولار يومياً. بالإضافة إلى خسائر قطاع الصيد البحري التي بلغت 3 مليون دولار، وفقدان حوالي 3 آلاف عامل بالصيد لأعمالهم.
- نفاذ حوالي 160 صنفاً من الأدوية ونفاذ أكثر من 130 صنفا من المستهلكات الطبية وتعطل حوالي 90 جهاز طبي بسبب عدم توفر قطع الغيار إضافةً لارتفاع عدد شهداء الحصار إلى 252 شهيد ممن مُنعوا العلاج خارج قطاع غزة (موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تاريخ الاطلاع 2015/10/5).

وبتاريخ 19 فبراير2010، وفي برنامج حواري على قناة الجزيرة استضافت مقدمة البرنامج فيروز زياني، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار النائب جمال الخضري الذي تحدث في اللقاء عن دور وأنشطة اللجنة في رفع الحصار عن غزة. كما أوضح أن 80% من سكان غزة يقبعون تحت الفقر وأن معدل دخل الفرد الواحد لا يتجاوز 2 دولار يومياً. وأضاف أن معدل البطالة الآن هو 70% وأن 140 ألف عامل عاطل عن العمل و3500 مصنع وورشة مغلقة. وأشار إلى مشروع دعم الأسر

المنتجة بقيمة 100 ألف دولار من جمعية قطر الخيرية و أن مؤسسات تمويل خيرية فتحت لها فروع مؤخراً في غزة مثل مؤسسة IHH التركية ومؤسسة ياردملي وكذلك الهلال الأحمر التركي ( قناة الجزيرة ، تاريخ الاطلاع 2015/10/16).

وترى الباحثة أنه من خلال متابعتنا للأحداث التي أعقبت فرض الحصار على قطاع غزة والعمل الدؤوب للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في العمل من أجل رفعه، فإن أعمال اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار كانت الأكثر تميزاً والأكثر فاعليةً وحضوراً على الساحة الفلسطينية بل ساهمت في ميلاد أكبر حالة تضامن شعبي إقليمي ودولي ضاغط على الاحتلال من أجل رفع الحصار، ولا تزال تواصل عملها وجهدها حتى تاريخه.

## المبحث الثالث

## دور منظمات المجتمع المدني

### مقدمة:

يعد العمل الاجتماعي والتنموي من أهم الأنشطة التي تسهم في تقدم ونهضة المجتمعات في عصرنا الحالي بوصفه الوسيلة المستخدمة في سياق إقرار العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، ومن خلال دعم كافة السبل والإمكانات التي توفر الرفاهية والرخاء لكل افرد المجتمع. ومن هذا المنطلق ظهرت جهات غير مؤسسات الحكومة لمساندة ، وتكملة دور الحكومات في تلبية الاحتياجات المجتمعية والتنموية.

ومن الملاحظ حالياً، أن هناك تسليط للضوء من قبل وسائل الإعلام على مفاهيم ومسميات تم إطلاقها على هياكل اجتماعية فاعلة مثل المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية، حيث يقوم الإعلام بإبراز دور هذه الهياكل في دفع عجلة التنمية على اعتبار أن دورهَا مكملاً لدور الحكومات في مختلف القطاعات المدنية من خلال تقديم العديد من الخدمات الحيوية في قطاعات الصحة والتعليم والبيئة والزراعة، والتنمية إلى جانب تقديم المساعدات الإغاثية والخيرية ومراكز البحث وتنمية القوى البشرية والمهنية، إضافةً إلى تغيير المجتمعات وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لذلك سنناقش في هذا المبحث منظمات المجتمع المدني من خلال مطلبين: الأول يتطرق إلى خريطة المجتمع المدني، والثاني: سيتناول فعاليات ومبادرات هذه المنظمات في مجال رفع الحصار عن قطاع غزة.

### المطلب الأول:- خريطة المجتمع المدني وتأثيره:

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الأجنبية والعربية إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد العناصر والقوة التي يتشكل منها المجتمع المدني، وقد عرف الخطيب المجتمع المدني بأنه "جملة الروابط والمنظمات الأهلية والحرة وغير الخاضعة لسلطة الدولة أو نفوذها" (الخطيب، 2004: 139). كما وعرفت "عناصر أو تنظيمات غير حكومية مثل الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية" ( أبو عمرو، 1995: 9 ). وأيضا، عرفت "بأنها منظمات أو مؤسسات اجتماعية غير ربحية لا

صلةَ لها بمؤسسات الدولة الرسمية أو بمؤسسات القطاع الخاص ، وتستمد قوتها من الحريات الطبيعية للإنسان وتعمل في مجالات مختلفة" (مدني، 1997: 1).

كما عرفها محمد مصلح بأنها "خليط من أشكال مختلفة من الروابط التي تشمل النقابات والنوادي والجمعيات الدينية والتي تتفاعل وتتخاطب مع بعضها البعض من أجل التنمية" (هلال، 1998: 113). كما عرفت بأنها "المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسطياً ما بين العائلة وما بين مؤسسات الدولة" (الصبيحي، 2000: 29).

وهناك سمتان تميزان المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة السمة الأولى هي أن هذا المجتمع المدني يتميز عن غيره من المجتمعات العربية في أنه نشأ وتطور ومارس نشاطاته بعد عام (1967م) تحت الاحتلال الإسرائيلي، في ظل غياب بنية مستقرة أو دولة ذات سيادة أو كيان مستقل، أما السمة الثانية فهي حالة الاختلاط النظري الناجمة عن عدم القدرة على التمييز بين أشكال النضال الوطني التحرري والسعي لبناء الدولة الوطنية من ناحية، وعمليات وأشكال التنظيم الذاتي المرتبط بنشاطات وخصائص منظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى (أبو عمرو، 1995: 26).

ولقد طبع البعد النضالي الفلسطيني غايات وأهداف الجمعيات غير الحكومية الفلسطينية وجسد هذا البعد عملياً الباعث والمحرك الحقيقي للشعب الفلسطيني وإنشاء الجمعيات وغيرها من المؤسسات المجتمعية، بحيث أضحت الحاجة السياسية والظروف النضالية الفلسطينية الأساس والمعيار الفعلي الكامن وراء بعث الفلسطينيين وتكوينهم للجمعيات المجتمعية والأهلية (سالم، 1999:11).

وقد لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً أساسياً في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال المتعاقبة قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال خدماتها الإغاثية والحقوقية، وفي المقابل عانت هذه المنظمات من القيود والعراقيل التي أوجدها الاحتلال للحد من وجودها ونشاطها المقاوم إلا أنها استطاعت وبكثير من الجهود القيام برسالتها في تعزيز الصمود وفضح ممارسات المحتل وانتهاكاته اليومية لحقوق الشعب الفلسطيني (أمان، 2007: 8). وقد حظيت المنظمات غير الحكومية باهتمام كبير على المستوى الدولي اعترافاً بدورها التنموي، ويجد هذا الاهتمام ترجمته في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تشارك فيها هذه المنظمات، وفي إفرادها بنوداً خاصة بها في البرامج الدولية والإقليمية المختلفة، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر بكين المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان، وكذلك تظهر الدراسات والتقارير الدولية هذا الاهتمام مثل تقارير التنمية

(البحيصي، 2009: 1). هذا وقد بلغ تعداد الجمعيات في قطاع غزة 863 جمعية حسب إحصاءات وزارة الداخلية في غزة والجدول الآتي يوضح التوزيع القطاعي لهذه الجمعيات حسب الأنشطة التي تقدمها.

**جدول رقم (8) يبين إحصائية للجمعيات في قطاع غزة حسب موقعها الجغرافي (المحافظات)**

| الرقم | موقع الجمعيات | العدد |
|---|---|---|
| 1- | محافظة شمال غزة | 122 |
| 2- | محافظة غزة | 471 |
| 3- | محافظة الوسطى | 95 |
| 4- | محافظة خانيونس | 100 |
| 5- | محافظة رفح | 75 |
| | الإجمالي | 863 |

**(وزارة الداخلية غزة – مديرية الشؤون العامة 2013/6/11)**

**شكل رقم (6) يوضح إحصائية للجمعيات في قطاع غزة حسب موقعها الجغرافي (المحافظات)**

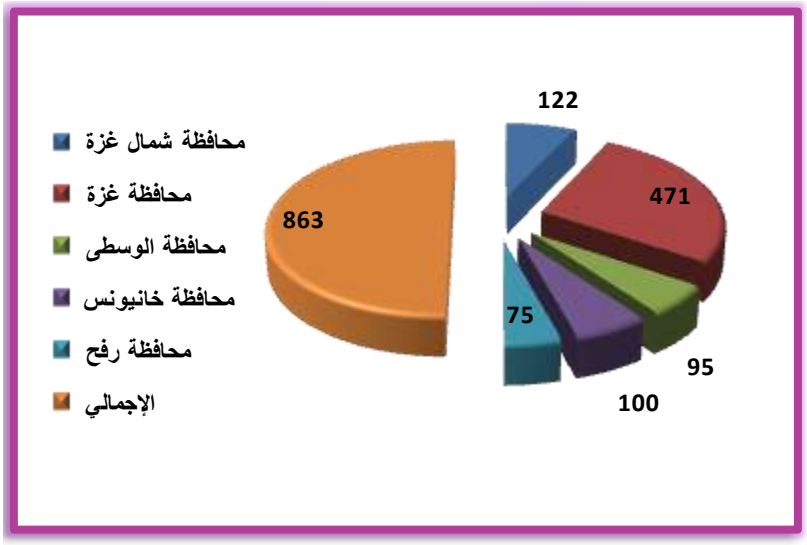


**(وزارة الداخلية غزة – مديرية الشؤون العامة 2013/6/11)**

## المطلب الثاني:- فعاليات ومبادرات منظمات المجتمع المدني:

في ظل الحصار والإغلاق المشدد الذي فُرض على قطاع غزة ومازال قائماً حتى الآن ازدادت معدلات الفقر والبطالة بشكل واضح ، ومن هنا ظهر دور منظمات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات الخيرية الإغاثية والحقوقية بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، إضافةً إلى النشاطات الموجهة لخلق فرص العمل ومكافحة الفقر وتقديم الإقراض الصغير جداً وتشغيل شبكات الأمان لمختلف شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني، وقد شهد عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تطوراً، واضحاً في مجالات عمل هذه المنظمات بحيث أصبحت تركز على مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحقوق المرأة والطفل، وقد عملت هذه المنظمات في مختلف مناطق قطاع غزة وعلى مستوى جميع المحافظات الفلسطينية مما وسع أعداد المستفيدين منها.

كما قامت منظمات المجتمع المدني بتقديم خدمات مهمة في مختلف مجالات الحياة طبقاً لكل ظروف مجتمع وخصوصيته، وتطمح منظمات المجتمع المدني لتجاوز العمل الخيري باتجاه التأثير في سياسات الدولة في بعض المجالات (بشارة، 2000: 269).

بناءً عليه تناولت الباحثة في هذا المطلب دور العديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية الفاعلة في مجال مواجهة الحصار على قطاع غزة من خلال التطرق إلى المجالات والأنشطة والفعاليات المتعددة والمتنوعة التي مارستها والتي شملت القطاع الصحي ومن الأمثلة لهذه المؤسسات الصحية الإغاثة الطبية، واتحاد لجان العمل الصحي. وأيضاً في مجال حقوق الإنسان كالهيئة المستقلة والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمرصد الأورومتوسطي وشبكة المنظمات الأهلية. والمجال الإغاثي مثل جمعية قطر الخيرية والجمعية الإسلامية. وفي الجزء التالي ستتناول الباحثة بعض منظمات المجتمع المدني والتي كان لها دورٌ فاعلٌ في مواجهة الحصار على قطاع غزة وهي:

1- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية(إطار تنسيقي بين المؤسسات الأهلية)
2- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.
3- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
4- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
5- جمعية قطر الخيرية.
6- الجمعة الإسلامية .

**أولا:- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية:**

تأسست شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في سبتمبر من عام (1993) قبيل قدوم السلطة الفلسطينية وهي تمارس أعمالها منذ ذلك التاريخ كإحدى المكونات المهمة في المجتمع الفلسطيني التي تعبر عن الوجهة الديمقراطية، ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه الأطر المستقلة الهادفة إلى تمكين المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز مفاهيم العدالة الاجتماعية، بغض النظر عن التمييز بسبب الدين أو الجنس أو العرق. وتحظى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وهي إطار تنسيقي بين المؤسسات الأهلية بمكانه عالية بين المنظمات الأهلية الفلسطينية حيث تضم مظلتها قرابة 133 مؤسسة أهلية فلسطينية تعمل في حقول مختلفة تتعاون وتتشابك في ما بينها من أجل مناصرة قضايا التنمية والقضايا العادلة لشعبنا الفلسطيني وتتمحور الأهداف العامة لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية حول:

1- دعم حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.
2- تعزيز الوحدة الوطنية.
3- الحفاظ على الحريات العامة والمواطنة.
4- المساهمة في رسم السياسات العامة ووضع التشريعات.
5- تمكين الشبكة من ممارسة أعمالها وفق مبدأ استقلالية العمل الأهلي(شبكة المنظمات الأهلية ، تاريخ الاطلاع 2015/10/26).

وقد لعبت شبكة المنظمات الأهلية دوراً في رفع الحصار المفروض على قطاع غزة هذا الدور ينطلق من جهد وطني لهذه المنظمات في إطار النضال الوطني الفلسطيني. حيث قامت شبكة المنظمات الأهلية بجهدٍ متواصل يُمارس في ظل الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني، والتي تضم مختلف حملات التضامن في العالم، وتمكنت من استقدام عشرات من المتضامنين الأجانب إلى قطاع غزة والضفة والقدس للتضامن مع شعبنا، وتعزيز الحماية الشعبية على مختلف مستوياتها، وساهموا في فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي.

وهذا العمل الحثيث يتم ربطه بالبعد المكاني بالقضية الفلسطينية ، وربطه بالبعد الحقوقي بالعمل مع عدة جهات دولية والتي قامت بإرسال أول سفينة بحرية وسلطت الضوء على قطاع غزة، وطالبت المجتمع الدولي بفك الحصار. وشاركت الشبكة في كثير من الفعاليات الأهلية من أجل فك

الحصار عن قطاع غزة ومن أجل فضح ممارسات الاحتلال وأوصت بإنهاء الانقسام ، لأنه يضعف حملات التضامن ويشكل مدخل لإنهاء الحصار (الشوا، 2015: مقابلة علمية).

كما شاركت الشبكة في العديد من الندوات والمؤتمرات وفي أكثر من مناسبة لرفع الحصار عن قطاع غزة منها المشاركة باعتصام بمناسبة يوم الفقر العالمي تحت عنوان "لنقف جميعاَ في وجه الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني" وتم إرسال عريضة موجهة للجنة الرباعية الدولية تطالب بوقف العقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعب الفلسطيني ، والتدخل لدى حكومة الاحتلال الإسرائيلي لرفع الحصار الواقع عليه ، بالإضافة إلى عقدها عدة اجتماعات مع العديد من المنظمات الدولية لبحث تدهور الأوضاع الصحية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية نتيجةً للحصار الإسرائيلي وقطع المساعدات الدولية، وإغلاق المعابر و تأثير هذا الإغلاق والحصار على المزارعين والمنتجات الزراعية وتقديم المعلومات والتقارير حول الخسائر المباشرة وغير المباشرة في القطاع الزراعي لمناقشة سبل التحرك المشترك لمواجهة تبعات وآثار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. (موقع شبكة المنظمات الأهلية، تاريخ الاطلاع 2015/10/26).

أيضاً، نظمت شبكة المنظمات الأهلية والحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار وبعض المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية اعتصاماً تضامنياً مع الصيادين الفلسطينيين في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة بحقهم وذلك قبالة مقر الأمم المتحدة في مدينة غزة بتاريخ 24 نوفمبر2008. وفي نهاية الاعتصام سلم ممثلو الحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار والشبكة، وجمعيات الصيادين، مذكرة موجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة توضح معاناة الصيادين جراء ممارسات الاحتلال ، وتطالبه بالعمل من أجل تمكينهم بالصيد بحرية وإعادة مراكب الصيد لهم (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/10/26).

وساهمت الشبكة بقوة في التنسيق للحملة الشعبية لإنهاء حالة الانقسام والحملة الوطنية للدفاع عن الحريات واستعادة الوحدة الوطنية وحل إشكالية العلاج بالخارج والحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار عن قطاع غزة وغيرها من الفعاليات الوطنية. حيث استقبلت العديد من الوفود والشخصيات الدولية كما شاركت في اجتماعات دعت لها منظمات دولية ، وذلك على الرغم من الحصار الذي منع دخول الكثير من الوفود الدولية إلى القطاع كذلك حرمان ممثلي الشبكة من المشاركة في فعاليات دولية وإقليمية جراء الحصار المفروض على القطاع، بالإضافة إلى أنها نظمت العديد من اللقاءات مع المنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية وبخاصة مع تجمع Association of

International Development Agencies (AIDA) وهو تجمع للمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين وذلك بهدف مطالبتها بتكثيف جهدها للضغط تجاه رفع الحصار وتعزيز علاقة الشراكة مع المنظمات الأهلية الوطنية وفق أسس واضحة والبدء في برامج ذات طابع تنموي. (المرجع السابق السابق ، تاريخ الاطلاع 2015/10/26).

وقد شاركت الشبكة في إطار الحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار باستقبال سفن "كسر الحصار" واللاتي وصلت إلى شاطئ غزة وعلى متنهما العشرات من دعاة السلام وممثلي منظمات حقوق الإنسان وحركات التضامن والشخصيات الدولية. ونظمت برامج زيارات ولقاءات المتضامنين الأجانب الذين وصلوا إلى قطاع غزة عبر سفن كسر الحصار. كما نظمت الشبكة مسيرة حاشدة بمشاركة مختلف القطاعات المجتمعية وبالتعاون مع منظمة Code pink الأمريكية عند حاجز بيت حانون (إيرز) للتنديد بالحصار.

واصلت الشبكة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني المطالب برفع الحصار عن قطاع غزة وتسليط الضوء على معاناة كافة قطاعات شعبنا جراء الحصار كما شاركت الحملة في التظاهرات المنددة بجريمة الاحتلال بحق أسطول الحرية وكذلك أحيت الحملة الوطنية لفك الحصار عن غزة ذكرى مرور شهر على الهجوم الذي تعرض له أسطول الحرية حيث تم إلقاء أكاليل الزهور والورود في البحر، وطالب المشاركون بإجراء تحقيق حول الهجوم الذي تعرض له أسطول الحرية. كما عقدت الحملة مؤتمر للتعبير عن موقفها تجاه المحاولات الدولية لإنهاء الحصار، كما نظمت الحملة وبالتعاون مع قطاع المرأة مسيرة شموع في ميناء غزة، حيث شارك العديد من النساء والأطفال متضامنين مع سفينة مريم والتي كان من المفترض أن تصل غزة قادمة من لبنان هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الفعاليات ومن بينها إصدار البيانات والتقارير الصحفية.(المرجع السابق ، تاريخ الاطلاع 2015/10/26).

وقد أحيت الشبكة ذكرى مرور عام على الهجوم على أسطول الحرية "1"، وللترحيب بأسطول الحرية "2"، وذلك من خلال التظاهرة التي نظمتها في ميناء غزة البحري بمشاركة المئات من ممثلي عدد من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وقطاعات المرأة والعمال والشباب وأعضاء لجان الصيادين التابعة لاتحاد لجان العمل الزراعي ورفع المشاركون في الاعتصام الأعلام الفلسطينية والشعارات واليافطات التي تندد بجريمة الاحتلال وتطالب بمحاسبة مجرمي الاحتلال على جريمتهم بحق أسطول الحرية 1 وكذلك المطالبة للمجتمع الدولي وبخاصة الأمين العام للأمم المتحدة بالضغط

الجدي لرفع الحصار الإسرائيلي الجائر عن قطاع غزة. وأقامت الشبكة مسيرة اعتصام ضخمة قبالة مقر الأمم المتحدة (اليونسكو) للمطالبة بحماية أسطول الحرية (2) وتأمين وصوله حيث تم الانطلاق إلى مقر الأمم المتحدة وتسليم رسالة للسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة (موقع شبكة المنظمات الأهلية ، تاريخ الاطلاع 2015/10/26).

وشاركت الشبكة بلقاءات مع وفود أجنبية حول إنشاء القارب الدولي 'أوليفا' والذي أطلقه 'فريق خدمة وسلامة المدنيين في غزة' لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في المياه الفلسطينية في القطاع وأنشئ هذا القارب لمهمة السلامة وخدمة المدنيين في المياه الفلسطينية، بعد تقليص قوات الاحتلال الإسرائيلية مساحة الصيد بعد حرب غزة إلى ثلاثة أميال بحرية، حيث أدت إلى انحسار كميات الأسماك، وتهديد حياة الصيادين، وقد شاركت الشبكة في تدشين رحلات على القارب أوليفا حيث انطلقوا إلى عرض البحر، ومن بين المتضامنين الذين ساهموا وساعدوا بهذا المشروع الناشط الإيطالي في حقوق الإنسان فيتوريو أريغوني، والذي تم قتله – في ظروف غامضة ومؤسفة– من ضمن هذا الفريق وتم إطلاق الاسم 'أوليفا' وفقا لرغبته وكان المتضامن أريغوني قد شارك في اجتماع بالشبكة، قبل يوم واحد من خطفه وقتله، تم خلاله تحديد موعد تدشين عمل «أوليفا»، وقد أوضح السيد أمجد أن أريغوني شارك في اقتراح الفكرة وأطلق اسم «أوليفا» على القارب لمعرفته بمدى حب الفلسطينيين لشجرةَ الزيتون واعتزازهم بها. شاركت الشبكة بتشييع المتضامن الإيطالي فيتكور أريغوني وذلك بمشاركة رسمية وشعبية واسعة (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/10/26).

واصلت الشبكة إدارة الحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار وأكدت على تمسكها بمطلب شعبنا ومنظمات المجتمع المدني باتجاه إنهاء الحصار وفتح كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة ، والسماح بحرية الحركة للبضائع والأفراد، وبتعزيز الزيارات التضامنية التي تقوم بها الوفود الأجنبية للشبكة، وقد استقبلت الشبكة العديد من هذه الوفود والتي تم اطلاعها من خلال زياراتها لقطاع غزة على واقع الأوضاع الإنسانية الصعبة جراء الحصار الإسرائيلي المفروض، وأكدت على ضرورة تسليط الضوء للمجتمع الدولي على معاناة كافة قطاعات شعبنا جراء الحصار سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

وما زالت الشبكة تبذل جهودها وتحاول عمل التنسيق لتسير القوافل لكسر الحصار " إطلاق قارب فلك غزة مطلع عام 2014م"، وإصدار بيان في الذكري السنوية الثالثة لجريمة الاحتلال بحق أسطول الحرية. وقد شاركت الشبكة وزارة التخطيط للتحضير لدراسة بعنوان " الآثار المترتبة على قدوم القوافل المساندة إلى قطاع غزة " (المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2015/10/26).

**ثانياً:- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان:**

هو منظمة دولية مستقلة تأسست في نوفمبر عام (2011) تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجال اختصاصها الرئيس هو قضايا حقوق الإنسان، وبالتحديد في الأقاليم والدول التي يسود فيها انتهاك حقوق الإنسان بشكل كبير سواء كانت تخضع هذه الدول لاحتلال أجنبي أو لنظام ديكتاتوري قمعي أو دولي تعاني من الفوضى والاضطراب الداخلي.

ويقع مقر المنظمة الرئيس في جنيف بسويسرا بالإضافة لوجود مقر إقليمي في الأراضي الفلسطينية إضافةً إلى ابتعاث ممثلين في بعض الدول العربية مثل مصر وليبيا والعراق ولبنان والعديد من الدول، بغرض الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان لدى هذه الدول وتوثيقها وتشجيع المنظمات الحقوقية الدولية وذات الشأن والاختصاص ودوائر صنع القرار في العالم بالعمل الجاد لوضع حد لهذه الانتهاكات أو بالأقل التخفيف من حدتها ومستفيداً مما يتمتع به من مزايا وحصانة خصوصاً في القارة الأوروبية فإن المرصد يمارس أعماله ونشاطاته بعيداً عن الضغوط والعراقيل والممارسات التي يفرضها الاحتلال أو بعض الأنظمة القمعية خصوصاً وهو يعتمد على القانون الدولي عند ممارسة أعماله ، وهو ما يبقيه خارج دائرة الاستهداف المباشر من قبل الأطراف التي تنتهك حقوق الإنسان.

**أهداف وأنشطة المرصد:**

1- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الكثير من الدول من خلال المتابعة الميدانية.
2- توجيه مؤسسات حقوق الإنسان الدولية للاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في البؤر الساخنة.
3- لفت انتباه بعض الدول لانتهاك بعض قضايا حقوق الإنسان عندها.
4- تشجيع الدول على سن التشريعات التي تكفل وتصون حقوق الإنسان.
5- تحفيز استخدام الوسائل السلمية والقانونية ونشر الوعي الجماهيري للتخلص من هذه الانتهاكات.(موقع المرصد، تاريخ الاطلاع 2015/10/27).

واعتبر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن الحصار الصهيوني المشدد على قطاع غزة منذ عام (2006) يعتبر شكلاً غير مسبوق من أشكال العقاب الجماعي لنحو 1,8 مليون فلسطيني يعيشون في القطاع المعزول عن العالم الخارجي في ظل أوضاع إنسانية ومعيشية متدهورة. حيث إن سلطات الاحتلال الصهيوني تمارس سياسة الإغلاق والحصار على قطاع غزة كمنهج مستمر منذ تسع سنوات، وذلك من خلال السيطرة على المعابر التجارية وغير التجارية، ومنع المواطنين من

السفر للخارج للعلاج والدراسة والعمل، ومنع الصيادين من الدخول إلى المساحة المسموح بها قانونياً، وإعاقة عمل المزارعين على حدود القطاع(تقرير المرصد الأورومتوسطي، 2015).

وأصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان العديد من التقارير التي ركز فيها على الأزمات المتواصلة في القطاع والناتجة عن الحصار الإسرائيلي، وكان منها التقرير الخاص بالعدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة صيف (2014). واعتبر أن هذا العدوان فاقم من أزمة القطاع على كافة المستويات، حيث تسبب بدمار غير مسبوق للبنية التحتية، وأدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أصلاً بفعل الحصار، وأن حوالي 80% من سكان القطاع يعتمد على المساعدات الدولية. إلى جانب ذلك، فقد تراجع النمو الاقتصادي عقب الهجوم الأخير على القطاع لحوالي سبع سنوات إلى الوراء ، وأن معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة أكثر بمرتين منه في الضفة الغربية، حيث فقد أكثر من 80،000 شخص يعيلون حوالي نصف مليون فرد أعمالهم منذ عام (2007). كما وصل معدل البطالة إلى حوالي 42,8% في الربع الأخير من عام (2014)، وتسببت القيود الصهيونية بتوقف حوالي 90% من المشاريع في القطاع، فيما تسبب الهجوم الصهيوني الأخير على غزة بالتدمير الكلي أو الجزئي لـ 936 منشأة (المرجع السابق،2015).

وتحدثت تقارير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أيضاً عن ما يعانيه الصيادون والمزارعون موضحاً أنه قد انخفض متوسط الثروة السمكية من 650،3 طن متري إلى 938،1 طن متري، وهو ما يعني أن القيود الصهيونية تتسبب في خسارة نحو 47% من الثروة السمكية سنوياً، إلى جانب أنها أدت إلى انخفاض عدد الصيادين المسجلين في قطاع غزة من 10000 إلى 3500 صياد حتى العام 2013. كما ونتيجة لفرض الكيان منطقة عازلة تمتد بعمق ثلاثة كيلومترات داخل أراضي قطاع غزة، مقتطعةً نحو 35% من الأراضي الزراعية لدوافع أمنية، أعيق عمل المزارعين، حيث أصبح الاستثمارُ في تلك المناطق شبه مستحيل في ظل منع الكيان وصولهم لها. ونتيجةً لذلك فإن نحو 89% من العائلات في غزة تواجه صعوبات في توفير احتياجاتها الأساسية (المرجع السابق،2015).

ولم تغفل تقارير المرصد الجانب الصحي في القطاع حيث أشارت التقارير إلى أن غالبيةَ المرضى لا يتلقون العلاج المناسب بسبب الحصار وقلة الإمكانيات، حيث ومع نهاية شهر يوليو 2013، كان نحو 27% (128 نوع) من الأدوية قد انعدمت تماماً في مستشفيات قطاع غزة كما نحو 70% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام أو سوء الأمن الغذائي، حيث كان حوالي 70% منهم

يعتمدون على المساعدات الغذائية قبل الهجوم الصهيوني الأخير صيف (2014)، لكن هذه المساعدات ما لبثت أن انخفضت أو انعدمت بعد الهجوم ليصبح معظمهم عاجزين عن توفير الاحتياجات الأساسية (تقرير المرصد الأرومتوسطي،2015).

وذكرت أيضاً تقارير المرصد أن حوالي 95% من المياه في غزة لا تطابق معايير منظمة الصحة الدولية للمياه الصالحة للاستخدام، حيث يضطر نحو من 80% من السكان شراء مياه الشرب، فيما تعجز العائلات الفقيرة جداً عن توفير مياه صالحة للشرب لتغطية كافة احتياجاتها اليومية. كما تعمل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة بنسبة 46% من طاقتها التشغيلية الكاملة بسبب أزمة الوقود ، كما تكبد القطاع الزراعي خسائر تقدر بـ 60 مليون دولار خلال عام 2014؛ نتيجة القيود الصهيونية التي تفرضها على القطاع وعلى حركة المزارعين. وفيما يخص إعمار غزة بعد الحرب الأخيرة قال تقرير المرصد إنه تم تقديم نحو 17% فقط من المبلغ الذي تعهد بتقديمه في مؤتمر إعادة الاعمار الذي عقده المجتمع الدولي في القاهرة، حيث تعهدت الدول المشاركة بتقديم 4،5 مليار دولار (المرجع السابق:2015).

وكذلك دعا المرصد دول الاتحاد الأوروبي للعمل الجاد على إنهاء الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، وعدم التساوق معه، وعدم التكيف في البرامج على الأرض مع هذه الحالة الشاذة. وبشكل عام، العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتباره سبباً رئيساً فيما يتم من جرائم حرب وعقوبات جماعية في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأوصى السلطة الفلسطينية بضرورة تضمين ملف حصار قطاع غزة ضمن الملفات المقدمة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على اعتبار أن الحصار جريمة حرب ولا بد من معاقبة المتسببين فيه، ومحاسبة ومحاكمة المسئولين عن استمرار حصار قطاع غزة، وممارسة العقاب الجماعي، وتجويع السكان المدنيين، و تدمير الأحياء المدنية فيه، باعتبار هذه الأفعال تمثل جريمة حرب. داعياً المجتمع الدولي لحث قوات الاحتلال الإسرائيلي على الضلوع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها كقوة احتلال، ووفقاً لالتزاماتها بموجب القوانين الدولية ذات العلاقة (المرجع السابق،2015).

**ثالثا:- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان:**

هي مؤسسة وطنية رسمية فلسطينية تعني بحقوق المواطن الفلسطيني وتتمتع بالعضوية الكاملة في اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. أنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كهيئة مستقلة بمرسوم رئاسي صادر عن الرئيس ياسر عرفات، ومجال اختصاصها متابعة قضايا حقوق الإنسان في المؤسسات الرسمية الفلسطينية، ورفع تقاريرها للرئاسة وللمجلس التشريعي عن ذلك وقد نشر هذا المرسوم تحت رقم (59) لعام (1995م) في الجريدة الرسمية للسلطة الفلسطينية "الوقائع الفلسطينية".

**مهام ومسؤوليات الهيئة:**

1- متابعة قضايا حقوق الإنسان مع الجهات المختصة من خلال سن التشريعات والقوانين الفلسطينية.
2- نشر الوعي القانوني لذي مختلف فئات المجتمع حول حقوقهم في التشريعات الفلسطينية والدولية (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تاريخ الاطلاع 2015/8/20).

وحسب ما جاء في حديث الأستاذ جميل سرحان رئيس الهيئة خلال المقابلة الشخصية التي أجريناها معه بأن الهيئة بصفتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فلسطين، تقوم بالعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين. ولأن حقوق الإنسان مترابطة لا تتجزأ، فإن الحق في تقرير المصير والحرية والكرامة هو في صلب اهتمام الهيئة التي تعتبر المصدر الرسمي للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان عبر العالم في معرفة آخر التطورات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ، وذلك من خلال التقارير التي تصدرها حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وتقاريرها حول العدوان الإسرائيلي المتكرر خلال سنوات ماضية على قطاع غزة وآخره عدوان العام (2014)، الذي شل قدرة السلطة في قطاع غزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، وتقويض البنية التحتية فيه (سرحان، 2015: مقابلة علمية).

وفي تقاريرها الممتدة من عام (2007) وحتى عام (2014) وثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أنشطتها في مجال تخصصها وركزت أيضاً على الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة وتداعياته على حياة السكان. وتطرقت في هذه التقارير إلى كل أشكال المعاناة الإنسانية الناتجة عن هذا الحصار والى الآثار المترتبة عليه، مثل: ازدياد معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية لدى الأطفال،

وانخفاض قيمة الصادرات لدرجة كبيرة، بالإضافة إلى تقلص نسبة الواردات في ظل تحكم إسرائيل بالمعابر ومنع الحركة. كما أوضحت هذه التقارير أن الإغلاق والحصار شكل معوقاً رئيساً أمام المحاكم الفلسطينية، حيث تراكمت أكثر من القضايا أمام المحاكم الفلسطينية بسبب تدمير المقرات والسجون. وإن الحصار المفروض على قطاع غزة خلق خسائر فادحة، حيث تم إغلاق العشرات من المصانع والورش وشركات المقاولات، بالإضافة إلى تدمير جزء كبير من هذه المصانع تدميراً كلياً بسبب الاعتداءات الثلاث التي شنت على القطاع، وكذلك تطرقت التقارير إلى استمرار استهداف الصيادين في عرض البحر، وأيضاً المزارعين في المناطق الحدودية، حيث سجلت عام 154 حالة استهداف عام 2013. كما تطرقت تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى ارتفاع عدد شهداء الحصار، ونفاذ عشرات الأصناف الدوائية من المستشفيات ، بالإضافة إلى نفاذ مئات الأصناف الاستهلاكية الطبية (تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2007-2014).

**رابعا:- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:**

هو مركز حقوق إنسان فلسطيني تأسس في عام (1995) من ثلة من القانونيين الفلسطينيين و يتمتع بالاستقلالية الكاملة، مجال اختصاصه الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون ويتمتع بصفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وهو عضو في لجنة الحقوقيين الدولية بجنيف وعضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في باريس وعضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان بكوبنهاجن. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تاريخ الاطلاع2015/9/1).

**أهداف ومهام المركز:**

1- تعزيز سيادة القانون والاهتمام بحقوق الإنسان وفقا للمعايير المطبقة دولياً.
2- الاهتمام بتطوير أعمال المؤسسات القانونية الفلسطينية وتعزي الثقافة القانونية.
3- مساعدة الشعب الفلسطيني قانونياً في تقرير مصيره وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.
4- إعداد الدراسات حول قضايا حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني.
5- رفع التوصيات للجهات المختصة بسن التشريعات حول قضايا حقوق الإنسان.
6- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من طرف دولة الاحتلال (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تاريخ الاطلاع2015/9/1).

عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على فضح الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ووثق ذلك في تقاريره الدورية. وكان للحصار المفروض على قطاع غزة ظهورٌ واضحٌ في التقارير من أجل الضغط على إسرائيل من خلال المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في محاولة لفك الحصار عن غزة. وسنتطرق إلى بعض التقارير الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ذات الصلة بموضوع الحصار على قطاع غزة.

حسب التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام (2007)، بلغ عدد أيام إغلاق معبر رفح 308 يوما عام 2007 ، أي بنسبة 84.4% من أجمالي أيام السنة. ووثق المركز استشهاد 21 شهيداً من مرضى القطاع الذين لم يسمح لهم بالعبور للعلاج أو توفير الأدوية لهم خلال نفس العام. وأكد التقرير أن مستوى العائلات تحت خط الفقر بلغت 83% وقدرت البطالة في حينه بـ 44% في قطاع غزة من جراء الحصار.(المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،2007: 36).

وفي ورقة موقف للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة بتاريخ 1 يوليو2010، والتي هدفت إلى دحض المزاعم الإسرائيلية الأخيرة حول تخفيف الحصار عن قطاع غزة وأهم النقاط التي كانت قد أثيرت في الورقة ما يلي:

1- 55% من القوى العاملة عاطلون عن العمل.
2- 65% من السكان يعيشون تحت خط الفقر و 80% يعتمدون على المساعدات.
3- 45% يعانون من انخفاض في دخل الأسرة سنويا.
4- انخفاض الناتج المحلي بنسبة 8% مقارنة بالعام (2009).
5- 3750 منشأة صناعية مغلقة والتي تمثل 90% من العدد الكلي لتلك المنشآت.
6- هناك عجز في الكهرباء بالقطاع تقدر بـ 43% و 30% من مناطق القطاع تعاني من انقطاع الكهرباء في أي وقت.
7- الاحتلال يسمح بمرور 114 صنف من البضائع إلى القطاع من أصل 9500 صنف في منتصف يونيو (2006).
8- من أصل 700 شاحنة تصدير من القطاع قبل الحصار سمح الاحتلال فقط 259 شاحنة تصدير منذ يونيو 2007(المرجع السابق، 2010: 1).

ويرى راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال المقابلة التي أجرتها معه الباحثة "أن الحصار يشكل جريمة حرب وعبارة عن عقوبة جماعية للشعب الفلسطيني واجمعت كل منظمات حقوق الانسان وبالذات الصليب الاحمر الدولي على اتفاقيات الدولية وبالذات اتفاقية جنيف ، وبالذات اتفاقيات جنيف الأربعة أنه يشكل جريمة ضد الإنسانية ويجب رفعه بشكل مباشر وبشكل كلي وليس جزئي دون أي تأخير، ويقينا يندرج تحت الجرائم التي تنص عليها اتفاقيات جينيف الأربعة. وأضاف الصوراني: "الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومن حق الشعب الفلسطيني أن توفير له الحماية من عقوبات الاحتلال الإسرائيلي ، ولكن ما يحدث هو أن الاحتلال يبحث من خلال هذا الحصار عن وسيلة لحماية نفسه، أي أن الهرم منقلب على رأسه. وأكد الصوراني: أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وثق كل ما يتعلق من حصار وانتهاكات إسرائيلية في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية... الخ (الصوراني، 2015 مقابلة علمية).

وفي حديثه أوضح الصوراني بقوله: "النتائج الخاصة بالحصار هي كارثية ويتم تدوينها عبر تقارير متخصصة ويتم نشرها وتعريف كل المنظمات الأممية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية التي عملت في هذا المجال بما يحدث، وتوزع التقارير بأربع لغات في الوقت نفسه وهي أقل الأمور التي يمكن عملها للتعريف حول ما يدور من حصار وخنق لقطاع غزة. وتمكنا عبر أكثر من وسيلة وليس فقط التقارير بل من خلال المشاركة في الندوات سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً في أن نعمل على تجنيد أكثر من جهة وأكثر من قرار".(المرجع السابق،2015: مقابلة علمية).

وأضاف الصوراني "أن من أبرز ما ساهم فيه المركز هو التنسيق مع حركات التضامن الدولية وحضور أكثر من مركب لمحاولة كسر الحصار، حيث من جاءوا هم من يشكلوا حالة ضميرية متقدمة في الضمير الإنساني الضمير الدولي بأسمائهم وبذاتهم والبعض منهم تعرض للقتل والموت بالذات ركاب سفينة مرمره. وهذا شكل من عملنا والشكل الثاني، في توزيع التقارير والنشاط في إطار الأمم المتحدة والتعاون مع لجان التضامن الدولية حتى في الدول المختلفة عبر فعاليات ونشاطات في مجال المقاطعة وشجب لما تمارسه إسرائيل. كذلك، العمل على إحضار ملف الحصار على قطاع غزة أمام محكمة الجنايات الدولية كما هو جاري الآن (المرجع السابق، 2015 مقابلة شخصية).

وفي تقرير حول أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعنوان "ما زال الحصار مستمرا" والذي غطى مجمل أوضاع القطاع خلال العام (2012).

رصد هذا التقرير تدهور الأوضاع المعيشية لسكان قطاع غزة، ومن أبرز النقاط التي أوضحها التقرير أن 40% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي من بينهم 65% من الأطفال. إضافةً إلى ارتفاع مستويات سوء التغذية وتأخر النمو. وجاء في التقرير أيضاً، إن 38.8% من العائلات تعيش تحت خط الفقر منهم 21.1% يعانون فقر مدقع (تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،2012: 14).

وأوضح التقرير أن الحصار أدى إلى حرمان طلبة الجامعات بالقطاع من الالتحاق بجامعات الضفة بعد أن كانت نسبتهم 26% من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية بالضفة قبل فرض الحصار. كذلك نوه التقرير إلى انخفاض المعدل اليومي لعبور المرضى للعلاج الخارجي الذي كانت تسمح به قوات الاحتلال إلى 23 حالة يومياً إي بنسبة 46% من المعدل الذي كانت تسمح به عام (2006)، كما عرقلت قوات الاحتلال عبور 734 مريض للعلاج بالمستشفيات الإسرائيلية والفلسطينية بالضفة لأسباب أمنية وأخرى تتعلق بالمرافقين.

ومن ناحية أخرى، ومن الجانب الاقتصادي، ذكر التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني عاجز عن الاستفادة من 40% من أراضيه و82% من مياهه الجوفية وقلق شديد من التبعية الاقتصادية لإسرائيل والتي وصلت 80% من المبادلات التجارية الفلسطينية وبلغ العجز التجاري مع إسرائيل 84% من العجز الفلسطيني الشامل. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بثلاثة أضعاف المعدل الإقليمي أي أن نسبة البطالة هي الأعلى إقليمياً. وتدمير حوالي 70% من المنشآت الاقتصادية خلال العمليات العسكرية ضد القطاع. ولم يغفل التقرير قطاع الصيد حيث أشار إلى فقدان الصيادين لـ 85% من دخلهم بسبب حصر منطقة الصيد، كذلك تعرضهم لإطلاق نار بواقع 106 حالات نتج عنها شهيد وعدة إصابات، وكذلك اعتقال 85 صياد إضافة إلى 41 حادثة مصادرة وتدمير قوارب(المرجع السابق، 2012: 43)

وفي أحدث تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2014 وثق التقرير العديد من النقاط التي توضح أثر استمرار الحصار ونتائجه على مجمل النواحي التي تمس حياة السكان اجتماعية واقتصادية و معيشية وغيرها. وقد رصد التقرير الآتي:

- أن معدل البطالة وصل 23.7% في الأراضي الفلسطينية وفي القطاع وصل 32.5% مقابل 19.1% في الضفة.

- عرقلة لحوالي 3.188 مريضاً من مرضى القطاع والمحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية أو الضفة لأسباب أمنية.
- إغلاق معبر رفح خلال العام 2014 لمدة 241 يوماً أي بنسبة 66% من عدد أيام السنة.
- إغلاق معبر كرم أبو سالم خلال العام 2014 لمدة 241 يوماً أي بنسبه 66% من عدد أيام السنة.
- معدل دخول 0،5 شاحنة يوميا للتصدير لإسرائيل وأسواق الضفة بعد أن كانت 150 شاحنة يومياً قبل فرض الحصار.
- توريد 200 شاحنة يوميًا بمعدل 35% من عدد الشاحنات الموردة للقطاع يومياً قبل الحصار والبالغة 570 شاحنة في حينه.
- توريد 140 طن فقط من غاز الطهي وتعادل هذه الكمية 40% من احتياجات السكان والتي تقدر 350 طن يومياً. ( تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2014: 50-53).

**خامساً:- جمعية قطر الخيرية:**

هي جمعية خيرية غير حكومية رائدة تأسست في عام 1984 م وتنشط في العمل الإنساني في قطر و خارج قطر للإسهام في جهود التنمية المستدامة. وتتمتع قطر الخيرية بعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC للأمم المتحدة منذ 1997عام و تنفذ برامجها و مشاريعها في أكثر من 60 دولة في مختلف أنحاء العالم، و لها مكاتب ميدانية في 17 دولة. بدأت أعمالها في فلسطين منذ عام 1996 حيث تأتي منحة " ابحث " كواحد من أهم المشاريع المتنوعة والمميزة ضمن البرامج العديدة التي تقوم قطر الخيرية بتنفيذها خاصة في مجالات التعليم و الصحة و المياه و الإصحاح البيئي وتحسين الدخل و التمكين الاقتصادي و مجال التأهب و الاستجابة للكوارث( موقع جمعية قطر الخيرية، تاريخ الاطلاع 2015/9/3).

**وقد قدمت الجمعية عدة مشاريع منها:**

- أعمال صيانة مدارس متضررة من الحرب، تم استهداف 6 مدارس بتكلفة 44،725،460 دولار.
- أعمال إنشاء 5 مرافق صحية مدرسية جديدة، حيث تم استهداف 5 مدارس بتكلفة 998،185 دولار.
- أعمال صيانة مرافق صحية مدرسية، حيث تم استهداف 14 مدرسة بتكلفة 99،988،104 دولار.

- أعمال إزالة الأنقاض جراء الحرب، حيث تم استهداف 11 مدرسة بتكلفة 590،49 دولار.
- أعمال تزويد مرافق الخدمة التعليمية بالأجهزة والمعدات الضرورية، حيث تم استهداف دوائر وزارة التربية والتعليم بتكلفة 650،116 دولار، تم تزويد الوزارة بأجهزة حاسوب وطابعات وماكينات تصوير وأجهزة الخادم الرئيس ( السيرفر) وتطوير شبكة الكمبيوتر في الوزارة.

بالإضافة إلى العديد من المشاريع والتي نفذتها الجمعية عام 2013م وهي موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم (9) يوضح المشاريع التي نفذتها جمعية قطر الخيرية وتكلفتها**

| م | اسم المشروع | تكلفة المشروع (دولار) |
|---|---|---|
| 1- | مشروع تزويد مستشفيات قطاع غزة | 4800000 |
| 2- | مشروع المساعدات الطارئة بقطاع غزة | 3401464 |
| 3- | مشروع إعمار غزة " مسلخ البلدية" | 800000 |
| 4- | مشروع توسعة مدارس قائمة | 310232 |
| 5- | مشروع فيضانات وادي غزة | 17400 |

**المصدر: وزارة الداخلية، مديرية الشئون العامة، دائرة الجمعيات:2015**

وقد تميزت أنشطة قطر الخيرية بطيف واسع من الخدمات التي تعزز صمود المواطن الغزي بتخفيف أثر الحصار وإعانة المؤسسات الفلسطينية على الصمود والاستمرار في تقديم الخدمات الضرورية. (موقع جمعية قطر الخيرية، تاريخ الاطلاع 2015/9/3).

**سادساً:- الجمعية الإسلامية:**

هي جمعية فلسطينية أهلية غير حكومية، أسست عام (1979م) لتقديم خدمات الإغاثة والتنمية للمجتمع الفلسطيني في محافظات قطاع غزة وفق خطوات إستراتيجية معتمدة، وبالشراكة المبنية على الثقة المتبادلة مع مؤسسات المجتمع المدني التي تؤمن بحق الشعوب في التحرر من الفقر والجهل والمرض. وتقع الجمعية في مدينة جباليا وهي أحد فروع الجمعية الإسلامية في محافظات غزة والبالغ عددها 13 فرعاً. ويعد فرع الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا الأول بعد تأسيس الجمعية الإسلامية في محافظات غزة التي تأسست عام (1976).

وتهدف الجمعية إلى إغاثة الفقراء والمنكوبين والمتضررين من الأزمات المفتعلة، وتعمل على تحسين مستوى دخل الأسرة، كما تسهم في تحسين المستوى التعليمي والثقافي للطلبة الفقراء والايتام، وتعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها الجمعية إلى المجتمع المحلي من خلال المشاريع الإنتاجية التي تقيمها الجمعية طبقاً لمعايير الجودة العالمية. وتشمل الخدمات التي تقدمها الجمعية كافة محافظات قطاع غزة.

وتقدم الجمعية خدماتها لجميع فئات ومكونات المجتمع وفي مقدمتهم الأيتام والمعاقين وطلبة العلم والأسر الفقيرة والمرضى عبر تبنيها العديد من برامج الإغاثة والتنمية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني من خلال مجموعة من البرامج أهمها:

**1- برنامج الدعم الإغاثي والإسناد المجتمعي**

يعمل هذا البرنامج على الاستجابة الطارئة والفاعلة لإسناد وإغاثة الشعب الفلسطيني عند وقوع الأضرار والكوارث وما بعدها وذلك من خلال تقديم المساعدات العينية والكفالات النقدية والدعم النفسي عبر فرق الطوارئ الشبابية المؤهلة، إضافة إلى تنفيذ حملات التطوع لدعم المجتمع. ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة من المشاريع الهامة التي تعنى الجمعية بتنفيذها على مدار العام كاستجابة حقيقية لحاجة الأسر الفقيرة، والتي بدورها تساهم بفاعلية في اسناد الشعب الفلسطيني عبر تقديم المساعدات الإغاثية العينية والنقدية والإسناد المجتمعي خاصة لأيتام والأسر المتضررة والمهمشة.

والجدول التالي يوضح عدد المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الإغاثي والإسناد المجتمعي لعامي 2013 و 2014:

**جدول (10)**

**يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال عامي 2013 و 2014**

| الرقم | اسم المشروع | عدد المستفيدين |
|---|---|---|
| 1 | مشروع الإغاثة العاجلة للأسرة الفقيرة | 519 أسرة |
| 2 | مشروع كفالة الأيتام | 3750 يتيم |
| 3 | مشروع ترميم بيوت الفقراء | 10منازل |
| 4 | مشروع ترميم المساجد | 12 مسجد |
| 5 | مشروع تيسير الزواج للشباب غير المقتدر | 90 شاب |
| 6 | مشروع رمضان الخيري | 5100 أسرة |
| 7 | مشروع توزيع لحوم الأضاحي | 8500 أسرة |
| 8 | مشروع السلة الغذائية | 1200أسرة |
| 9 | مشروع كسوة الشتاء | 600 طفل/ة |
| 10 | مشروع بسمة العيد | 1200 طفل/ة |
| 11 | مشروع كن منتجاً(توزيع الأغنام، القرض الحسن) | 500 أسرة |
| 12 | مشروع كفالة الأسرة الفقيرة | 3 أسر |

**المصدر: الجمعية الإسلامية ، 2015**

**2- برنامج الأمن الصحي والدعم الغذائي:**

يعتمد هذا البرنامج على تقديم الوقاية والرعاية الصحية والمساهمة في الحد من سوء التغذية في أوساط الأطفال، وكذلك الحوامل والأمهات والمرضعات وتدعيم الأمن الغذائي للأسر وتغيير السلوكيات التغذوية الحالية من خلال الخدمات الصحية، بالإضافة إلى دعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويحتوي هذا البرنامج على مجموعة من المشاريع من شأنها المساهمة في تحسيت المستوى الصحي وتحقيق الأمن الغذائي خاصةً للأطفال والنساء الحوامل.

والجدول التالي يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الصحي والأمن الغذائي لعامي 2013، 2014:

**جدول رقم (11)**

**يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة خلال برنامج الدعم الصحي والأمن الغذائي لعامي 2013 و 2014**

| الرقم | المشروع | عدد المستفيدين |
|---|---|---|
| 1- | مشروع صندوق المريض الفقير | 300 مريض/ة |
| 2- | مشروع معالجة سوء التغذية لدى الأطفال | 475 طفل/ة |
| 3- | مشروع دعم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة | 30 مستفيد/ة |
| 4- | مشروع دعم مراكز الرعاية الصحية بالمعدات والادوية | 4 مراكز |
| 5- | مشروع توزيع الخبز ووجبات اللحوم والأسماك والأجبان | 1514 أسرة |
| 6- | مشروع الإسناد النفسي والدعم المعنوي (احتفالات ومهرجانات، هدايا ورحلات، جلسات التفريغ النفسي) | 500أسرة |

**المصدر: الجمعية الإسلامية ، 2015**

### 3- برنامج الدعم التعليمي والثقافي:

يقوم هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسة، يمثل المحور الأول تعزيز القدرات التعليمية والثقافية لدى فئة الطلاب وتطوير مهارات المشاركين للوصول إلى التفوق العلمي. ويمثل المحور الثاني دعم وتمكين طلبة الجامعات من مواصلة العملية التعليمية. ويمثل المحور الثالث تفعيل دور الشباب في المجتمع من خلال بناء قدراتهم وتعزيز أدوارهم والتشجيع على البحث العلمي لزيادة مشاركتهم في الإنتاج المعرفي والمشاركة في العملية للتنموية للوصول إلى الرقي المجتمعي.

والجدول التالي يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم التعليمي والثقافي لعامي 2013 – 2014:

**جدول رقم (12)**

**يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم التعليمي والثقافي لعامي 2013 – 2014**

| الرقم | المشروع | عدد المستفيدين |
|---|---|---|
| 1- | مشروع دعم المركز الثقافي (دورات تدريبية، مسابقات ثقافية) | 500 شاب/ة |
| 2- | مشروع التعليم المساند لطلبة المدارس | 300 طالب/ة |
| 3- | مشروع صندوق المنح للطالب الجامعي | 100 طالب/ة |
| 4- | مشروع الزي المدرسي والحقيبة المدرسية | 905 طالب/ة |
| 5- | مشروع الأنشطة الصيفية | 300 طالب/ة |
| 6- | مشروع تكريم أوائل الطلبة | 150 طفل/ة |
| 7- | مشروع الرابطة الأدبية للموهبين | 70 طالب/ة |
| 8- | مشروع المكتبة الثقافية | 72 طالب/ة |
| 9- | مشروع دعم مراكز تحفيظ القرآن الكريم | 600 مستفيد |

**المصدر: الجمعية الإسلامية، 2015**

### 4- برنامج خطوات نحو التنمية:

يتمحور دور هذا البرنامج في العمل على تنفيذ مشروعات ذات قيمة يستفيد منها المجتمع والمواطن لتقوم بدورها في المساهمة في تنمية المجتمع وتعزيز مفاهيم المنتج ، حيث نفذت الجمعية الإسلامية سلسلة من المشروعات التنموية الإنتاجية والخدماتية التي من شأنها أن تساهم في الحد من التبعية الاقتصادية والمساهمة في التطوير المجتمعي.

والجدول التالي يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية خلال برنامج خطوات نحو التنمية لعامي 2013-2014:

## جدول رقم (13)
## يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية خلال برنامج خطوات نحو التنمية لعامي 2013-2014

| الرقم | المشروع |
|---|---|
| 1- | مشروع المنتج البستان السياحي |
| 2- | مشروع مركز جباليا الطبي (بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني) |
| 3- | مشروع مزرعة جنان للأبقار والماشية |
| 4- | مشروع مسلخ ذبح الماشية |
| 5- | مشروع مركز نجم الدين اربكان |
| 6- | مشروع حفر الآبار واستصلاح الاراضي الزراعية |
| 7- | مشروع جنان للثروة السمكية |
| 8- | مشروع صالات للاحتفالات والمناسبات |
| 9- | مشروع ملعب رياضي |

**المصدر: الجمعية الإسلامية، 2015**

ونلاحظ أن أنشطة الجمعية الإسلامية بمدينة جباليا قد امتدت لتشمل خليط من الخدمات المتنوعة بعضها ذات طابع إغاثي، وأخرى تنموية، وثالثة تطوير قدرات، والبعض الآخر إنتاجي. كل هذا الطيف من المشاريع بلا شك أسهم في تعزيز الصمود ودعم القدرات المحلية وخفف من آثار الحصار وأعان سكان القطاع والمؤسسات الفلسطينية على الاستمرار في تقديم الخدمات الضرورية.

وترى الباحثة من خلال الاطلاع على العمل الدؤوب لمؤسسات المجتمع المدني سابقة الذكر ممثلاً بالأنشطة والفعاليات والمشاركات وإصدار التقارير والنشرات والمواقف وعملت بشكل حثيث طوال سنوات الحصار. إضافةً لرصد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربعة وتزويد المنظمات الدولية بالتقارير حول تلك الانتهاكات. حيث إن المواطن الفلسطيني لمس هذا الدور برغم الصعاب الجمة التي واجهت عمل هذه المؤسسات.

إن دور مؤسسات المجتمع المدني أكثر فعالية من دور الإعلام المحلي الذي لا يصل إلى العالم الخارجي. ويؤكد هذا ما جاء على لسان مدير عام صحيفة فلسطين الأستاذ إياد القرا حول محدودية دور وسائل الإعلام الفلسطيني في فضح الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني حيث قال " لعب الإعلام الفلسطيني دوراً مهماً في فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وفند الكثير من ادعاءات الاحتلال من خلال تقديم الأدلة والبراهين على ذلك من خلال الواقع المعيشي والإنساني على الرغم من محدودية الإمكانات ، لكن ومن باب الأمانة فان الأمر مرتبط بالإشكالية التي يعاني منها الإعلام الفلسطيني، وهي محدودة الوصول وخاصة للجمهور الغربي وهو صاحب التأثير على الاحتلال" (القرا، 2015، مقابلة علمية).

**خلاصة:**

وهكذا فقد ناقشنا في هذا الفصل دور الدبلوماسية الشعبية في رفع الحصار عن قطاع غزة. وظهر واضحاً خلال هذا الاستعراض أن الدبلوماسية الشعبية وغير الرسمية عملت جاهدةً وبدون كلل من أجل رفع الحصار. وكانت أنشطتها وفعالياتها المتمثلة في استجلاب الوفود التضامنية، وفضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي، ورفع التقارير إلى المؤسسات الدولية، وتوثيق الأحداث والتواصل مع المنظمات القانونية والحقوقية الدولية أكثر تميزاً والأكثر فاعليةً وحضوراً على الساحة الفلسطينية بل ساهمت في ميلاد أكبر حالة تضامن شعبي وإقليمي ودولي ضاغط على الاحتلال من أجل رفع الحصار. وبلا شك فإن هذا التضامن الشعبي والإقليمي والدولي عبر عن اهتمام وتعاطف مع قطاع غزة والشعب الفلسطيني عموماً وقضيته العادلة مما عزز من معنويات سكان القطاع ودعم صمودهم وأملهم في كسر سلاسل الحصار والعودة إلى الحرية وممارسة حياتهم الطبيعية كباقي شعوب العالم.

## الخاتمة

كانت الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام (2006) نقطة فاصلة في التحولات السياسية في النظام السياسي و المشهد الفلسطيني. حيث إن خيار الشعب الفلسطيني بانتخاب حركة المقاومة الإسلامية "حماس" لم يلقَ قبولاً إسرائيلياً ولا دولياً ولا إقليمياً وحتى من بعض الفصائل الفلسطينية، مما أدى إلى تدحرج كرة الثلج التي كبرت ونتج عنها الانقسام وفرض الحصار الجائر والخانق على قطاع غزة ، وكأنه عقاب للشعب الفلسطيني وسكانه على وجه الخصوص لمباشرة حقه الطبيعي في ممارسة الديمقراطية.

وللأسف، تطور المشهد الفلسطيني في أعقاب الانتخابات إلى أن وصل إلى حد الاقتتال الفلسطيني وسيطرة حركة حماس عسكرياً وسياسياً على قطاع غزة ومؤسساته والذي تسميه حركة حماس بالحسم وتسمية حركة فتح بالانقلاب. وأي كانت المسميات فإن ما حدث أدى إلى نتيجة مؤلمة ألا وهي "الانقسام" بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي أدمي قلوب كل أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجدهم. ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل أصبح لنا هناك حكومتان بقيادتين، واحدة في قطاع غزة والأخرى في الضفة الغربية مما أدى إلى إضعاف موقفنا السياسي، وأعطى الفرصة للكثير من نفض يدهم من مسؤولياتهم تجاه قضيتنا وانحرفت البوصلة عن بناء الدولة الفلسطينية وتحرير الأرض المحتلة، مما أعطى الفرصة لإسرائيل أن يلتهم الأرض ويتنكر لكل الاتفاقيات التي وقعت، ويفرض الحصار على قطاع غزة.

الحصار ليس بالظاهرة الغريبة أو الفريدة تاريخياً، فقد تعرضت الكثير من الدول لأشكال متنوعة من الحصار قديماً وحديثاً. إلا أن الحصار الطويل المفروض على قطاع غزة مختلف من حيث إنه فرض من قبل الاحتلال الإسرائيلي وجمهورية مصر العربية من خلال إغلاق معبر رفح البري ، مما جعله حصاراً مؤلماً ومرهقاً. إن القوانين والمواثيق الدولية تعتبر أن الحصار جريمة مخالفة لكل الأعراف الدولية، وأن الاحتلال الإسرائيلي مسئول عن توفير وتسيير الأمور الحياتية للشعب المحتل، وهو ما يتنكر له الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس أبشع أنواع العقاب الجماعي لسكان قطاع غزة.

هذا الحصار الجائر على الشعب الفلسطيني يهدف به الاحتلال الإسرائيلي إلى تركيع هذا الشعب الصامد وإضعاف عزيمته وتشتيت جهده عن تحقيق حلمة بالتحرر من الاحتلال وقيام دولته المستقلة. ولقد نتج عن هذا الحصار العديد من الآثار القاسية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفي كل

مناحي الحياة، مما جعل المواطن الفلسطيني يلهث وراء توفير متطلبات حياته اليومية من السلع والوقود والدواء. كل هذا أدى إلى أن المواطن الغزي أصبح في حالة نفسية سيئة وإرهاق مستمر. وزاد الأمور تعقيداً الدمار الذي خلفته الحروب الثلاث التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال فترة الحصار والدمار الواسع الذي حل بالمباني السكنية والمنشآت الصناعية والتجارية والأراضي الزراعية.

هذه الآثار الناجمة عن الحصار أفرزت العديد من المشاكل الاجتماعية مثل الازدياد في نسب البطالة، وتدني دخل الفرد، وارتفاع مستوى الفقر بشكل غير مسبوق، ونقص في الخدمات الصحية والأدوية والمستلزمات الطبية. أيضاً، إغلاق المعابر الحدودية وبخاصةٍ معبر رفح وتقييد حركة المواطنين وتفتتت العلاقات الاجتماعية وانقطاع التواصل بين شطري الوطن. بالإضافة إلى تهجير المواطنين عن مساكنهم التي دمرت من القصف الهمجي للمناطق السكنية أثناء العدوان الإسرائيلي وتفريق شمل الأسر، ومنع مواد البناء من الدخول إلى غزة مما أدى إلى تعطيل إعادة الاعمار وإطالة معاناة السكان.

وبخصوص دور الدبلوماسية الرسمية والشعبية في رفع الحصار عن قطاع غزة وهو المحور الرئيس لهذه الدراسة، ومن خلال البحث الذي اعتمد على التتبع التاريخي لموضوع البحث، وتحليل دور الدبلوماسية التي مورست بشقيها الرسمي والشعبي، وجمع الآراء المتعددة من خلال المقابلات التي أجريت مع عدد من الشخصيات الرسمية والشعبية وقياديين في الفصائل المختلفة، ومراجعة الأدبيات السابقة بالخصوص نخلص إلى أن جميع الأطراف بذلت الجهود وقامت بالعديد من الأنشطة والفعاليات المتنوعة حسب ما هو متاح، ونستطيع القول بأن الدور الذي قامت به الدبلوماسية الرسمية من أجل رفع الحصار كان دوراً متواضعاً من الرئاسة والحكومتين بسبب أن ما يحكم أدوارها هو المردود الحزبي ولم تكن البوصلة متجهه نحو الكل الفلسطيني، والأمر الغريب أن كلاهما يتهم الآخر بأنه طرف في الحصار المفروض على قطاع غزة. وتبادل الطرفان التهم وإلقاء المسئولية عن معاناة المواطن وبخاصةٍ في الجوانب المتعلقة بانقطاع التيار الكهربائي، ونقص الوقود، وإعادة إعمار القطاع، وإطالة أمد الحصار.

أما على الجانب الآخر، الدبلوماسية الشعبية ومنظمات المجتمع المدني ودورها في رفع الحصار، فنرى أن هذا الدور كان أكثر فعالية وحيوية وحضوراً على الساحة الفلسطينية من الدور الرسمي، ولاقى استحسان المواطن الفلسطيني حيث عملت هذه المؤسسات وبدون كلل من أجل رفع

الحصار، فاستجلبت الوفود التضامنية، وأصدرت التقارير والنشرات والمواقف، ورصدت الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والإنساني واتفاقيات جنيف الأربعة، وزودت المنظمات الدولية بالتقارير حول الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

ونستطيع أن نعزي النجاح النسبي للدور الشعبي ومؤسساته في مواجهة الحصار إلى أن هذه المؤسسات تعمل من منطلق إنساني بعيداً عن حساب الربح والخسارة للمكاسب السياسية والحزبية. فهي تشعر بآلام المواطن، وتحمل هموم الناس لتسوقها للمجتمع الدولي والعالم الخارجي لتجلب العون والتعاطف والتضامن مع القضية الفلسطينية وتجير كل هذه الأمور من أجل حفز الشعوب الصديقة والمتعاطفة والمتفهمة لجريمة الحصار بالضغط على حكوماتها من أجل ممارسة الضغوط الدبلوماسية الرسمية لإجبار إسرائيل لفك الحصار عن قطاع غزة.

في الختام، فإن المشهد القائم الآن يقول بوضوح أن الحصار على قطاع غزة ما زال مستمراً. وأن كل الجهود التي بذلت سواء كانت شعبية أو رسمية لم تؤتي أكلها ولم تستطيع أن ترفع أو تفكك هذا الحصار الظالم عن قطاع غزة وأن معاناة المواطن الغزي ما زالت متواصلة مع يأس من أن تنتهي هذه المعاناة في أمد قريب.

# النتائج والتوصيات والمقترحات

في هذا الجزء الأخير من الدراسة، نلخص ما توصلنا له من نتائج البحث الخاص بدور الدبلوماسية الرسمية والشعبية في رفع الحصار عن قطاع غزة، وكذلك سنقترح بعض التوصيات المبنية على نتائج الدراسة، وفي النهاية سنقترح بعض الدراسات المستقبلية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

**أولاً:- نتائج الدراسة:**

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي برزت بعد التحليل للأدوار التي مارستها كل من الدبلوماسية الرسمية والشعبية في محاولة لفك الحصار عن قطاع غزة. حيث إن هذه النتائج تعطي صورة موضوعية للدور الذي مارسته كل من الدبلوماسية الرسمية والشعبية في موضوع الحصار يمكن أن يستفاد منها في التخطيط للعمل المستقبلي، وكانت النتائج كالآتي:

1- لا يزال الحصار قائماً ولم تفلح أي من الدبلوماسية الرسمية أو الشعبية في رفع الحصار عن قطاع غزة ويعود ذلك للأسباب الآتية:

- غياب الوحدة الوطنية.
- طغيان المصالح الحزبية على المصلحة الوطنية الفلسطينية.
- ضعف الموقف العربي.
- عدم ممارسة المجتمع الدولي الضغط المؤثر على إسرائيل.

2- الانقسام الفلسطيني شتت الجهود وأضعف الموقف الفلسطيني ، وكان سبباً رئيسياً لاستمرار الحصار وتسبب في تراجع دعم الدول العربية والأجنبية، وأعطى فرصةً لإسرائيل للتهرب من الالتزامات الدولية وعملية السلام وحل الدولتين تحت شعار عدم وجود عنوان فلسطيني يمكن تطبيق الاتفاق معه أو تسليمه الأرض التي سينسحب منها الاحتلال والتذرع به لرفع الحصار.

3- أثبت النشاط الشعبي والأهلي غير الرسمي أنه أكثر فعاليةً في التأثير على المجتمع الدولي واستقطاب الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة.

4- لم تستطع القيادة السياسية للشعب الفلسطيني من بداية القضية وحتى الآن استثمار تضحيات الشعب الفلسطيني وصموده وصبره لتحقيق مكاسب على الأرض.

5- المجلس التشريعي منقسمٌ على نفسه في كلاً من قطاع غزة والضفة الغربية وغير قادر على ممارسة دوره في توحيد القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى افتقار المجلس التشريعي للنصاب القانوني بفعل الانقسام بين حركتي فتح وحماس وبفعل الاحتلال الإسرائيلي من خلال عمليات الاعتقال للنواب.

6- من أهم التحولات في النظام السياسي الفلسطيني ما طرأ على موقف حركة حماس هو الاعتراف بأن السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني أمر واقع، ولذلك دخلت هذا النظام من خلال العملية الانتخابية التي جرت في الخامس والعشرين من يناير(2006م)، وهذا شكل من أشكال التكيف السياسي المرحلي مع البنية السياسية الفلسطينية.

7- كان واضحاً ضعف للتنسيق بين عمل مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة وقطاع غزة.

8- ضعف البنية الأساسية للنظام السياسي ووجود السلطة تحت الاحتلال جعله عرضةً لعمليات الضغط المالي والسياسي، وفرض الحصار بسهولة وقتما تقرر حكومة الاحتلال ذلك.

9- البيئة السياسية الفلسطينية بشكلها الحالي هي بيئة ملائمة لنمو وتطور الحصار وهذا يتعارض مع مصالح الشعب والقضية.

10- الحصار أثر بشكل واضح على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأدخل المواطن في العديد من الأزمات وزاد من معدلات البطالة ووصل الفقر إلى مستويات غير مسبوقة سيما بالنسبة للكهرباء والوقود والمياه والتي هي عصب الحياة لأي مجتمع إنساني.

11- أبدت حركة حماس نوع من التكيف السياسي مع متطلبات المجتمع الدولي دون المساس بثوابت الحركة الإسلامية. وأبدت قدراً من التكيف الجزئي والمرونة السياسية الأكثر واقعية من خلال ربط موقفها السياسي بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

**ثانياً: توصيات الدراسة**

مواصلة العمل الدبلوماسي الرسمي والشعبي من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة، ومحاولة ابتكار أساليب وأدوات جديدة لتطويره إعلامياً وسياسياً ومجتمعياً، من خلال:

1- ضرورة الإسراع في إنهاء الانقسام لما له من آثار سلبية على قضية الحصار ومجمل الوضع الفلسطيني.

2- ضرورة تطبيق معايير صحيحة لاختيار الكفاءات والصفوة والنخبة لإدارة النظام السياسي الفلسطيني وضخ دماء جديدة داخله.

3- تكثيف العمل والضغط من أجل فتح معبر رفح لما لذلك من أهمية لسكان القطاع فهو المنفذ الوحيد لحركة الأفراد، والتواصل بين غزة والضفة.

4- نشر مفاهيم الديمقراطية والمشاركة والتداول السلمي للسلطة وإدارة الأزمات وحل المشكلات بالطرق السلمية في مختلف الأوساط المجتمعية ومفاهيم نبذ العنف السياسي والاجتماعي.

5- إعادة توحيد الخطاب السياسي وتناغم توزيع الأدوار بين الضفة وغزة وفقاً لمقتضيات المرحلة السياسية الراهنة وبما لا يتعارض مع أهداف المشروع الوطني.

6- ضرورة إعادة توحيد المجلس التشريعي وإعادة استئناف جلساته.

7- رد الاعتبار لمنظمة التحرير وإعادة تفعيلها وتطويرها والتأكيد على أنها مرجعية عليا للسلطة الوطنية الفلسطينية فعلياً لا نظرياً.

8- رفع دعاوي قضائية أمام المحاكم الدولية والإسرائيلية حول القضايا المدنية والإنسانية الناتجة عن الحصار، وتدويل قضية الحصار لتصبح قضية رأي عام دولي تمس صلب القضايا الإنسانية.

9- صناعة إطار موحد للعمل الرسمي و الشعبي في الساحة العربية هدفه تنظيم العمل باتجاه رفع الحصار.

10- نوصي أصحاب القرار فلسطينياً ببناء نظام سياسي فلسطيني، يراعي المحددات التي تحكم النظام السياسي الفلسطيني ليس فقط كمؤسسات وعلاقات وإنما أيضاً كبرنامج ومشروع سياسي لمرحلة الاحتلال وما بعد الاحتلال.

11- استمرار التنسيق والتواصل مع المؤسسات والمنظمات الدولية والعربية والإسلامية، الشعبية والحقوقية منها لإدامة حيوية الأنشطة واستمرار المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة.

12- ضرورة تفعيل الدور السياسي والاجتماعي للأحزاب السياسية .

13- تفعيل الجهاز الدبلوماسي الفلسطيني من خلال السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية لتعريف بالحصار والتصدي له.

**ثالثاً: مقترحات لدراسات مستقبلية**

1- الأسباب الكامنة وراء عدم نجاح الدبلوماسية الرسمية والشعبية في رفع الحصار عن قطاع غزة.
2- إمكانية إذابة الاستقطاب الحزبي الحاصل في المجتمع الفلسطيني.
3- التعرف إلى العوامل التي تحد من مقدرة القيادة السياسية من استثمار تضحيات الشعب الفلسطيني.
4- المجلس التشريعي الفلسطيني بين مطرقة الانقسام وسنديان اعتقال نوابه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
5- التعددية السياسية الفلسطينية.. تنافر أم تكامل.
6- فشل المصالحة الوطنية.. خلفيات وأسباب.
7- حصار قطاع غزة جريمة حرب قانونية.
8- معالجة الآثار المختلفة للحصار مستقبلاً.
9- الدور المصري في حصار قطاع غزة.

# قائمة المراجع

## أولاً:- الكتب العربية:


1. الأزعر، محمد. (1996). **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مؤسسة الناشر، رام الله، فلسطين.
2. الأشعل، عبد الله (2010). **هولوكوست غزة في نظر القانون الدولي**. مكتبة جزيرة الورد، ط1، القاهرة.
3. بارود، رضوان (2010). "**جاهزية النظام الصحي لتطبيق الصحة الالكترونية في مرافق وزارة** إصدار :Lambert Academic Publishing AG & Co. KG Germany 2010
4. البرغوتي مروان.(2010): **الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني(1996-2006)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
5. بشارة، عزمي (2000): **المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1، بيروت.
6. بلقزيز، عبد الاله(2004): **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل** ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت.
7. الحوت، بيان نويهض (1986). **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين:1917-1948**، ط3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
8. الحوراني، فيصل.(1980). **الفكر السياسي الفلسطيني 1964- 1974: دراسة للمواثيق الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، لبنان.
9. الحوراني، فيصل.(2000): **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين**، كتاب محرر، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، فلسطين.
10. الخزرجي، محمد.(2004):**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة:** دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. دار مجدلاوي للشر والتوزيع، ط1، الأردن.

11. الخطيب، عامر. (2004): **أصول التربية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، مكتبة القدس، غزة.

12. رزقة، يوسف (2009).**الطريق الصعب، حماس :الشراكة والقيادة**، مكتبة دار الأرقم، ج3، غزة ، فلسطين.

13. أبو رمضان، محسن.(2010). **حماس في الحكم بالآثار السياسية والمجتمعية قطاع غزة 2006-2009**، ط1، مكتبة جرير الورد، القاهرة ، مصر.

14. سالم، وليد (1999): الم**نظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو المنظمات غير الحكومية العربية ومساهمتها**، ط1، عمان، الأردن.

15. الشامي، علي (1994). **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها**، دار العلم للملايين، بيروت.

16. شبانة، عبد الفتاح (2002). **الدبلوماسية: القواعد الأساسية- الممارسات العملية**. مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، مصر.

17. الشرافي، كمال(2014). **المصالحة الوطنية الفلسطينية**، المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، غزة.

18. الشعيبي، عيسى(1947-1977). **الكيانة الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي**.

19. الشقاقي، خليل.(1995): **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية دائر السياسة والحكم، نابلس، فلسطين.

20. صافي، يوسف.(2008): **تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني(1996-2008)**، مركز هدف لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين.

21. صالح، محسن(2014). **منظمة التحرير الفلسطينية و المجلس الوطني الفلسطيني: تعريف-وثائق-قرارات**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط2 ، لبنان، بيروت.

22. صايغ، يزيد.(2002). **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، الحركة الوطنية الفلسطينية، 19849-1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

23. الصبيحي، أحمد شكر (2000): **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت.

24. عاشور، لبابة (2008). **القانون الدبلوماسي والقنصلي**. الطبعة الأولى، مطبعة وراقة الفضيلة، المغرب.

25. أبو عباه، سعيد (2009). **كتاب الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**. الطبعة الأولى، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين.
26. عبوشي، صلاح (1990). **كتاب المراسم السفير**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، لبنان.
27. عريقات، صائب(2012).**فلسطين دولة غير عضو، منظمة التحرير الفلسطينية**، دائرة شئون المفاوضات ، فلسطين.
28. عكاوي، ديب (1991). **دولة فلسطين والقانون الدبلوماسي الدولي**، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين
29. أبو عمرو، زياد (1995). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ مواطن، ط1، رام الله.
30. علي، عبد الرحمن وآخرون (2011). **إسرائيل والقانون الدولي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط1 ، بيروت.
31. العمور، ثابت (2009). **مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين حركة حماس نموذجاً**، مركز الإعلام العربي، ط 1 ، مصر، الجيزة.
32. عيتاني، مريم.(2008): **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في ادارة السلطة الفلسطينية، 2006-2007**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1.
33. فيصل، نعمان.(2012): **الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، القاهرة ، مصر.
34. المجدلاوي، فاروق (2010). **الدبلوماسية بين الحرب والسلام**، روائع مجدلاوي للنشر، ط1 ، عمان، الأردن.
35. محسن، تيسير(2006). **أزمة النظام السياسي الفلسطيني**، موقع التيار الثالث، في التيار الثالث في السياق الفلسطيني، حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية. برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
36. المصري، زهير.(2008): **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، مكتبة اليازجي للنشر والتوزيع، ط1، غزة، فلسطين.

37. ناطور، سميح (1980). **موسوعة الألفيات.** اصطلاح وتعريف. مكتبة الطليعة – دالية الكرمل– القدس، فلسطين.

38. النواتي، مهيب. (2002) " **حماس من الداخل،** دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، غزة، فلسطين.

39. نوفل، ممدوح.(1990): **ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل،** رام الله، مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

40. نوفل، ممدوح(1999). **دراسة النظام السياسي بين الداخل والخارج،** نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 23-22 تشرين أول 1998 ، ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وأفاق العمل ،مؤسسة مواطن لديمقراطية وأفاق العمل، رام الله، فلسطين.

41. هلال، جميل. (1998م): **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو،** مواطن– المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، رام الله ، فلسطين.

42. هلال، جميل.(2002م): **تكوين النخب الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية،** مواطن– المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله، فلسطين.

43. الوحيدي، فتحي.(1996): **التطورات الدستورية في فلسطين (1917–1995)**، مطابع الهيئة الخيرية، ط2، غزة، فلسطين.

44. يوسف، سعيد.(2009): **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية .**

45. يوسف، أحمد.(2010): **تجربة حماس السياسية: مربعات الرؤية والحسابات،** ط1، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، غزة، فلسطين.

## ثانياً:- الرسائل العلمية:


1. أحمد ، ضياء (2011).**جريمة حصار غزة–دراسة شرعية.** رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة والقانون ، الجامعة الاسلامية، غزة.
2. إسماعيل، هنادي (2012). **الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
3. البزم، إبراهيم (2014).**أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني: (1996-2012) دراسة ميدانية.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
4. بشير، عمر (2013). **تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية (2000-2011).** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
5. برهم، عبد الله(2007). **اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية –إشكالية الهيكلية والبرامج،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
6. ثابت، هيثم ( 2008 ) **التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني.** رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة القدس، فلسطين.
7. أبو جاموس ، نبهان (2014).**المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة.** رسالة دكتوراه منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدانمرك.
8. حماد، محمود (2013). **دور المساعدات التركية في تحسين مستوي الخدمات الصحية الحكومية في قطاع غزة،** رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
9. الحولي، ماهر وجرادة، عبد القادر (2011). **العدوان الإسرائيلي على سفينة الحرية – دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون،** مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، مجلد19، عدد2، ص419–454.

10.داود، محمد(2011). **الصراع السياسي الفلسطيني وأثره على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة (2006-2008)**. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

11.الداية، سلمان (2014). **دراسة: جريمة حصار غزة في ميزان الشريعة**. كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، غزة.

12.الدبس، معتز (2010). **التطورات الداخلية و أثرها علي حركة المقاومة الإسلامية حماس (2000.-2009)**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

13. الدجني، حسام (2010). **فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة الأزهر، غزة.

14.سعد الدين، نادية (2014). **دراسة علمية محكّمة؛ وقد أُجيز نشرها في كتاب "السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة في التجربة والأداء 1994–2013"**، الذي قام بتحريره د. محسن محمد صالح، والذي سيصدر نصه العربي عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت.

15.سعد، وائل(2009). **حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، رسالة ماجستير، بيروت: مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات.

16.الشيخ عيد، صادق (2013). **تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية – حماس**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

17.ظاهر، فارس (2010). **دراسة: موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية**. الاتحاد العربي بين الواقع والآمال، مدونة.

18.أبو عرب، خليل.(2008): **أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

19.عمارة، موسى (2014). **دور الدبلوماسية الفلسطينية فيفي إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة (2006–2013م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

20.عودة، كفاح.(2009): **أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجياً وتكتيكياً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس،، فلسطين

21.العيلة، رياض وحمد، جهاد (2008). **تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيّين في قطاع غزة.**

22.القدرة، أحمد (2014).**المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– بجامعة الأزهر، غزة.

23.المشهراوي، علاء (2013). **الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة: دراسة تحليلية للنواحي السياسية والأمنية لواقع الانسحاب الإسرائيلي في أيلول 2005**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

24.منيرة، بودردابن (2009). **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، منتوري.

25.نتيل، ريم (2014). **الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة ، فلسطين.

26. وادي، عبد الحكيم (2013). **الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية المتعددة المسارات.** مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية.

27.يوسف، سعيد.(2009): **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،

28.يوسف، غسان(2009). **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية.** دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

**رابعاً: الدوريات:**

1. بارود، رضوان(2006). **فتح.. مكابرة وعزة نفس في غير وقتها**، مقالة منشور بتاريخ 2006/4/6، موقع دنيا الوطن.

2. بدوان، علي(2008). **صفحات من تاريخ الكفاح المسلح، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة النشأة والمصائر**، صفحات للدراسات والنشر، دمشق.

3. البرغوثي، إياد (2012).**العلمانية السياسية والمسألة الدينية.** مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله ، فلسطين.

4. الحمد، جواد(2006). مقالة منشورة بعنوان: **مستقبل القضية الفلسطينية بين حكومة حماس وحكومة الوحدة الوطنية ،2006/10/22**، متوفر على الرابط:
https://www.palinfo.com/news/2006/10/22/

5. شبانة، فهمي، مقالة نشرت بتاريخ 6/15/ 2010 بعنوان **قصة صعود أبو مازن: تمت تصفية كل معارض عرفات ليواصل عباس الصعود**. العدد (80، 2015/4/13 متوفر على الرابط:
http://www.hekayaty.com/articles/friends/80-article80

6. شقورة، فتحي، مقالة نشرت في30/12/2011.**أبرز الأضرار الناتجة عن الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، موقع الإلكتروني لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) مفوضية التعبئة والتنظيم، متوفر على الرابط /http://www.fatehorg.ps.

7. عبد الهادي، مها (2006).**النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية** ، مجلة دراسات أوسطية، عدد34-35، الأردن ،مركز دراسات الشرق الأوسط.

8. حماد، أحمد(2010).**بحث بعنوان: أثر الحصار الإسرائيلي على وسائل الإعلام في قطاع غزة.** المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية مدى.

9. عبد الهادي، محمد (1995). **المعلومات ودورها في اتخاذ القرار وإدارة الأزمة**، المجلة العربية للمعلومات، العدد 101.

10. عبدو، مصطفى(2010).**أثر الحصار على قدرة طلبة جامعات قطاع غزة في تسديد الرسوم الجامعية وتسجيل الساعات الدراسية حالة(الجامعة الإسلامية بغزة)**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول يناير 2010.

11.عطوات، لنية (بدون). **الدبلوماسية الشعبية في أجندة الشعوب**، سلسلة أبحاث مؤسسة الأفق للدراسات والتدريب.

12.كيالي، ماجد (2007): **سوريا وأزمة غزة، موازنة الفرص والقيود**،" (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 المجلد 42، أكتوبر، ص127).

13. **مجلة المراقب الاقتصادي والاجتماعي** – معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) العدد 16 – رام الله – أيار– 2009 .

14.محسن، سميح (2007): **دور الإعلام الحزبي في تأجيج الصراع الداخلي الصحافة الإلكترونية نموذجاً**، مجلة تسامح، عدد21، السنة السادسة حزيران،.

15.محسن، تيسير(2006). **مقال أفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني**، الحوار المتمدن.(1579) ،12/6/2006.

16.مركز دراسات الشرق الأوسط.(2006): **حلقة نقاش تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة**، وعلى إسرائيل، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

17.مركز دراسات الشرق الأوسط.(2006): **قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية (25 كانون الثاني/ يناير 2006)**.

18.نوفل، ممدوح (1999). **ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، رام الله، مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

## خامساً: التقارير وأوراق العمل:

1. أبو صوي، محمود (2011). **الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي الدولي، سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت**، 2011/38، عربي، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.
2. البحيصي، عصام (2009): **المعايير الدولية والوطنية للإدارة المالية في المنظمات الأهلية" ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول تطوير الإدارة المالية في المنظمات الأهلية.**
3. البرغوثي، مصطفى (2000): **المؤتمر الدولي العلاقة بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية بإشراف تجمع مؤسسة التعاون بالتشاور مع البنك الدولي.**
4. قزموز، أصف(2006). مقال بعنوان" **استحقاقات الفوز بين حسابات الميدان وحسبة البرلمان**، صحيفة الأيام الفلسطينية ، .28-1-2006.
5. التقدير الاستراتيجي37(2011).**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، بيروت.
6. التقرير الاستراتيجي (2006). **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، بيروت.
7. التقرير الاستراتيجي (2007). **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، بيروت.
8. التقرير الاستراتيجي (2011). **مركز الزيتونة، للدراسات والاستشارات**، بيروت.

9. التقرير السنوي لمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2012). **حول أثر الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة ، بعنوان " ما زال الحصار مستمرا "، غزة.**
10. التقرير الشهري للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2014). **حالة المعابر –شهر أبريل و مارس عام 2014.**
11. تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار(2008). **بعد مرور 16 شهر على حصار قطاع غزة.**
12. **تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2014).** حول تداعيات الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة ، غزة.
13. تقرير جريدة الشرق الأوسط.(2007): **قوات حماس تسيطر على معظم المواقع الأمنية في غزة،** 14 يونيو 2007م.
14. تقرير دائرة العلاج بالخارج(2014).**وزارة الصحة،** غزة ، فلسطين.
15. تقرير لجنة الانتخابات المركزية.(2006): **الانتخابات التشريعية الثانية: 25 كانون الثاني 2006.**– رام الله، فلسطين.
16. تقرير وحدة العلاقات العامة والإعلام(2015). **المشهد الصحي خلال عشر سنوات من الحصار،** وزارة الصحة، غزة، فلسطين.
17. تيسير، محيسن.(2007): **النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث**"، ورقة مقدمة لبرنامج التنمية في جامعة بيزيت.
18. جاد، عماد، وآخرون(2002).**انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإرادة.** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة.
19. حركة المقاومة الإسلامية (حماس).(2006): **البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح:** انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (الدورة الثانية).
20. حماد، أحمد(2010). **أثر الحصار الإسرائيلي على وسائل الإعلام في قطاع غزة،** المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، غزة.
21. سالم، وليد (2009): **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية**" معهد أبحاث ماس، رام الله.
22. صالح، محسن (2007). **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

23. الصبيحي، احمد شكر (2008): **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي.** سلسلة أطروحات الدكتوراه(37) مركز دراسات الوحدة العربية.
24. عبد الفتاح، معتز بالله (2006). خ**طاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط – التحليل والفعالية،** ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي الخميس 18 مايو 2006، القاهرة، مصر.
25. عوكل، طلال.(2006). **مقال بعنوان: من مفاجأة الانتصار إلى مفاجأة النجاح،** جريدة الأيام، غزة، فلسطين.
26. قانون السلك الدبلوماسي(2005).**منظمة التحرير الفلسطينية،** السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين.
27. المجلس التشريعي الفلسطيني (2006–2010): **أربعة سنوات من العطاء رغم الحصار.**
28. مدني، أمين مكي (1997): **تشريعات وقوانين المنظمات الأهلية العربية،** المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربي، القاهرة.
29. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2010). **ورقة موقف حول تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة.**
30. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2007).**تقرير حول أثر الحصار الإسرائيلي وتداعياته على الحق في العمل والضمان الاجتماعي في قطاع غزة**"، غزة.
31. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان(2010–2011). **تقرير حول أثر سياسة الحصار الإسرائيلي على المدنيين في قطاع غزة بعد ثلاثة أعوام من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة** ، غزة.
32. مطر، محمد(2010): **إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية،** (ورقة بحثية منشورة في موقع بال ثينك للدراسات الاستراتيجية بتاريخ 5 فبراير).
33. مؤسسة انقاذ الطفل.(2008).**تقرير بعنوان: المراجعة السنوية لحقوق الطفل، المملكة المتحدة.**
34. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2007). **تقرير بعنوان: أثر الحصار الإسرائيلي وتداعياته على الحق في العمل والضمان الاجتماعي في قطاع غزة.**
35. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان(2008). تقرير **بعنوان: "اثر الانتهاكات الإسرائيلية على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية".**

36. ورقة حقائق الأمم المتحدة(يونيو/ 2012). **خمس سنوات على الحصار: الوضع الإنساني في قطاع غزة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.**

## سادساً- المقابلات الشخصية:

1. **أبو شهلا**، فيصل:2015، عضو المجلس الثوري لحركة فتح ،
2. **البطش**، خالد:2015،قيادي في حركة الجهاد الإسلامي و 2015/10/13، 9:00 صباحا.
3. **حمد، غازي**:2015، وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية ،2015/9/17 ، 10:00 صباحا.
4. **الخضري، جمال**:2015، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، 2015/10/22، 12:00 ظهراً.
5. **سرحان، جميل**:2015، رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،2015/10/15 ، 12:00 ظهراً.
6. **الشنطي، جميلة**:2015، النائب في المجلس التشريعي ، 2015/12/2، 12:00 ظهرا.
7. **الشوا، أمجد**:2015،شبكة المنظمات الأهلية 2015/10/9 ، 12:00 ظهراً.
8. **الصوراني، راجي**:2015،رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،2015/11/18، 12:00 ظهرا.
9. **العجرمي ، محمود**:2015، عميد كلية الإعلام بجامعة فلسطين، 2015/10/12، 10:00صباحا.
10. **الغنيمي، زينب**:2015، مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، 2015/12/7، 9:00 صباحا.
11. **الغول، كايد**:2015،قيادي في الجبهة الشعبية ، 2015/10/8 ، 10:00 صباحاً
12. **القدرة، أشرف**:2015،الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة ،2015/10/20 ،10:00صباحا.
13. **القرا، إياد**:2015،مدير عام صحيفة فلسطين،2015/10/20 ، 12:00 ظهراً.
14. **النحال، أبو جودة**:2015 قيادي في حركة فتح ،2015/10/18، 9:00صباحا.
15. **النزلي، علي**:2015، نائب ريس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار،2015/10/22، 10:00 صباحا.
16. **يوسف، أحمد**:2015، مستشار رئيس الوزراء السابق، ورئيس مجلس إدارة بيت الحكمة الفلسطيني، أول رئيس للجنة الحكومية لكسر الحصار، 2015/9/8، 03:00عصرا.

**سابعاً: مواقع الإنترنت:**


1. **القدس العربي،** مقالة نشرت في 2015/3/31 بعنوان: عباس يطالب المجتمع الدولي بالحفاظ على حل الدولتين ورفع الحصار عن غزة– فينا الأناضول، متوفر على الرابط:

http://www.alquds.co.uk/?p=319482

2. **الغندور، يعقوب** (2012). دراسة قانونية حول خطوة حصول فلسطين على صفة (دولة غير عضو) بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة، متوفرة على الرابط:

http://alray.ps/ar/post/101676

3. **الصوراني، غازي،** مقالة نشرت في 2010/1/3. الأثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة، متوفرة على الرابط:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/01/03/843726.html

4. **العيلة، رياض**(2014).مقالة نشرت في 2014/4/6 بعنوان: تشكلت حكومة الوفاق وبدأت الشراكة الوطنية، متوفر على الرابط:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/547525.html

5. أبراش، إبراهيم.(2008): دولة ثنائية القومية في فلسطين أم في الضفة الغربية؟ مقال منشور بتاريخ 2008/8/18، متوفر على الرابط:

htt://www.grenc.com/a/ibrach/show-Myarticle.cfm?id=13251

6. **الرسالة نت،** تقرير بعنوان حماس محطات المصالحة والجهود 2015/6/15، متوفر على الرابط:

http://alresalah.ps/ar/post/105248

7. **موقع لجنة الانتخابات المركزية،** تاريخ الاطلاع 2015/1/26 ، متوفر على الرابط:

https://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final-Report-PLC-Elections-2006---Text.pdf

8. **موقــع المركــز الفلســطيني للإعلام** ، تاريخ الاطلاع 2015/4/20، متوفر على الرابط:

http://www.palestine-info/arabic/books/2006/5-2-06/5-2-06.htm

9. **موقع جمعية قطر الخيرية** ، تاريخ الاطلاع 2015/9/3، متوفر على الرابط:

http://www.ibhath.ps/pages/index/3

10. **موقع المركز الفلسطيني للإعلام،** تاريخ الاطلاع 2015/6/20 ، متوفر على الرابط:

https://www.palinfo.com/news/2010/11/21

11. **التقدير الاستراتيجي 2 (2008).** مصر واحتمالات رفع الحصار عن قطاع غزة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، متوفر على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/2008/06/28

12. **موقع لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية على الإنترنت:** تاريخ الاطلاع 2015/1/26، متوفر على الرابط:
www.elections.ps/pdf/new-law2pdf

13. **موقع جريدة الرياض:** تاريخ الاطلاع 2015/5/1، متوفر على الرابط:
http://www.alriyadh.com/2006/02/01/article127219.html

14. **موقع وكالة معاً الإخبارية:** تاريخ الاطلاع 2015/5/2 ، متوفر على الرابط:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=19081

15. **موقع أجناد الإخباري،** تاريخ الاطلاع 2015/4/11، متوفر على الرابط/
http://www.news.com/site/ajnad/details.aspx?itemid=18381

16. **موقع قناة روسيا اليوم الفضائية بالعربية،** تاريخ الاطلاع 2015/8/20 ، متوفر على الرابط:
https://arabic.rt.com/news/752986

17. **موقع الموسوعة الفلسطينية،** تاريخ الاطلاع 2015/4/27 متوفر على الرابط:
http://www.palestine-info.info/arabic/books.

18. **موقع جريدة الصباح للأخبار:**
http://www.alsbah.net/new1/modules.php?name=News&file=print&sid=2016
تاريخ النشر: 2013/10/11، تاريخ الزيارة: 1.2015/4/27

19. **موقع الجزيرة نت ،** تاريخ الاطلاع 2015/4/28، متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/arabic

20. **موقع الأسرى للدراسات،** تاريخ الاطلاع،2015/5/16 متوفر على الرابط:
http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=7167

21. **موقع الجزيرة نت،** تاريخ الزيارة: 2015/4/30
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/5/30

22. **موقع مسلك – مركز للدفاع عن حرية الحركة ،** تاريخ الاطلاع 2015/5/10، متوفر على الرابط:
http://gisha.org/UserFiles/File/publications-/Rafah-Summary-Arab.pdf

23. **موقع ويكبيديا:** تاريخ الاطلاع 2015/6/1 ،متوفر على الرابط/
http://ar.wikipedia.org/wiki:

24. **موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:** تاريخ الاطلاع 2015/5/25، متوفر على الرابط:
http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com

25. **موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات،** تاريخ الاطلاع 2015/9/10، متوفر على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4348.html/15/9/2011

26. **فلسطين اليوم** ، تاريخ الاطلاع 2015/6/18، متوفر على الرابط:
http://paltoday.ps/ar/post/138687/

27. **موقع محكمة العدل الدولية،** تاريخ الاطلاع 2015/6/3، متوفر على الرابط:
http://www.icj-cij.org/homepage/ar/

28. **أمد للأعلام،** تاريخ الاطلاع 2015/6/19، متوفر على الرابط:
http://www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=69517

29. **فلسطين اليوم** – موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات، تاريخ الاطلاع 2015/4/30، متوفر على الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/PlsToday :

30. **موقع أمد:** تاريخ الاطلاع 2015/4/30، متوفر على الرابط:
http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=47762

31. **موقع د. جمال الخضري،** تاريخ الاطلاع 2015/4/26 ، متوفر على الرابط:
http://www.jamalkh.ps/uc/Arabic/menu.htm

32. **موقع أصدقاء الإنسان الدولية** – مركز حماية لحقوق الإنسان، تاريخ الزيارة:2015/4/30
http://www.friendsofhumanity.info/ar/news/plugins/spaw/uploads/files/his.pdf

33. **شبكة حوار بوابة الأقصى،** تاريخ الاطلاع 2015/6/5 ،متوفرة على الرابط:
http://alaqsagate.org/vb/showthread.php?t=2922

34. **دنيا الوطن،** تاريخ الاطلاع، 2015/6/28، متوفر على الرابط:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/11/03/613538.html

35. **أمد للإعلام** ، تاريخ الاطلاع 2015/6/28 ، متوفر على الرابط:
http://www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=45056

36. **وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام،** تاريخ الاطلاع 2015/6/25 ، متوفر على الرابط/
http://alray.ps/ar/post/134499/uploads/documents/Minfo-150427080737L3E7.pdf

37. **موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار**، تاريخ الاطلاع 2015/6/12، متوفر على الرابط:
http://www.freegaza.ps/

38. **موقع البنك الدولي للمجتمع المدني باللغة العربية:**
http://www.albankaldawli.org/civilsociety

39. **فلسطين أون لاين**، تاريخ الاطلاع 2015/7/1 ، متوفر على الرابط:
http://felesteen.ps/details/news/108182/

40. **وكالة نبأ** ، تاريخ الاطلاع 2015/6/2 ، متوفر على الرابط/
https://www.naba.ps/arabic/

41. **وكالة وفا** ، تاريخ الاطلاع 2015/6/2 ، متوفر على الرابط/

42. **وكالة رويترز للأنباء** ،تاريخ الاطلاع 2015/5/1 متوفر على الرابط/
http://ara.reuters.com/

43. **شبكة سكاي نيوز**، تاريخ الاطلاع 2015/9/15، متوفر على الرابط/
http://www.skynewsarabia.com/web/home

44. **موقع الثورة الاخباري** ، تاريخ الاطلاع 2015/10/3 ، متوفر على الرابط/
http://www.thawra.ps/ar/

45. **موقع أخبار العرب**، تاريخ الاطلاع 2015/5/15 ، متوفر على الرابط/
http://arabic.news.cn/2015-12/18/c-134931703.htm

46. **مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية** ، تاريخ الاطلاع 2015/5/30 ، متوفر على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/permalink/3056.html

47. **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** ، تاريخ الاطلاع 2015/7/8، متوفر على الرابط:
www.alzaytouna.net/arabic/…/Palestine-Today-663-17-3-2007

48. **موقع شبكة المنظمات الأهلية** ، تاريخ الاطلاع 2015/10/26، متوفر على الرابط:
http://pngoportal.org/pngo /

49. **المرصد الأور ومتوسطي غزة** http://www.euromedmonitor.org/ar

50. **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا**، تاريخ الاطلاع 2015/8/21 ، متوفر على الرابط/ http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4321

51. **موقع الجزيرة نت** ، تاريخ الاطلاع 2015/8/23 ، متوفر على الرابط/ /http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/10

52. **موقع ويكبيديا** ، تاريخ الاطلاع 2015/8/23 ، متوفر على الرابط/ /https://ar.wikipedia.org/wiki

53. **موقع وكالة الرأي الاخبارية**، تاريخ الاطلاع 2015/9/16 ، متوفر على الرابط/ http://www.alaraby.co.uk/flashnews/2015/5/31/

54. **موقع الرسالة نت**، تاريخ الاطلاع 2015/9/15 ، متوفر على الرابط/ http://alresalah.ps/ar/post/132271

55. **موقع جريدة النهار**، تاريخ الاطلاع 2015/9/15 ، متوفر على الرابط/ http://www.ennaharonline.com/ar/arabic_news/245058

56. **موقع صحيفة الغد**، تاريخ الاطلاع 2015/9/15 ، متوفر على الرابط/ http://www.alghad.com/articles/861064

57. **موقع البوابة نت** ، تاريخ الاطلاع 2015/9/16 ، متوفر على الرابط/ http://www.albawaba.com/ar

58. **موقع الكرامة برس** ، تاريخ الاطلاع 2015/10/3 ، متوفر على الرابط/ http://www.karamapress.com/arabic/?Action=ShowNews&ID=171516

59. **موقع النضال الشعبي**، تاريخ الاطلاع 2015/10/4 ، متوفر على الرابط/ http://www.nedalshabi.ps/?p=1003

**ثانيا: المراجع الأجنبية:**


1. Baroud, Radwan (2010). **e-health Readiness at Palestinian Healthcare System in the Gaza Strip.** Lambert Academic Publishing AG & Co. KG Germany 2010.
2. Coman, Ioana (2011). **U.s. mediated public diplomacy in a crisis: romanian case analysis of romanian media versus u.s. embassy framing**, Master's Thesis, University of Tennessee.
3. Virgine, Duthoit & Ellen, Huijgh (2008). Discussion Papers in Diplomacy, Antwerp University.
4. Wallin, Matthew (2012). **The new public diplomacy imperative, american security project**.


**الكتب الأجنبية المترجمة:**


1. فرسون، سميح.(2003). **فلسطين والفلسطينيون/ عطا عبد الوهاب (مترجم).**- ط1.- مركز دراسات الوحدة العربية.
2. مشعال، شاؤول وسيلع، اراهام (2009). **عصر حماس**، صفحات للدراسات والنشر، دمشق.